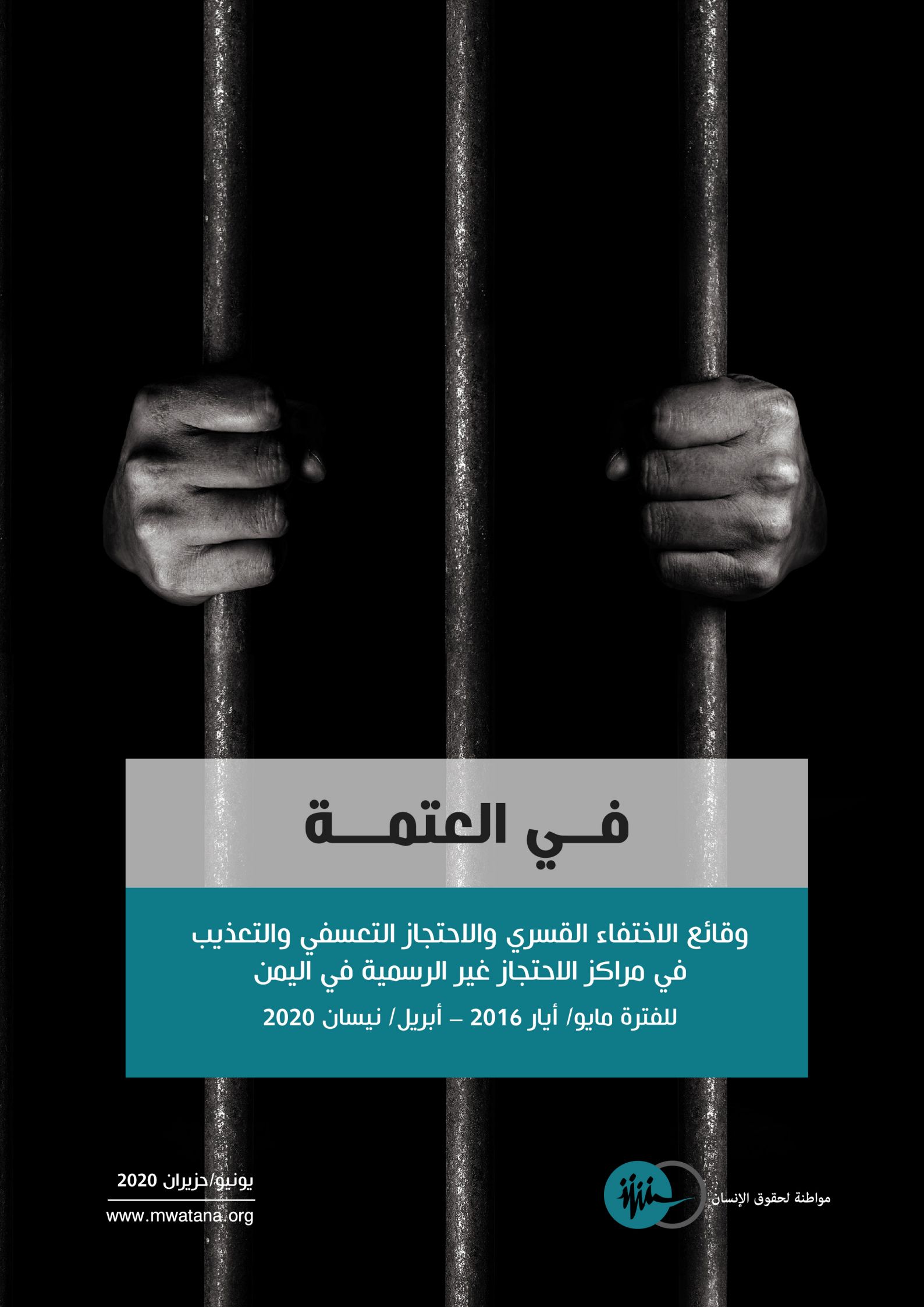

في العتمة

وقائع الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب في مراكز الاحتجاز غير الرسمية في اليمن

للفترة مايو/ أيار 2016 – أبريل/ نيسان 2020

يونيو/حزيران 2020

www.mwatana.org

مواطنة لحقوق الإنسان

منظمة يمنية مستقلة تشارك في الدفاع عن حقوق الإنسان، بدأت نشاطها في العام 2007 ورفض نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح منحها ترخيص رغم إعادة تقديم الطلب لعدة سنوات. وبعد إنتهاء حكم صالح إبان حراك 2011، حصلت المنظمة على تصريح عمل في 23 إبريل/ نيسان 2013. في عام 2018، قدرت جائزة بالدوين عملنا، وأعلنت منظمة هيومن رايتس فيرست منح ميدالية روجر بالدوين للحرية لمواطنة. وفي نفس العام، مُنحت جائزة هرانت دينك الدولية العاشرة لمواطنة لإعلام العالم عن حالة حقوق الإنسان في اليمن والنضال ضد انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد.

info@mwatana.org

جميع الحقوق محفوظة | منظمة مواطنة لحقوق الإنسان © 2020

في العتمة

وقائع الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب في مراكز الاحتجاز غير الرسمية في اليمن

للفترة مايو/ أيار 2016 – أبريل/ نيسان 2020

مواطنة لحقوق الإنسان

جدول المحتويات

الباب الأول: ملخص تنفيذي 7

أماكن الاحتجاز والتعذيب غير الرسمية التي يسلط هذا التقرير الضوء عليها 10

الانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز في النزاع اليمني 15

مناطق تحت سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) 15

مناطق تحت سيطرة الإمارات وجماعات مدعومة منها 17

مناطق تحت سيطرة قوات موالية للرئيس هادي 18

الباب الثاني: توصيات 21

توصيات للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، وجماعة أنصار الله (الحوثيين)، والمجلس الانتقالي الجنوبي والجماعات المسلحة التابعة له، والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، والأطراف المتحاربة الأخرى في اليمن 22

إنهاء الانتهاك 22

حل حالات الاختفاء وضمان وصول الأسرة 22

إنهاء العراقيل 23

تحقيق المساءلة والتعويض 23

توصيات للأطراف المتحاربة في اليمن في ظل مخاطر انتشار جائحة فيروس (كوفيد-19) 24

توصيات للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا 24

توصيات إلى جماعة أنصار الله (الحوثيين) 25

توصيات إلى الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والقوات المدعومة إماراتيًا 25

توصيات إلى الولايات المتحدة الأمريكية 26

توصيات إلى النيابة العامة في صنعاء وعدن 26

توصيات إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 26

توصيات إلى جميع البلدان 27

الباب الثالث: خلفية 29

الباب الرابع: المنهجية 35

الباب الخامس: أماكن احتجاز وتعذيب غير رسمية في اليمن 41

- الفصل الأول: جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً" - صنعاء - لجماعة أنصار الله (الحوثيون) 42

- الفصل الثاني: قاعة وضاح - عدن – شعبة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات 46

- الفصل الثالث: "مدينة الصالح" - تعز – جماعة أنصار الله (الحوثيون) 51

- الفصل الرابع: معسكر الجلاء - عدن – مكان احتجاز تابع لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات 56
- الفصل الخامس: معسكر التحالف البريقة - عدن – التحالف بقيادة السعودية والإمارات 60
- الفصل السادس: الأمن السياسي - مأرب – قوات حكومية محسوبة على حزب الإصلاح وموالية للرئيس هادي 64
- الفصل السابع: جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً" - الحديدة - جماعة أنصار الله (الحوثيون) 67
- الفصل الثامن: كلية المجتمع - ذمار – جماعة أنصار الله (الحوثيون) 70
- الفصل التاسع: الريان - حضرموت – قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات وقوات النخبة الحضرمية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات 73
- الفصل العاشر: سجن "7 أكتوبر" - أبين – الحزام الأمني التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات 77
- الفصل الحادي عشر: جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً" - إب – جماعة أنصار الله (الحوثيون) 81

الباب السادس: الاختفاءات القسرية في اليمن 85

مختفون قسرًا من مناطق تحت سيطرة الإمارات وجماعات مسلحة مدعومة منها 86

مختفون قسرًا من مناطق تحت سيطرة قوات الرئيس هادي 89

مختفون قسرًا في مناطق تخضع لسلطة جماعة أنصار الله (الحوثيين) 92

الباب السابع: الإطار القانوني 95

معايير القانوني الدولي 96

- التعذيب وأساليب المعاملة اللاإنسانية والمهينة والقاسية 96
- الاختفاء القسري 97
- الاحتجاز التعسفي 97
- ظروف الاحتجاز 98
- الجرائم الدولية والمساءلة والإنصاف 98

القانون اليمني 100

تنويه وشكر 102

”

”بحثت عن ابني حتى في ثلاجات الموتى، اضطررت لرؤية وجوه كل الموتى لكي أعرف مصيره“[1]

أُم اختفى ولدها في 2016.

الباب الأول:
ملخص تنفيذي

(1) من مقابلة أجرتها منظمة «مواطنة» لحقوق الإنسان مع والدة أحد المحتجزين، بتاريخ 21 يناير/كانون الثاني 2018.

أدى الصراع في اليمن -والذي يدخل عامه السادس- إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية من صنع البشر في العالم. وكان لحجم وشدة الانتهاكات المرتبطة بممارسات الاعتقالات (الاحتجازات) التعسفية والاختفاءات القسرية والتعذيب، أثر اجتماعي بالغ. فما يزال مئات المدنيين يحلمون بالحصول على حريتهم المسلوبة، وما تزال مئات الأسر اليمنية تتجشم عناء البحث عن ذويها المحتجزين في مناطق مختلفة من اليمن. وتستمر - في الوقت ذاته - جميع أطراف النزاع في اليمن في ممارسة انتهاكات الاحتجاز التعسفي، والتورط في عمليات اختفاءات قسرية، وتعذيب المدنيين أو تعريضهم لضروب من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وعلى الرغم من أنهم يمثلون سلطات متعددة، إلا أنهم يشتركون في نفس السلوكيات غير القانونية.

أكدت السلطات الصحية في حضرموت شرقي اليمن في 10 أبريل/نيسان 2020، أول حالة إصابة بفيروس (كوفيد-19) في البلاد، في ظل وضعين صحي واقتصادي منهارين، ومع استمرار الأطراف المتناحرة في عرقلة جهود الاستجابة الإنسانية بشكل متكرر وصارخ؛ ليبقى أولئك المحرمون من حريتهم على ذمة هذه الحرب، الأكثر تضررًا. وقد بدأت المخاوف من وصول الوباء إليهم تتحوّل إلى كوابيس لهم ولأسرهم مع ارتفاع مؤشرات انتشار الفيروس في مختلف المناطق.

خلصت دراسة أجرتها "مواطنة" لحقوق الإنسان حول وضع مرافق الاحتجاز إلى أنها مكتظة وغير صحية، وبدون تهوية كافية، أو دورات مياه، أو مرافق استحمام، ولا يتمكن المحتجزون -غالبًا- من الوصول إلى مواد مثل الصابون. كما لا تتوفر رعاية صحية روتينية، وفي بعض الحالات يتم حرمان جميع المحتجزين من هذه الخدمة. وليس لدى إدارات السجون القدرة على استيعاب كل هذه الأعداد من المحتجزين أو الإمدادات الطبية أو المواد اللازمة لمواجهة جائحة سريعة الانتشار مثل فيروس (كوفيد-19). هذا الأمر يزيد من مخاطر تعرض المحتجزين لمخاطر الإصابة، وما قد يترتب على ذلك من خسائر في الأرواح.

وفي حين أن ظروف الاحتجاز في جميع أنحاء اليمن، بما في ذلك في مواقع الاعتقال الرسمية، غالبًا ما تكون مروعة، يركز هذا التقرير على أماكن الاحتجاز غير الرسمية. وتثير مواقع الاحتجاز غير الرسمية قلقًا خاصًا نظرًا لأن وصول المراقبين المستقلين والعائلات يكون عادة بين المحدود وغير المتاح، كما أن التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة منتشرة في هذه الأماكن بشكل خاص، وتستخدم العديد من هذه المواقع لإخفاء الأفراد لفترات طويلة.

تشمل المواقع التي تم تناولها في هذا التقرير كلًّا من المواقع غير الرسمية المستخدمة من قبل أطراف النزاع الحالي بالإضافة إلى المواقع الجديدة التي تم إنشاؤها على مدى السنوات الخمس الماضية. ومع تصاعد الاحتجاز التعسفي أثناء النزاع، ازداد استخدام أماكن الاحتجاز غير الرسمية. على سبيل المثال، استخدمت الحكومات اليمنية حتى قبل النزاع الحالي، مرافق إدارة جهاز الأمن السياسي، وهو أحد أجهزة الاستخبارات سيئة السمعة، كمراكز احتجاز غير رسمية. وعلى طول النزاع الحالي، سيطرت الأطراف المتحاربة على هذه المواقع في المحافظات التي يسيطرون عليها، بالإضافة إلى إنشاء عدد كبير من المواقع الإضافية لاحتجاز الأفراد وإخفائهم بشكل غير قانوني.

ويتضمن التقرير قائمة من التوصيات الهامة، بما في ذلك الإفراج عن جميع المحتجزين تعسفياً بشكل عاجل، في ظل التهديدات التي يمثلها انتشار فيروس (كوفيد-19)، وإعطاء الأولوية للاستجابة للفيروس على استمرار النزاع والانتهاكات على خلفيته، والتي يمكن للأطراف المتحاربة اتخاذها على الفور للتخفيف من الأثر المدمر المحتمل للوباء على المحتجزين في اليمن، وعلى عموم السكان.

أماكن الاحتجاز والتعذيب غير الرسمية التي يسلط هذا التقرير الضوء عليها:

عملت "مواطنة" لحقوق الإنسان على إنجاز هذا التقرير "في العتمة" الخاص بوقائع الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب بأماكن الاحتجاز غير الرسمية في اليمن، بالاستناد إلى أبحاث استقصائية في 20 محافظة يمنية خلال الفترة من مايو/ أيار 2016 وحتى أبريل/ نيسان 2020، حيث أجرت "مواطنة" ما لا يقل عن 2566 مقابلة باللغة العربية مع محتجزين سابقين، وشهود على انتهاكات، وذوي محتجزين، وناشطين، ومحامين.

أجرى الفريق الميداني لوحدتي الأبحاث والدراسات والدعم القانوني تلك المقابلات بالإضافة لجمع تقارير طبية وأدلة فوتوغرافية متى ما توفرت. وطُلب من محتجزين سابقين تحديد ووصف مواقع مراكز الاحتجاز التي كانوا محتجزين فيها. واستخدمت "مواطنة" لحقوق الإنسان أسماء مستعارة لبعض الشهود والضحايا، حفاظًا على سلامتهم.

تم جمع ومراجعة وتدقيق المعلومات من قبل الفريق المركزي الذي زار أيضًا عدة محافظات يمنية في زيارات ميدانية متفرقة بغرض جمع المعلومات والتحقق منها. وتمت مراجعة هذا التقرير من قبل خبيرة في القانون الدولي لإجراء التحليل القانوني، ويصدرُ بنسخة إنجليزية تمت ترجمتها من اللغة العربية.

تقدم "مواطنة" في هذا التقرير نماذج من وقائع الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وحالات الوفاة في أماكن الاحتجاز التي تورطت فيها جميع أطراف النزاع في اليمن خلال الفترة من مايو/أيار 2016 وحتى أبريل/ نيسان 2020. ويعرض التقرير هذه النماذج في جزأين من التقرير.

وينظر الجزء الأول من التقرير عن كثب في نماذج للاعتقالات التعسفية والمسيئة، بما فيها من تعذيب وسوء المعاملة أثناء الاستجواب في 11 موقع احتجاز غير رسمي في جميع أنحاء اليمن تديرها أطراف النزاع المختلفة. ويعرض الجزء الثاني من التقرير أمثلة على حالات الاختفاء القسري للمدنيين في مناطق جغرافية مختلفة في اليمن تقع تحت سيطرة سلطات مختلفة.

مواقع الاحتجاز التي يتفحصها الجزء الأول من التقرير تشمل:

جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً" في العاصمة صنعاء: يعتبر جهاز الأمن والمخابرات (جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً) أحد أكبر مراكز الاحتجاز التي تديرها جماعة أنصار الله (الحوثيون)، وقد تحققت مواطنة مما لا يقل عن 159 واقعة احتجاز تعسفي و32 واقعة تعذيب لمحتجزين في جهاز الأمن والمخابرات بالعاصمة صنعاء. خلال الفترة من مايو/ أيار 2016 إلى أبريل/ نيسان 2020لاقى محتجزون في جهاز الأمن والمخابرات أنواعًا متعددة من أساليب التعذيب، منها من بين أساليب أخرى قلع الأظافر، والضرب المبرح، والصعق بالكهرباء، بالإضافة إلى ظروف احتجاز غير إنسانية. واتهم مسؤولون في جماعة أنصار الله

(الحوثيين) أفرادًا محتجزين في جهاز الأمن والمخابرات بالتخابر مع دول التحالف، ورصد تحركات قيادات جماعة أنصار الله (الحوثيين). ولا يبدو أن جهاز الأمن والمخابرات امتثل لتوجيهاتٍ من النيابة العامة أو المؤسسة القضائية في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله (الحوثيون).

"قاعة وضاح" في محافظة عدن: يشرف المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات على إدارة أمن عدن المنوط بها تسيير أجهزة الأمن والشرطة في محافظة عدن. استخدمت شعبة مكافحة الإرهاب بإدارة أمن عدن صالتين تحت الأرض بالإضافة لغرف احتجاز انفرادية كمركز احتجاز غير رسمي في مديرية التواهي بمدينة عدن. حققت "مواطنة" في حالات 29 شخصًا احتجزوا تعسفيًا، و18 واقعة تعذيب، وواقعتي وفاة في مركز الاحتجاز في "قاعة وضاح". ولم تعلم عائلات المحتجزين في "قاعة وضاح" بمكان احتجاز ذويهم إلا بعد الإفراج عنهم أو نقلهم إلى أماكن احتجاز أخرى. ولاقى محتجزون لدى شعبة مكافحة الإرهاب أساليب متعددة من التعذيب والمعاملة غير الإنسانية، منها نزع الأظافر، والإذلال الجنسي، والتهديد باغتصاب المحتجزين أو ذويهم.

"مدينة الصالح" في محافظة تعز: استخدمت جماعة أنصار الله (الحوثيون) مباني في "مدينة الصالح" السكنية في منطقة الحوبان (شمال المدينة) كمركز احتجاز غير رسمي. وثقت "مواطنة" لحقوق الإنسان خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير ما لا يقل عن 63 واقعة احتجاز تعسفي، و4 وقائع تعذيب وواقعتي وفاة في مركز الاحتجاز في "مدينة الصالح". وخلال فترات طويلة بين العام 2016 والعام 2019، تحفظت إدارة مركز الاحتجاز عن مصير المحتجزين فيه، ولم تسمح لهم بالتواصل مع ذويهم. وتعرض المحتجزون في هذا المركز لأشكال متعددة من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك الصعق بالكهرباء، والضرب المبرح بالعصي والأسلاك، ونزع الأظافر. وكذلك يتلقون وعودًا بالإفراج عنهم، لكن بدلًا من ذلك يتم أخذهم إلى أماكن أخرى والاعتداء عليهم بالضرب المبرح قبل إعادتهم مجددًا إلى مكان الاحتجاز.

معسكر الجلاء في محافظة عدن: يتبع معسكر الجلاء اللواء الأول دعم وإسناد وهو أحد الألوية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا ويقع في مديرية البريقة بمدينة عدن. وبداخل معسكر الجلاء منطقتان على الأقل يحتجز فيهما المعتقلون، أحدهما مبنى من الصفيح، والآخر يقع في قبوٍ تحت الأرض. وقد تحققت "مواطنة" لحقوق الإنسان مما لا يقل عن 13 واقعة احتجاز تعسفي، 17 واقعة تعذيب في هذا المعسكر، خلال الفترة من مايو/ أيار 2016 إلى أبريل/ نيسان 2020. ونفذ اللواء الأول دعم وإسناد حملات اعتقال عبر مداهمة المنازل ليلًا، نقل بعدها محتجزون إلى معسكر الجلاء ونسبت إليهم تهمًا بالانتماء لجماعات دينية مسلحة. وتعرض محتجزون في سجن المعسكر لضروب من التعذيب من بينها الصعق بالكهرباء، والحرمان من النوم، والتعليق في السقف لساعات، في بعض الحالات بشكل مقلوب، والتهديد باغتصابهم أو اغتصاب ذويهم.

معسكر التحالف في محافظة عدن: يسمى أيضًا بمقر القوات الإماراتية وقاعدة التحالف، وهو مركز احتجاز غير رسمي، يدار من قبل القوات الإماراتية (تم استبدالها بقوات سعودية حاليًا)، ويقع في مديرية البريقة بمدينة عدن. وثقت "مواطنة" لحقوق الإنسان في الفترة الذي يشملها التقرير ما لا يقل عن 15 واقعة احتجاز تعسفي، و8 واقعة تعذيب، و3 وقائع وفاة في مكان الاحتجاز في معسكر التحالف. وقال محتجزون سابقون لـ "مواطنة" بأنهم تعرضوا للضرب المبرح، والصعق الكهربائي، والتفتيش الذاتي (تفتيش في تجاويف الجسم)، والتعري القسري والمهين الذي قد يمتد لساعات.

الأمن السياسي بمحافظة مأرب: تدير سجن الأمن السياسي في مأرب قوات حكومية محسوبة على حزب الإصلاح وتابعة للرئيس هادي. وثقت "مواطنة" لحقوق الإنسان في هذا السجن خلال الفترة من مايو/أيار 2016 وحتى أبريل/نيسان 2020، ما لا يقل عن 31 واقعة احتجاز تعسفي، و4 وقائع تعذيب منها على الأقل 3 وقائع وفاة في مكان الاحتجاز. وقال معظم من قابلتهم "مواطنة" من المحتجزين في الأمن السياسي بمأرب أن عملية اعتقالهم تمت في نقطة "الفلج" التي تقع في البوابة الشمالية للمدينة. وتبين أن الاحتجاز كان بناءً على اللقب العائلي للعابرين من النقطة، ويعتبر الاحتجاز بتهمة الانتماء لجماعة أنصار الله (الحوثيين) هو النمط السائد. وتعرض المحتجزون في الأمن السياسي بمأرب للتعذيب بالنار والضرب المبرح، ومنع استخدام دورات المياه. ولم تستجب إدارة الأمن السياسي لمذكرات إطلاق سراح بما في ذلك الصادرة عن وزارة الداخلية والنيابة العامة.

جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً" بمحافظة الحديدة: احتجزت جماعة أنصار الله (الحوثيون) مدنيين ومعارضين سياسيين في جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً" بمدينة الحديدة. تحققت "مواطنة" لحقوق الإنسان مما لا يقل عن 24 واقعة احتجاز تعسفي، و7 وقائع تعذيب خلال الفترة من مايو/أيار 2016 وحتى أبريل/نيسان 2020. وعمدت إدارة جهاز الأمن والمخابرات بالحديدة إلى أساليب تعذيب منها الضرب المبرح، والصعق بالكهرباء. وقال محتجزون سابقون إنهم احتُجِزوا دون أمر بالقبض عليهم، كما لم توجه لهم تهم رسمية، ولم يتم التحقيق معهم إلا بعد فترات طويلة من الاحتجاز، كما أنهم حرموا من حقهم بتوكيل محامٍ. وقال ذوو ضحايا لـ"مواطنة" إنهم منعوا من التواصل مع ذويهم لفترات طويلة.

كلية المجتمع في محافظة ذمار: استخدمت جماعة أنصار الله (الحوثيون) مبنى واحدًا على الأقل من مباني كلية المجتمع بمدينة ذمار كمركز احتجاز، ونقلت إليه محتجزين من مختلف المحافظات التي تقع تحت سيطرتهم. وقد تحققت "مواطنة" لحقوق الإنسان، خلال الفترة التي يشملها التقرير، مما لا يقل عن 36 واقعة احتجاز تعسفي وواقعتيّ تعذيب وواقعة وفاة في مكان الاحتجاز في كلية المجتمع. وقال محتجزون سابقون لـ "مواطنة" إن ظروف الاحتجاز كانت

سيئة للغاية وغير متوافقة مع المتطلبات الصحية الأساسية، وأن أمراضًا معدية انتشرت بين المحتجزين كالسل والجرب. واستخدمت الجماعة أساليب تعذيب متنوعة بحق المحتجزين لغرض استجوابهم، منها الضرب المبرح، والحرمان من استخدام دورات المياه، واستخدام مكبرات الصوت لإصدار ضجيج يمنع النوم.

مطار الريان في محافظة حضرموت: جعلت القوات الإماراتية من مطار الريان الدولي بمدينة المكلا، محافظة حضرموت، مركز احتجاز غير رسمي. وتحققت "مواطنة" لحقوق الإنسان مما لا يقل عن 38 واقعة احتجاز تعسفي و10 وقائع تعذيب في هذا المركز. وقال محتجزون سابقون إنهم احتجزوا في مستودعات ضيقة ومظلمة، ولاقوا ضروبًا من التعذيب والمعاملة المسيئة، منها الحرمان من الطعام والماء، والصعق بالكهرباء، والركل، والضرب بالسياط، والحرق بأعقاب السجائر. وقال آخرون إنهم تعرضوا لأشكال مهينة من المعاملة القاسية كالحرمان من أداء الشعائر الدينية، والإجبار على التعري والسجود لعلم دولة الإمارات.

سجن 7 أكتوبر في محافظة أبين: يتولى الحزام الأمني بمحافظة أبين التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي والمدعوم من الإمارات إدارة سجن "7 أكتوبر" في منطقة الرواء بمديرية خنفر بمحافظة أبين. وخلال الفترة من يناير/ أيار 2016 وحتى أبريل/نيسان 2020، تحققت "مواطنة" لحقوق الإنسان مما لا يقل عن 50 واقعة احتجاز تعسفي، و29 واقعة تعذيب منها 4 وقائع وفاة في مكان الاحتجاز في هذا السجن. وقامت قوات الحزام الأمني بالقبض واحتجاز مدنيين بشكل تعسفي، ومنع محتجزين من حقهم بالتواصل مع أقاربهم أو محامييهم. كما تعرض المحتجزون لأشكال من التعذيب وضروب أخرى من المعاملة المسيئة، منها الصعق بالكهرباء، وضرب الأطراف بالمطارق، والجلد بالسياط، والضرب بأعقاب الأسلحة، والحرمان من حصص الماء والغذاء، ونزع الأظافر، والإجبار على شرب البول، والتعليق من السقف لفترات طويلة. كما تعرض الضحايا لتعذيب جنسي كحرق الأعضاء التناسلية. وقال شهود عيان إن جثثًا لمحتجزين ألقيت في فناء مستشفى الرازي، بمنطقة جعار بمديرية خنفر.

جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً" في محافظة إب: تدير جماعة أنصار الله (الحوثيون) جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً" بمحافظة إب، وأودعت فيه محتجزين يعتقد بأنهم معارضون سياسيون تم القبض عليهم دون أمر بالقبض. وفي الفترة من مايو/ أيار 2016 إلى أبريل/نيسان 2020، تحققت "مواطنة" لحقوق الإنسان مما لا يقل عن 44 واقعة احتجاز تعسفي، و5 وقائع تعذيب في جهاز الأمن والمخابرات بإب. وتحدث محتجزون سابقون أنهم تعرضوا للتعذيب وضروب أخرى من المعاملة السيئة في غُرف الاحتجاز الانفرادية، مثل الضرب بالسوط وأعقاب البنادق، والصعق بالكهرباء. وقالوا أيضًا إنهم اعتقلوا تعسفًا، وظلوا محتجزين تعسفًا ولم يُسمح لمحامييهم بحضور جلسات الاستجواب.

ويعرض الجزء الثاني من التقرير نماذج من الاختفاءات القسرية التي تعرض لها مدنيون في مناطق جغرافية مختلفة من الأراضي اليمنية تخضع لسلطات مختلفة، وهي:

اختفاءات قسرية في مناطق سيطرة الإمارات وقوات موالية لها: أنشأت القوات الإماراتية بعد سيطرتها على مناطق في جنوب اليمن سجونًا غير رسمية، أخفي فيها قسرا مدنيون يعتقد أنهم مناوئون لها، بحجة محاربة الإرهاب غالبًا، ودعمت الإمارات جماعات مسلحة محلية تدين لها بالولاء تحت مسميات مختلفة كالحزام الأمني، والنخبة الحضرمية، والنخبة الشبوانية، والتي ساهمت في إدارة تلك السجون. ووثقت "مواطنة" لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 327 واقعة اختفاء قسري في مناطق سيطرة القوات الإماراتية والجماعات المسلحة التابعة لها خلال الفترة من مايو/أيار 2016 وحتى أبريل/نيسان 2020. وتعرض محتجزون في تلك السجون غير الرسمية للاختفاء القسري ولم تعلم أسرهم بمصيرهم أو مكان احتجازهم. ورغم مساعي أسر المختفين قسريًا في التواصل مع المسؤولين عن إدارة تلك السجون، والتنقل بين عدة سجون في محافظات مختلفة، إلا أن المسؤولين عن تلك السجون لم يفصحوا لهذه الأسر عن مصير ذويهم المختفين أو مكان احتجازهم.

اختفاءات قسرية في مناطق سيطرة قوات موالية للرئيس هادي: وثّقت "مواطنة" لحقوق الإنسان، خلال الفترة من مايو/أيار 2016 وحتى أبريل/نيسان 2020 ما لا يقل عن 90 حالة اختفاء قسري، في مناطق سيطرة قوات موالية لهادي في محافظات: (مأرب، وتعز، والجوف، وشبوة، وحضرموت). وتعرض محتجزون في نقطة الفلج للاختفاء القسري. ولم تسمح السلطات في محافظة مأرب، غالبًا، بزيارة بعض المحتجزين، ولم تفصح عن مصيرهم أو مكان احتجازهم.

اختفاءات قسرية في مناطق جماعة أنصار الله (الحوثيون): ما يزال الكثير من المحتجزين لدى جماعة أنصار الله (الحوثيين) مختفين قسرًا ولم يسمح لهم بالتواصل مع ذويهم أو السماح لذويهم بمعرفة مصيرهم. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، وثقت "مواطنة" لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 353 حالة اختفاء قسري، في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) في محافظات: (أمانة العاصمة، وصنعاء، وإب، وعمران، وريمة، وذمار)، وأجزاء من محافظات: (تعز، والبيضاء، وحجة، والحديدة، وصعدة، والضالع). كما أن الهجمات الجوية التي شنتها مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات على ما لا يقل عن أربعة سجون ومراكز احتجاز في مناطق سيطرة الحوثيين، زادت من مخاوف ذوي المختفين قسرًا حول مصير أبنائهم المحتجزين، في ظل رفض سلطات جماعة أنصار الله (الحوثيين) مشاركة معلومات عن مصيرهم وأماكن احتجازهم.

الانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز في النزاع اليمني

يعتبر ملف الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب أحد أقسى ملفات الحرب في اليمن بتأثيره الكبير على المجتمع، وتشاركت جميع أطراف النزاع في هذا الملف على امتداد اليمن، لتؤكد من خلاله وجودها كسلطات متعددة لكن بسلوك غير قانوني واحد.

منذ العام 2016، وثقت "مواطنة" لحقوق الإنسان 1605 واقعة احتجاز تعسفي و770 واقعة اختفاء قسري، و344 واقعة تعذيب، و66 واقعة وفاة في مكان الاحتجاز. وتتحمل الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا المسؤولية عن 282 من الاحتجازات التعسفية أو المسيئة، و90 من وقائع الاختفاء القسري، و65 من وقائع التعذيب، و14 واقعة وفاة في مكان الاحتجاز، بينما تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسؤولية عن 904 واقعة من الاحتجازات التعسفية أو المسيئة، و353 من وقائع الاختفاء القسري، و138 من وقائع التعذيب، و27 واقعة وفاة في مكان الاحتجاز، وتتحمل القوات الإماراتية وجماعات مسلحة تابعة لها المسؤولية عن 419 من الاحتجازات التعسفية أو المسيئة، و327 من وقائع الاختفاء القسري، و141 من وقائع التعذيب، و25 واقعة وفاة في مكان الاحتجاز.

مناطق تحت سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)

تقول والدة أحد الشباب المحتجزين تعسفيًا في سجون جماعة أنصار الله (الحوثيين) وهي تتحدث عن المتاعب التي واجهتها في سبيل أن ينال ولدها حريته: "لقد تعرضنا لأشكال من الإذلال".

وزادت وقائع الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري منذ سيطرة جماعة (أنصار الله) الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء في 21 سبتمبر/أيلول 2014 ومد نفوذها جنوبًا وغربًا، وتدخل التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في 26 مارس 2015، فوسع الحوثيون من حملتهم في ملاحقة المعارضين السياسيين والصحفيين والناشطين الحقوقيين والأقليات الدينية وحتى المسافرين المدنيين واحتجازهم تعسفيًا أو إخفائهم قسريا وتعذيبهم، وانسحب الأمر أيضًا على كل من يشتبه صلته بالتحالف، أو مثل تهديدًا مفترضًا لوجودها.

لم يُمنح الأفراد الذين يتم احتجازهم حقوقهم الأساسية، وتم القبض عليهم دون أمر قضائي، وخضعوا للاحتجاز دون سبب محدد، ومنعوا من الحق في المثول أمام قاضٍ، أو استشارة محامٍ، أو الطعن في احتجازهم. وخضع بعض المحتجزين لمحاكمات شكلية، لا ترقى إلى مستوى العدالة، إلى جانب تعرضهم لكل ضروب الممارسات القاسية واللاإنسانية في السجون والمحتجزات.

ويقول لـ"مواطنة" أحد القانونيين إن المحاكمات التي تمت، وتحديدًا في صنعاء، تفتقر لأبسط الضمانات، "فمحامي المتهمين لا يسمح له بلقاء موكله إلا مرة أو مرتين فقط، وتقوم النيابة بالتحقيق مع المحتجزين في أوقات ليلية لا يسمح بها القانون اليمني، ويكون تحقيقا طويلا يتم خلاله عصب عيني المحتجز وأخذ أقواله تحت التهديد والضغط النفسي. وأمام النيابة العامة أو في قاعة المحكمة في الغالب لا يسمح للمحامي بالترافع، أو أخذ نسخة من ملف القضية".

وتعمد جماعة أنصار الله (الحوثيون) إلى استخدام الاحتجاز والاختفاء القسري والتعذيب أسلوبًا للهيمنة وبث الرعب في أوساط المجتمع. فعادة ما تلجأ إلى تسجيل المحتجزين وأخذ اعترافات منهم بالإكراه، ليتم بث هذه الاعترافات على القنوات الحكومية التي يفرضون سيطرة عليها، بالإضافة إلى قناة "المسيرة" التابعة لهم، وقنوات أخرى موالية. كما أجبرت الجماعة أفرادًا على الاعتراف بتهم ملفقة قبل الإفراج عنهم، وكذلك تقديم تعهدات تشترط فيها إعادة المحتجز السابق إلى السجن في حال نكث بما تعهد به، وغالبًا ما كانت هذه التهم عبثية.

ويتحكم بجهاز الحجز والاحتجاز لدى الجماعة، شبكة معقدة من المسؤولين الأمنيين، والذين يقومون بوظيفة عرقلة أي مساعٍ لإطلاق سراح من احتجزوهم، إلى درجة أن أوامر زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي، تصطدم أحيانًا بهذه الشبكة، ويتم عرقلة إنفاذها. وترافق هذا الانتهاك انتهاكات أخرى موازية بحق أهالي وذوي الضحايا، ابتداء من الابتزاز النفسي وانتهاء بالابتزاز المالي أثناء اختفاء ذويهم، كما أن بعض المضبوطات التي تصادرها جهات الضبط لحظة القبض على المحتجز أو مداهمة منزله، لا يتم إعادتها، ومن ذلك أجهزة الكترونية وسيارات وذهب ونقود. ووثقت "مواطنة" لحقوق الإنسان أيضًا حالات تم فيها تبادل محتجزين مدنيين من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين) ضمن صفقة تبادل للمحتجزين من العسكريين مع قوات الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا.

وترفض الجماعة أي شكل من أشكال الرقابة على أماكن الاحتجاز والتي تمارس فيها الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري وأشكال التعذيب، وضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وتتجاهل عادةً تقارير حقوق الإنسان التي تلقي الضوء على جانب طفيف من هذه الممارسات، على بشاعتها.

وإلى جانب ظروف الاحتجاز المروعة والمحطة للكرامة، واحتجاز العشرات في مقار وزنازين ضيقة، تتعرض هذه المقار للقصف الجوي من قبل طائرات التحالف، وهو ما حدث بالفعل، لأربعة أماكن احتجاز على الأقل، في ذمار والحديدة وصنعاء.

وكانت آخر هذه الهجمات، في مساء السبت 31 أغسطس/آب 2019، عندما قصف التحالف بقيادة السعودية والإمارات أربعة مبانٍ تابعة لكلية المجتمع، والتي يتخذ الحوثيون من مبنىً واحد فيها على الأقل مركزًا للاحتجاز، ما أدى إلى قتل وجرح ما يقارب من 170 من المدنيين والأسرى المحميين بالقانون الدولي الإنساني. وأوضحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن في بيان عقب الهجمة، أنها كانت على اطلاع بالمكان، وقامت بزيارته بشكل دوري في أوقات سابقة.

مناطق تحت سيطرة الإمارات وجماعات مدعومة منها

أما في جنوب اليمن، وبعد إخراج جماعة أنصار الله (الحوثيين) من عدن وبعض المحافظات الجنوبية الأخرى، حدثت انشقاقات بين الأطراف التي قامت بمواجهة جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وسط حالة من الاستقطاب والتعبئة.

وتخضع مدينة عدن حاليًا، لسيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، وتنتشر في العاصمة المؤقتة عدن، قوات الحزام الأمني، فيما تسود قوات ما تسمى بـ "النخبة" في محافظة حضرموت، وتشرف هذه القوات على محتجزات بعضها غير رسمية، إلى جانب أخرى تشرف عليها قوات من التحالف العربي.

ويبدو أن قوات التحالف، وبالتحديد الإمارات والأطراف المتحالفة معها، تستخدم الاحتجازات لتصفية حسابات مع الإصلاح (حزب التجمع اليمني للإصلاح) ضمن حملة قمع وإرهاب من شأنها إنهاء أي تواجد سياسي للحزب في المحافظات الجنوبية. وسبق هذه الحملات، تحريض إعلامي واسع لمسؤولين إماراتيين على من يسمونهم "الإخوان المسلمين"، وجدت لها تجاوبًا وصدى لدى قيادات في المجلس الانتقالي الجنوبي.

وساد خلال الأزمة شكل آخر من الاحتجازات، حيث يتم أخذ الناس عنوة، وإخفائهم وتعذيبهم، بتهم الانتماء إلى تنظيم القاعدة، أو تنظيمات متطرفة أخرى مثل تنظيم الدولة الإسلامية. ولأن التحالف يقوم بدفع مبالغ مالية نظير قيام متعاونين بالتبليغ عن أي عناصر مشتبهة، شجّع هذا الأمر في توسيع دائرة الانتهاكات، حيث أُبلغ عن بعض الأشخاص بدوافع أخرى من بينها تصفية حسابات شخصية، أو التكسب المالي.

كما تستخدم الإمارات وحلفائها الاحتجازات لإخضاع أي معارضة اجتماعية لأنشطتها أو انتهاكاتها، ووثقت "مواطنة" لحقوق الإنسان احتجاز ناشطين على خلفية انتقادهم لممارسات قوات التحالف، والأجهزة العسكرية والأمنية المنضوية تحتها أو المدعومة منها. وبعد أغسطس/آب 2019، أصبحت تهمتي العمل مع "القوات الحكومية" أو "التعاون معها" كافيتين لإيقاع أشد الممارسات من قبل الحزام الأمني وقوات النخبة التابعتين للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات.

ويتعرض المحتجزون في أقبية السجون وأماكن الاحتجاز لصنوف من التعذيب، وضروب من المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، كاللطم، والركل، والحرق، والإيهام بالغرق، والتعليق، ومنع الماء والحصص الغذائية عنهم، ومنعهم من أداء الشعائر الدينية، وممارسات أخرى محطة للكرامة تصل إلى الاغتصاب أو التلويح به.

وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية دعمًا عسكريًا للتحالف بقيادة السعودية والإمارات، حيث واصلت الولايات المتحدة هجمات الطائرات بدون طيار، وعملت كذلك مع الإمارات العربية المتحدة في عمليات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك شن هجمات مشتركة، وطلب نسخ من محاضر استجواب المحتجزين. في تقرير إلى الكونجرس أواخر العام 2018، اعترفت وزارة الدفاع بأن القوات الأمريكية كانت في اليمن منذ مايو 2016 لدعم العمليات ضد القاعدة في شبة

الجزيرة العربية والدولة الإسلامية في اليمن، و"إجراء استجواب استخباراتي للمحتجزين في أماكن احتجاز تابعة للشريك". وعلى الرغم من التقارير المتعددة والموثوقة الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية اليمنية والدولية، زعم التقرير أن الوزارة لم تتوصل بعد لـ "أي معلومات موثوقة مستقلة تشير إلى أن حلفاء الولايات المتحدة أو شركاءها أساءوا معاملة محتجزين في اليمن".[2]

مناطق تحت سيطرة قوات موالية للرئيس هادي

تسيطر قوات حكومية محسوبة على حزب "الإصلاح" وموالية للرئيس هادي على سجون في محافظة مأرب، منها سجن شعبة الاستخبارات العسكرية بالمنطقة العسكرية الثالثة،[3] وسجن الأمن السياسي الذي يحتجز فيها إلى جانب العسكريين أشخاص مدنيون. واستخدمت السلطات في مأرب العديد من التهم غير الرسمية التي توجه للمحتجزين، بينها التخابر لصالح الإمارات، أو العمل لصالح جماعة أنصار الله (الحوثيين)، إلى جانب اتهامات أخرى.

وطالت الاحتجازات واحدة من أكثر الشرائح اضطهادا، المهمشين، وعددًا آخر من المسافرين القادمين من محافظات شمالية، احتجز غالبيتهم في طريق ذهابهم أو عودتهم من مطار سيئون الذي يمر بمأرب. وتعد نقطة الفلج مصيدة كبيرةً للمدنيين اللذين تم إيقافهم لأوقات طويلة، ومساءلتهم، واحتجازهم. ووثقت "مواطنة" لحقوق الإنسان وقائع كثيرة، تشير إلى أن العديد من الناس تم احتجازهم على أساس ألقابهم.

وتعرض المحتجزون للضرب بالكابل، واللكم والركل في أجزاء مختلفة من الجسد وخاصة منطقة الكلى. ويصف أحد المحتجزين زنزانة في شعبة الاستخبارات العسكرية قائلًا: "وضعونا في غرفة صغيرة لا تتعدى مساحتها ثلاثة أمتار مربعة، وفيها ما يقارب 12 شخصًا، ولا توجد فيها نوافذ للتهوية، وأغلب الوقت نجلس فيها جميعًا ولا يتمكن أحدنا من مد رجليه أو التمدد على ظهره لضيق الغرفة وكثرة المسجونين فيها، وتملأ أجواء الغرفة رائحة الحمام النتنة، ولا يأت الماء إلا كل يومين".

(2) راجع، أليكس إيمونس، "Pentagon Issues Blanket Denial That It Knows Anything About Detainee Abuse in Yemen," 7 يناير/ كانون الثاني 2019. https://theintercept.com/2019/01/07/yemen-prison-torture-uae-dod/; وهيومن رايتس واتش:"Yemen: UAE Backs Abusive Local Forces"، يونيو 2017. https://www.hrw.org/news/2017/06/22/yemen-uae-backs-abusive-local-forces.

(3) ينقسم الجيش اليمني إلى 7 مناطق عسكرية، وتملك كل منطقة عسكرية شعبة استخبارات خاصة بها.

لإنهاء الانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز في اليمن، ووضع حد للإفلات من العقاب

إن الممارسات التي تفصلها العديد من الوقائع في هذا التقرير، بما في ذلك التعذيب، وأخذ الرهائن، والعنف الجنسي، والاعتداء على الكرامة الشخصية؛ ترقى إلى جرائم حرب، ويمكن على أساسها مقاضاة العسكريين والقادة المدنيين بتهمة ارتكاب جرائم حرب باعتبارهم "مسؤولي قيادة" يعلمون أو كان يجب أن يعلموا بارتكاب جرائم حرب ولم يتخذوا إجراءات كافية لمعنها أو معاقبة المسؤولين عنها.

إن المساءلة والتعويض عن مثل هذه الانتهاكات الخطيرة هي جزء حاسم لإنهاء دائرة العنف وضمان العدالة للضحايا وتمهيد الطريق نحو اليمن الآمن. وعلى الرغم من أن منظمات حقوق الإنسان كشفت الكثير من الانتهاكات التي ارتكبتها الأطراف المتحاربة في جميع أنحاء اليمن، إلا أن الإفلات من العقاب لا يزال قائمًا.

لقد أظهرت جميع الأطراف المتحاربة في اليمن أنها غير راغبة في اتخاذ خطوات جادة نحو المساءلة والتعويض الحقيقيين. وبالتالي، تدعو "مواطنة" لحقوق الإنسان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى تجديد وتعزيز ولاية فريق الخبراء البارزين، ودعمه لمواصلة التحقيقات. كما تطالب "مواطنة" مجلس الأمن الدولي -الذي فشل حتى الآن في دفع الأطراف للامتثال للقانون الدولي في اليمن بشكل كاف- بأن يعلن بوضوح أن مساءلة مرتكبي جرائم الحرب والإنصاف للضحايا هي الحد الأدنى لأي عملية انتقالية في اليمن، وإظهار جدية المجلس بإحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وتدعو "مواطنة" لحقوق الإنسان جميع الدول إلى ممارسة الولاية القضائية ذات الاختصاص العالمي أو أي أشكال أخرى من الولاية القضائية على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي والمحلي للتحقيق مع المسؤولين العسكريين والمدنيين الذين يُزعم تورطهم في جرائم جنائية في اليمن في انتهاك للقانون الدولي، ومقاضاتهم، إذا سمحت الأدلة بذلك.

الباب الثاني:
توصيات

توصيات للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، وجماعة أنصار الله (الحوثيين)، والمجلس الانتقالي الجنوبي والجماعات المسلحة التابعة له، والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، والأطراف المتحاربة الأخرى في اليمن:

إنهاء الانتهاك:

- الوقف الفوري لممارسة الاختفاء القسري، والقبض والاحتجاز التعسفيين، واستخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة؛
- عدم احتجاز القاصرين إلا كملاذ أخير ولأقصر مدة ممكنة، وضمان عدم احتجاز القاصرين في نفس المرافق التي يحتجز فيها البالغون.

حل حالات الاختفاء وضمان وصول الأسرة:

- ضمان قدرة الأُسر على التواصل مع أقاربهم المحتجزين وزيارتهم؛
- التواصل وتقديم المعلومات لأفراد أسر المحتجزين، بما في ذلك أي نقل إلى مرفق طبي أو مكان احتجاز آخر، وأي مرض أو وفاة، بما في ذلك ما يتعلق بفيروس - (كوفيد-19)؛
- إنشاء وحفظ سجلات السجون في جميع مواقع الاحتجاز، بما في ذلك المواقع غير الرسمية المدرجة في هذا التقرير، وأن تشمل تاريخ ووقت ومكان القبض على كل شخص محتجز، إلى جانب اسمه، وسبب الاحتجاز، واسم الوحدة أو الجهة المسؤولة عن الاحتجاز. ويجب أن تكون هذه السجلات متاحة للعائلات والمحامين، وكذلك أولئك الذين لديهم مصلحة مشروعة في هذه المسألة. ويجب توثيق جميع عمليات نقل المحتجزين، بما في ذلك إلى خارج البلاد، في هذه السجلات؛
- نشر قوائم رسمية لجميع المحتجزين الذين توفوا في مرافق الاحتجاز والسجون، بما في ذلك أماكن الاحتجاز غير الرسمية المدرجة في هذا التقرير. وإصدار شهادات وفاة لجميع المعتقلين الذين توفوا في الحجز بناءً على فحوصات الطب الشرعي الشامل، وجعل هذه الوثائق في متناول جميع العائلات.

إنهاء العراقيل:

- الكف عن التدخل في أعمال النيابة العامة والقضاء؛
- احترام النيابة العامة ودور القضاء في مراقبة سياسات وممارسات الاحتجاز والإشراف عليها ومراجعتها، كما هو مطلوب بموجب القانون اليمني، وضمان خضوع جميع مراكز الاحتجاز، بما في ذلك المواقع غير الرسمية المذكورة في هذا التقرير، لرقابة وإشراف النيابة العامة، واحترام وتنفيذ أوامر الإفراج الصادرة عن النيابة العامة؛
- ضمان استجابة الجماعات المسلحة التابعة للأطراف وأجهزة الأمن وإنفاذ القانون لطلبات الحصول على معلومات من أفراد أسر المحتجزين أو المختفين، وأن يكون لديهم أنظمة تسمح بالزيارات العائلية؛
- توفير الوصول والتعاون الفوري ودون عوائق لمنظمات حقوق الإنسان، والمحامين، والمراقبين المستقلين، والصحفيين، ومراقبي حقوق الإنسان، بما في ذلك مراقبة ظروف الاحتجاز، وتقديم الدعم والمشورة القانونية للمحتجزين عند الحاجة.

تحقيق المساءلة والتعويض:

- توقيف أفراد قوات الأمن الذين توجد ضدهم ادعاءات موثوقة بانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني أو انتهاكات لحقوق الإنسان؛
- بالنسبة لجميع الأطراف المتحاربة، إجراء تحقيقات فورية ونزيهة في الدعاوى الموثوقة بشأن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني من قبل القوات التي تعمل تحت سيطرة الطرف أو سلطته أو بموافقته أو دعمه، ومعاقبة من تثبت مسؤوليته عن الانتهاكات؛
- بالنسبة للأطراف المتحاربة الحكومية، يجب محاكمة الأفراد المتورطين بشكل متناسب، بما في ذلك مسؤولية القيادة، في جرائم الحرب، في عمليات العدالة الجنائية التي تحترم الحق في محاكمة عادلة؛
- توفير التعويض المناسب لضحايا الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وأخذ الرهائن وسوء المعاملة، بما في ذلك توفير ضمانات بعدم تكرار مثل هذه الانتهاكات؛
- التعاون مع فريق الخبراء البارزين ودعمه للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن، ودعم الدعوات لتجديد وتعزيز ولاية الفريق، وإتاحة وصول الفريق لزيارة اليمن، وجميع مواقع الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية لإجراء التحقيقات اللازمة.

توصيات للأطراف المتحاربة في اليمن في ظل مخاطر انتشار جائحة فيروس (كوفيد-19):

- الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين تعسفًا والكشف عن مصير جميع المختفين قسرًا.
- تحسين ظروف الاحتجاز، بما في ذلك تزويد المحتجزين بمنشآت صحية مناسبة، والسماح بالوصول المنتظم إلى مرافق الاستحمام، وتوفير الرعاية الصحية المتاحة والسريعة، وتوفير الأغذية ذات القيمة الغذائية المناسبة للصحة والقوة، وذات جودة تراعي المعايير الصحية، ويتم تقديمها على فترات منتظمة، وتقديم الماء لكل محتجز كلما احتاج إليه؛
- وضع سياسات ومبادئ توجيهية عامة لمنع انتشار فيروس (كوفيد-19) في مراكز الاحتجاز والسجون ومراكز الشرطة، ومشاركة خطط التأهب للطوارئ وتوفير التدريب للسلطات ذات الصلة لضمان الوصول الكافي والمستدام إلى الرعاية الصحية واحتياطات النظافة؛
- ضمان تزويد الأفراد الذين لا يزالون محتجزين بوسائل اتصال وفرص للوصول إلى العالم الخارجي في حالة تعليق الزيارات إلى أماكن الاحتجاز، والاستمرار في التمتع بحقهم في الإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك الحق في الطعن في قانونية احتجازهم، وعدم التعرض للتأخير بما يجعل احتجازهم تعسفيًا؛
- إتاحة الوصول الفوري ودون عوائق للمراقبين المعترف بهم لظروف الاحتجاز إلى جميع مرافق الاحتجاز، الرسمية وغير الرسمية، دون إشعار مسبق، بما في ذلك تلك المذكورة في هذا التقرير؛
- تقديم أولوية عاجلة للاستجابة للفيروس المستجد على النزاع، والالتزام بوقف إطلاق النار في جميع أراضي البلد في ضوء الحاجة الملحة لمواجهة تحدي (كوفيد-19).

توصيات للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا:

- التأكد من أن جميع قوات الأمن العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية تعمل في ظل هيكل قيادة موحد، وأن جميع الأشخاص المحتجزين محتجزون في مكان معترف به رسميًا، ويعرضون على سلطة قضائية فور احتجازهم؛
- توضيح السلطة التي بموجبها تقوم قوات التحالف، لاسيما القوات الإماراتية والسعودية والجماعات المسلحة التابعة لها، بإجراء عمليات الاحتجاز في اليمن، وإجراء مراجعة شاملة لسلوك هذه القوات، واشتراط الموافقة على استمرار وجودها في اليمن على اتخاذ تدابير فعالة لضمان عمل القوات بامتثال كامل لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واتخاذ خطوات جادة لضمان المساءلة والتعويض؛

- المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛
- دعوة المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي إلى اليمن، وتسهيل زياراتهم وتعزيز التعاون التقني من أجل التحقيق في الانتهاكات والتجاوزات ذات الصلة.

توصيات إلى جماعة أنصار الله (الحوثيين):

- وقف الاحتجازات التعسفية وإخفاء المعارضين السياسيين والصحفيين وأفراد الأقليات الدينية، واحترام حقوقهم في حرية التعبير والمعتقد والكرامة الإنسانية؛
- ضمان سلامة المحتجزين، بما في ذلك الإنهاء الفوري لاحتجاز الأشخاص في المواقع المستخدمة لأغراض عسكرية أو التي يُتوقع تعرضها للهجوم بأي شكل؛
- الكف فورًا عن المحاكمات الجائرة في المحكمة الجنائية المتخصصة ضد من يعتقد بأنهم معارضون وخصوم سياسيون، وضد الصحفيين، وأفراد الأقليات الدينية، وإلغاء الأحكام الصادرة مسبقًا بعد محاكمات جائرة.

توصيات إلى الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والقوات المدعومة إماراتيًا:

- الاعتراف علنا بجميع مراكز الاحتجاز التي تعمل أو تخضع للإشراف في اليمن، بما في ذلك مواقعها والأفراد المحتجزين فيها وأي حالات وفاة في الحجز؛
- نقل أي أفراد ما يزالون رهن الاحتجاز لدى قوات مدعومة من الإمارات أو السعودية إلى الحكومة اليمنية لمراجعة استمرار احتجازهم، والمحاكمة عند الاقتضاء؛
- إلى الحكومتين السعودية والإماراتية، المصادقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

توصيات إلى الولايات المتحدة الأمريكية:

- مراجعة جميع أشكال التعاون العسكري أو الاستخباراتي مع القوات اليمنية والإماراتية والسعودية، وخاصة في الأنشطة المتعلقة بالاحتجاز في اليمن، والتحقيق في التورط المحتمل لأفراد أمريكيين في الانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز، ووقف التعاون في حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وضمان الإشراف المستقل، بما في ذلك الإشراف من قبل الكونغرس، على التعاون العسكري والاستخباري الأمريكي مع القوات في اليمن؛
- الامتناع عن تلقي أو استخدام أي معلومات يحتمل أن تكون قد تم الحصول عليها من خلال التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة، واتخاذ تدابير وقائية للتأكد من أن تبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون بين الدول لا ينطوي على ممارسات استجواب غير قانونية، أو يشجعها صراحةً أو ضمنًا؛
- تعليق توريد الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية ذات الصلة للإمارات والسعودية وكذلك لأطراف النزاع الأخرى في اليمن.

توصيات إلى النيابة العامة في صنعاء وعدن:

- بدء تحقيقات فورية ونزيهة في الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها السلطات العاملة في المناطق الخاضعة لنفوذ النيابة العامة، بما في ذلك ما يتعلق بالاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وأخذ الرهائن والقتل خارج نطاق القضاء في أماكن الاحتجاز، وكذلك التخويف، والأعمال الانتقامية، أو تهديد الشهود والعائلات وغيرهم من الأفراد أو المنظمات التي تبلغ وتقدّم دعاوى عن الانتهاكات؛
- احترام حق الأفراد المحتجزين في الدفاع عن أنفسهم أو من خلال مستشار قانوني من اختيارهم، والتوقف عن مضايقة المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان، خاصة عندما يتعلق الأمر بعملهم مع المحتجزين، والمختفين وضحايا التعذيب.

توصيات إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

- المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار في جميع الأراضي اليمنية،
- مطالبة الأطراف المتحاربة في اليمن بالإفراج الفوري عن المحتجزين تعسفيًا، وتوضيح مصير المختفين، ووقف جميع أشكال التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، واتخاذ خطوات

عاجلة لتحسين ظروف الاحتجاز وتقليل عدد السجناء بشكل عام كمسألة ملحة للغاية بالنظر إلى ضعف نزلاء السجون أمام فيروس كورونا المستجد، وتأثير نزلاء السجون على صحة المجتمع بشكل أوسع؛

- التصريح بوضوح أن مساءلة مرتكبي جرائم الحرب والإنصاف لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان هي الحد الأدنى من أي عملية انتقالية في اليمن من أجل وضع حد فوري للانتهاكات المتفشية، بما في ذلك الاختفاء والتعذيب وغيرها من الانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز، فضلًا عن دورات العنف الأوسع نطاقًا؛
- اعتماد عقوبات على الأفراد المتورطين بشكل موثوق في الانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز؛
- مطالبة الأطراف المتحاربة، بما في ذلك الحكومة اليمنية والإمارات والسعودية وجماعة أنصار الله (الحوثيون)، بالتعاون الكامل مع فريق الخبراء البارزين التابع لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ودعم الجهود الرامية لتجديد ولايته؛
- إحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية؛
- مطالبة الأطراف المتحاربة في اليمن باتخاذ خطوات فورية لإطلاق سراح المحتجزين المرتبطين بالنزاع كجزء من اتفاقية ستوكهولم، ودعم جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة بهذا الخصوص؛
- مطالبة الأطراف المتحاربة في اليمن بمنح مراقبي الاحتجاز الدوليين المعترف بهم إمكانية الوصول إلى جميع مرافق الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية دون إخطار مسبق، بما في ذلك تلك المذكورة في هذا التقرير؛

توصيات إلى جميع البلدان:

- تفعيل الولاية القضائية العالمية أو أي أشكال أخرى من الولاية القضائية على النحو المنصوص عليه بموجب القانون الدولي والمحلي للتحقيق بما تسمح به الأدلة، ومقاضاة المسؤولين العسكريين والمدنيين المزعوم تورطهم في جرائم جنائية ضد المحتجزين في اليمن، في انتهاك للقانون الدولي؛
- دعوة مجلس الأمن الدولي إلى إحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية؛
- دعم الجهود الرامية إلى تجديد وتعزيز ولاية فريق الخبراء البارزين، وإدراج جمع وحفظ الأدلة للانتهاكات والجرائم المتعلقة بها ضمن ولايته.

الباب الثالث:
خلفية

"لقد تعرضنا لأشكال من الإذلال"

لم يكن المدنيون اليمنيون يعتقدون يومًا أن شغفهم بدولة النظام والقانون التي سعوا إليها طويلًا، سينكسر على جدار حرب تعود باليمن عشرات السنين إلى الوراء. هذا العام الخامس من حرب أكلت حرثهم ونسلهم؛ خمس سنوات وهم يرزحون تحت آلة القتل والتجويع والاحتجاز والاختفاء القسري والتعذيب، وسط حالة غياب مرعبة للمساءلة وعالم يمضي بشعاراته عن العدالة والمساءلة والعقاب دون أن يضع الدماء المراقة والكرامة المهدرة على هذه الأرض في الحسبان.

ومع إنه لا يمكن الحديث عن خمس سنوات فقط، عند الحديث عن الأزمة التي تحيق باليمن. تبقى السنوات الأخيرة، حاسمة، في الانحدار السريع للوضع العام إلى ما يشبه الحرب الشاملة.

في العام 2011 اندلعت انتفاضة شعبية ضمن ما سمى بعد ذلك بـ "ثورات الربيع العربي"، ضد نظام الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح (حكم في الفترة من يوليو/تموز 1978 وحتى فبراير/شباط 2012). افترش المحتجون الشوارع لأكثر من عام في أكثر من محافظة يمنية، وتشكلت ساحات ثابتة للتجمع والتظاهر، مع اندلاع مواجهات مسلحة في عدة جبهات، منها العاصمة صنعاء، وتعز، والجوف.

تسنم الرئيس عبد ربه منصور هادي السلطة، في 12 مارس 2012، بناء على انتخابات شكلية، باعتباره مرشحًا توافقيًّا وحيدًا، وفق بنود ما سمي بـ "المبادرة الخليجية" التي نظّمت نقل السلطة من صالح إلى هادي بمباركة إقليمية ودولية. تلت ذلك دعوته لمؤتمر الحوار الوطني الذي انعقد بقوام 565 عضوًا، ورفع سقف التوقعات إلى مستوى مخاتل، ولم تنتهِ أعمال جلساته إلا وقد تفجّرت أزمات جديدة.

شابت المرحلة الانتقالية اختلالات أمنية كبيرة شجّعت الأطراف المسلحة، وفتحت باب التسابق المحموم في السيطرة، بقوة السلاح، على مقدرات البلد وإمكانياته.

في المحافظات الشمالية، دارت معارك مسلحة بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات من الجيش للسيطرة على تركة الرجل المريض (نظام صالح)، وتلت ذلك أيضًا مناوشات في محافظة عمران انتهت بسيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) على المحافظة، لتتجه أنظار مسلحيها جنوبًا باتجاه عاصمة البلاد، صنعاء، واندلعت حروب صغيرة في الجوف وعمران شمال صنعاء، كانت جماعة أنصار الله (الحوثيون) طرفًا دائمًا فيها في مواجهة جماعات قبلية وسياسية موالية لحزب

الإصلاح بالإضافة للسلفيين وقوات حكومية، أبرز محطات هذه الحروب سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) على عمران التي تعتبر البوابة الشمالية للعاصمة صنعاء .

في صنعاء، وخلال عطلة عيد الأضحى أواخر يوليو 2014 أعلنت حكومة الرئيس هادي رفع أسعار المشتقات النفطية. ما أدى إلى خروج احتجاجات في العاصمة صنعاء، أعلنت خلالها جماعة أنصار الله (الحوثيون) برنامجًا احتجاجيًّا لإسقاط حكومة رئيس الوزراء حينها محمد سالم باسندوة، لينتهي الأمر بسقوط مسلح للعاصمة صنعاء، في 21 سبتمبر 2014، ووقعت الجماعة مساء ذات اليوم مع الأطراف السياسية ما يسمى باتفاق السلم والشراكة الذي شكلت بموجبه حكومة برئاسة خالد بحاح.

بعد السيطرة المسلحة على العاصمة صنعاء اتجهت جماعة أنصار الله (الحوثيون) لتبسط سيطرتها على بقية المحافظات: (إب، والحديدة، وتعز). وبعد فشل حكومة خالد بحاح، قدم هادي استقالته في 22 يناير/كانون الثاني 2015، وفرض عليه الحوثيون إقامة جبرية في منزله بالعاصمة صنعاء، لكنه تمكن من الهرب إلى محافظة عدن في 21 فبراير/شباط 2015،[4] ثم فر منها إلى الرياض عبر سلطنة عمان عقب اقتحام قوات الحوثيين للمدينة.

ودخل النزاع مستوى جديدًا بإعلان بدء حملة عسكرية في 26 مارس/ آذار 2015، من قبل تحالف من تسع دول بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لمساندة الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته، مع دعم جماعات مسلحة متعددة تحت اسم قوات المقاومة الشعبية. وفي الجهة المقابلة، أعلن الرئيس السابق صالح قيام "تحالف ضرورة" بينه وجماعة أنصار الله (الحوثيين).

وخلال خمس سنوات سيطر التحالف والقوات والجماعات التي يدعمها على أكثر من 80% من مساحة اليمن، في حين لا يزال هادي وغالبية حكومته يقيمون في العاصمة السعودية الرياض، مع استمرار التحالف بدعم وتمكين جماعات مسلحة مناهضة لحكومة الرئيس هادي وتقوضها باستمرار حسب تقارير أممية ومنظمات دولية.

خلال سنواتها الخمس الماضية شهدت الحرب متغيرات كثيرة، شملت أدوات وتحالفات ومناطق سيطرة جميع أطراف النزاع. وانفجرت صراعات بينية داخل محاورها الرئيسية بالإضافة للحرب المستمرة بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) من جهة والجماعات والقوات المتعددة والمتصارعة المدعومة من التحالف بقيادة السعودية والإمارات من جهة أخرى.

ففي مطلع ديسمبر 2017، شهدت العاصمة صنعاء مواجهات دامية بين طرفي تحالف سلطة الأمر الواقع (جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات الرئيس السابق علي عبد الله صالح)، أدت إلى مقتل الرئيس السابق علي عبد الله صالح وبسط سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) على العاصمة وغيرها من المناطق التي كانت تحت سيطرة كل من أنصار الله وصالح.

(4) هادي يهرب إلى عدن ويقول إنه مازال الرئيس، رويترز، https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN-0LP09020150221، تم الاستعراض بتاريخ 24 فبراير/شباط 2020.

وفي جولات متفرقة من النزاع: يناير 2017، ويناير 2018، وأغسطس 2019، شهدت عدن اشتباكات بين القوات الموالية للرئيس هادي وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، أفضت في جولتها الأخيرة إلى سيطرة قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات على عدن وخروج القوات الموالية للرئيس هادي.

وفي أوقات متفرقة خلال العامين 2018 و2019، دارت اشتباكات بين قوات حكومية محسوبة على حزب الإصلاح وموالية للرئيس هادي وقوات جماعة أبو العباس السلفية والمدعومة من الإمارات في محافظة تعز، حسمت في آخر جولات الصراع بإخراج القوات التابعة لأبو العباس وسيطرة القوات المحسوبة على حزب الإصلاح بتاريخ أغسطس 2018.

في أغسطس 2019 اندلعت اشتباكات واسعة في مدينة عدن، التي أعلنتها حكومة هادي المعترف بها دوليًا عاصمة مؤقتة لها، بين قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات وقوات حكومة الرئيس هادي المعترف بها دوليًا، انتهت بسيطرة قوات المجلس الانتقالي الجنوبي على المدينة ومغادرة أعضاء الحكومة التي يرأسها معين عبد الملك.

بعد تلك النزاعات التي تعددت وتبدلت أطرافها، ومحاورها، وتحالفاتها، وأهدافها، ولافتاتها، صارت الخارطة اليمنية إلى سيطرة أطراف متعددة، حيث تسيطر جماعة أنصار الله (الحوثيين) حاليًا على محافظات: (صنعاء، وصعدة، وعمران، وذمار، وإب، والمحويت، وريمة)، وأجزاء من محافظات: (حجة، والحديدة، والجوف، والبيضاء، وتعز، والضالع).

ويسيطر المجلس الانتقالي الجنوبي على محافظتي عدن ولحج، وأجزاء واسعة من محافظتي أبين والضالع. فيما تسيطر قوات حكومية محسوبة على حزب الإصلاح وموالية للرئيس هادي على مدينة تعز، ومأرب، وشبوة، وأجزاء من محافظة الجوف. وتسيطر قوات حراس الجمهورية (وهي قوات مدعومة من دولة الإمارات) بقيادة طارق صالح على مدينة المخا وأجزاء من مديريات تعز الغربية. وتشهد محافظتا حضرموت والمهرة شبه استقرار تحت سيطرة قوات موالية للرئيس هادي، مع تواجد مستمر لقوات التحالف.

ألقت هذه الصراعات البينية داخل مربعات محاور الحرب المختلفة بالإضافة للنزاع بين محوري الحرب الرئيسيين، بظلالها على حالة حقوق الإنسان، وضاعفت من ضحايا ممارسات الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري والتعذيب. مع مواصلة كافة الأطراف التي تبسط نفوذها على الأراضي اليمنية، تهميش دور النيابة العامة، والقضاء، وكافة مؤسسات إنفاذ القانون الطبيعية، مع استثناءات استخدمت هذه الأطراف فيها المؤسسات العدلية من نيابة ومحاكم ضمن أدوات الصراع لتعزيز أهدافها، واضطهادها ومضايقتها لمن تعتقد أنهم من المعارضين، في المخالفة لمبادئ العدالة وضابط القانون.

خلال جولات المفاوضات التي تيسرها الأمم المتحدة بين أطراف النزاع، طرح ملف المحتجزين ابتداءً من مشاورات جنيف 2 ديسمبر/كانون الأول 2015، ومشاورات الكويت أبريل/نيسان 2016، وستوكهولم ديسمبر/كانون الأول 2018.

وفي 16/شباط فبراير 2020، أي بعد أكثر من سنة من اتفاق ستوكهولم، أعلن الصليب الأحمر الدولي، في بيان مشترك له مع مكتب المبعوث الأممي في اليمن مارتن غريفث، موافقة ممثلي أطراف النزاع على خطة مفصلة لإتمام أول عملية تبادل رسمية واسعة النطاق للأسرى والمحتجزين منذ بداية النزاع. وقال البيان أن هذه خطوة أولى نحو الوفاء بالتزامات الأطراف بالإفراج المرحلي عن جميع الأسرى والمحتجزين على خلفية النزاع وفقًا لاتفاقية ستوكهولم. وقرر الأطراف ذلك الأحد، الذي أعلن فيه البيان، البدء فورًا في تبادل القوائم للإعداد لعملية التبادل المقبلة. وحتى منتصف مايو 2020، لم تتحول هذه الاتفاقية إلى خطوات عملية، واستخدم الاتفاق في حالات كثيرة إلى ذريعة لدى الأطراف لعدم الإفراج عن المحتجزين.

قدمت "مواطنة" لحقوق الإنسان عبر محامين متخصصين الدعم القانوني لضحايا الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب في مختلف المناطق تحت سيطرة جميع الأطراف، حيث ساهمت جهود فريق وحدة الدعم القانوني مع أسر الضحايا بالإفراج عن عشرات الضحايا، فيما لا يزال المئات من الضحايا رهن الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي لدى جميع الأطراف.

الباب الرابع:
المنهجية

يوثق هذا التقرير وقائع الاحتجازات التعسفية والتعذيب ووقائع الاختفاء القسري التي طالت مدنيين خلال الفترة ما بين مايو/أيار 2016 وحتى أبريل/نيسان 2020.

وفي سياق البحث لإعداد هذا التقرير، أجرت "مواطنة" لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 2566 مقابلة مع محتجزين سابقين، وشهود عيان وأهالي المحتجزين وناشطين ومحامين. كما وثقت هذه الحالات من خلال مئات البعثات والزيارات الميدانية إلى السجون، ومراكز الاحتجاز، ومنازل الضحايا أو مقرات أعمالهم. ولتحديد مواقع مراكز الاحتجاز، طلبنا من الضحايا والشهود الذين قابلناهم الإشارة إلى المبنى الذي تم احتجازهم فيه أو قاموا بزيارته. وبسبب احتمالية حدوث انتقام أو انتهاكات أخرى حجبت "مواطنة" أسماء بعض الضحايا والشهود الذين قابلتهم، واستخدمت بدلًا عنها أسماء مستعارة.

أجريت المقابلات بشكل عام على انفراد وباللغة العربية، وجميعها بموافقة المستجيبين. وأبلغت "مواطنة" لحقوق الإنسان جميع المستجيبين كيف ستستعمل المعلومات والشهادات المقدمة من قبلهم. كما تمكنت "مواطنة"، في بعض الحالات التي وثقتها، من مراجعة قرارات المحاكم، والتقارير الطبية، والأدلة الفوتوغرافية، حيث تمت الاستعانة بتلك الوثائق في بناء بعض الحالات الموثقة في هذا التقرير.

وتعمل "مواطنة" لحقوق الإنسان عبر فريق متخصص من المحاميين الممارسين، على تقديم المساندة القانونية لضحايا الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب في 18 محافظة يمنية؛ إذ استطاعت تقديم هذا العون القانوني لـ 964 خلال المدة الزمنية الذي يغطيها التقرير.

ويقع التقرير في جزأين رئيسين:

الجزء الأول يسلط الضوء على نماذج من الاحتجازات التعسفية والتعذيب في 11 مركزًا غير رسمي للاحتجاز تقع في 9 محافظات يمنية، وتخضع لإدارة وتوجيه مختلف الأطراف المتنازعة في اليمن. وهي:

- **أمانة العاصمة (صنعاء):**
  - جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً"، ويخضع لسيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)؛
- **محافظة عدن:**
  - سجن "قاعة وضاح"، ويخضع لإدارة شعبة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات.

- سجن معسكر الجلاء، ويخضع للواء الأول دعم وإسناد الذي يتبع المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات.
- سجن "معسكر التحالف"، ويخضع لإدارة قوات التحالف والمجلس الانتقالي المدعوم من الإمارات.

- **محافظة تعز:**
  - مركز احتجاز "مدينة الصالح"، ويخضع لسلطة جماعة أنصار الله (الحوثيين).

- **محافظة مأرب:**
  - سجن الأمن السياسي، ويخضع لقوات حكومية محسوبة على حزب الإصلاح وتابعة للرئيس هادي.

- **محافظة الحديدة:**
  - جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً"، ويخضع لجماعة أنصار الله (الحوثيين).

- **محافظة حضرموت:**
  - مركز احتجاز "الريان"، ويخضع لقوات التحالف العربي وقوات النخبة الحضرمية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات.

- **محافظة ذمار:**
  - سجن "كلية المجتمع"، ويخضع لجماعة أنصار الله (الحوثيين).

- **محافظة أبين:**
  - سجن "7 أكتوبر"، ويتبع الأحزمة الأمنية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات.

- **محافظة إب:**
  - جهاز الأمن والاستخبارات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً"، ويخضع لجماعة أنصار الله (الحوثيين).

كما يركز الاتجاه الثاني للتقرير على عرض نماذج موثقة لوقائع الاختفاءات القسرية التي طالت مدنيين في سياقات سياسية واجتماعية متباينة. إذ تغطي عينة الشهادات التي جمعتها "مواطنة" لحقوق الإنسان لأغراض هذا التقرير وقائع اختفاءات قسرية، أقدمت على ارتكابها كافة الأطراف المتنازعة في اليمن في مناطق جغرافية متعددة تخضع لسلطات مختلفة، وهي:

- **الاختفاء القسري في مناطق سيطرة جماعات مسلحة مدعومة من الإمارات.**
- **الاختفاء القسري في مناطق سيطرة قوات موالية للرئيس هادي.**
- **الاختفاء القسري في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين).**

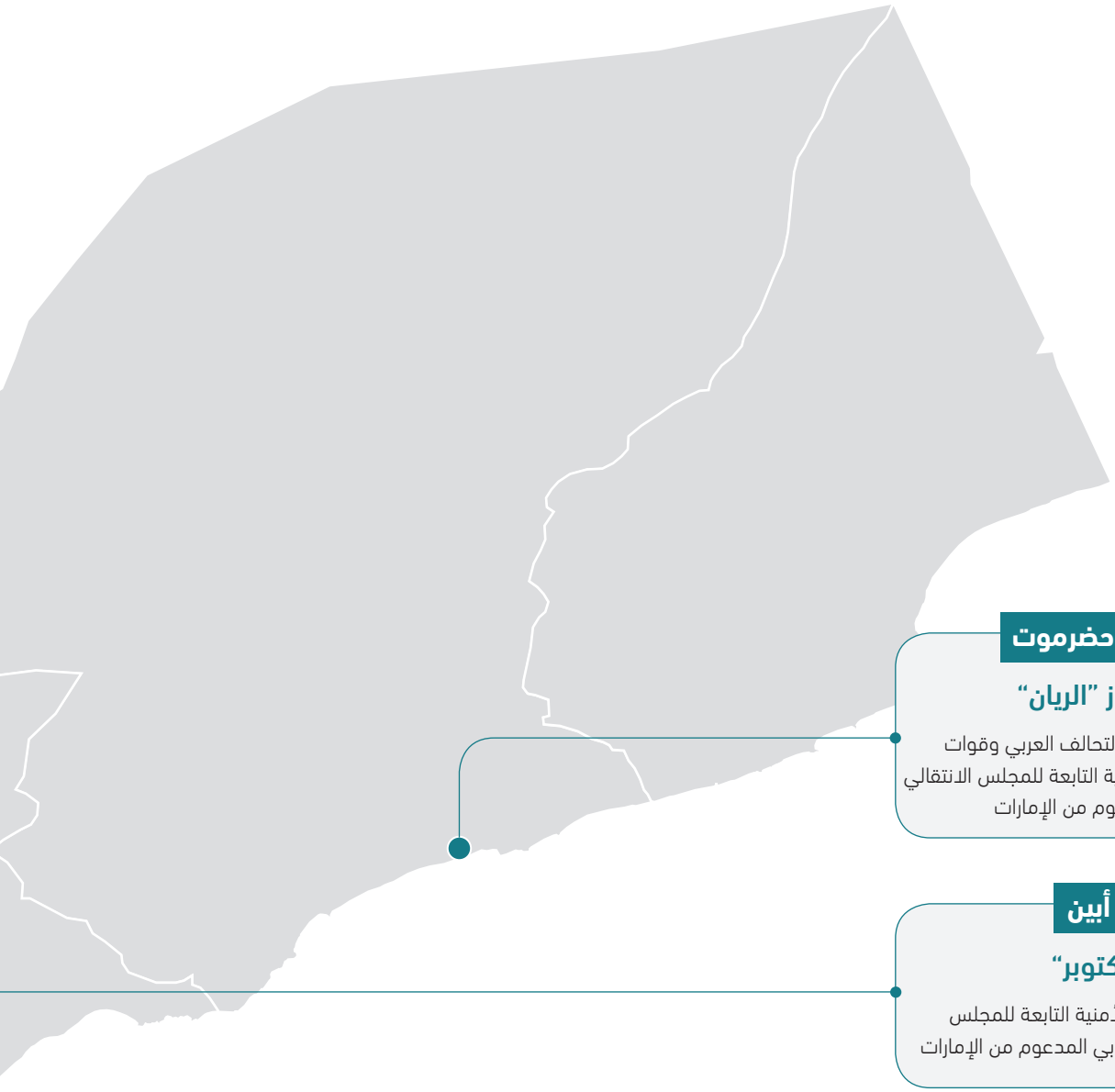

محافظة حضرموت

مركز احتجاز "الريان"

يخضع لقوات التحالف العربي وقوات النخبة الحضرمية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات

محافظة أبين

سجن "7 أكتوبر"

يتبع الأحزمة الأمنية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات

محافظة عدن

سجن "قاعة وضاح"

يخضع لإدارة شعبة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات

محافظة عدن

سجن معسكر الجلاء

يخضع للواء الأول دعم وإسناد الذي يتبع المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات

محافظة عدن

سجن "معسكر التحالف"

يخضع لإدارة قوات التحالف والمجلس الانتقالي المدعوم من الإمارات

صنعاء (أمانة العاصمة)
جهاز الأمن والمخابرات "جهاز جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً"
يخضع لسيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)
محافظة مأرب
سجن الأمن السياسي
ويخضع لقوات حكومية محسوبة على حزب الإصلاح وتابعة للرئيس هادي
محافظة ذمار
سجن "كلية المجتمع"
يخضع لجماعة أنصار الله (الحوثيين)
محافظة إب
جهاز الأمن والاستخبارات "جهاز جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً"
ويخضع لجماعة أنصار الله (الحوثيين)
محافظة الحديدة
جهاز الأمن والمخابرات "جهاز جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً"
يخضع لجماعة أنصار الله (الحوثيين)
محافظة تعز
مركز احتجاز "مدينة الصالح"
يخضع لسلطة جماعة أنصار الله (الحوثيين)

الباب الخامس:
أماكن احتجاز وتعذيب غير رسمية في اليمن

الفصل الأول:

جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً"

صنعاء - لجماعة أنصار الله (الحوثيون)

بعد سيطرتها على العاصمة صنعاء، استفادت جماعة أنصار الله (الحوثيون) من وجود سجون رسمية في صنعاء لتحولها إلى أماكن احتجاز تحت تصرفها.

كما واصلت استخدام مبانِي جهازي الأمن السياسي والأمن القومي كمواقع احتجاز. كان هذان الجهازان من أجهزة المخابرات سيئة السمعة قبل النزاع الحالي. وعلى الرغم من أنها ليست أماكن رسمية للاحتجاز، إلا أنها عُرفت بأنها مواقع تم احتجاز معتقلين فيها وإساءة معاملتهم. واصلت جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيون) هذا التقليد العنيف. وبعد استهداف مبنى جهاز الأمن القومي الكائن في منطقة صرف بمديرية بني الحارث بمحافظة صنعاء، بغارة جوية في سبتمبر/أيلول 2016، تم تخصيص جزء من مبنى الأمن السياسي كمقر احتجاز تابع للأمن القومي، بإدارتين منفصلتين اقتسمتا مستودعات الاحتجاز بينهما.

وفي 31 أغسطس/آب 2019 أصدرت جماعة أنصار الله (الحوثيون) قرارًا بدمج جهازي الأمن القومي والأمن السياسي ضمن جهاز الأمن والمخابرات.

وتحققت "مواطنة" لحقوق الإنسان مما لا يقل عن 159 واقعة احتجاز تعسفي، و32 واقعة تعذيب في جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً" بالعاصمة صنعاء. وخلال الفترة من مايو/ أيار 2016 إلى أبريل/نيسان 2020 تم الإفراج عما لا يقل عن 12منهم.

وتعرّض الأفراد المحتجزون في جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً" لأشكال متعددة من التعذيب، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، نزع الأظافر، والضرب المبرح، والصدمات الكهربائية، بالإضافة إلى ظروف الاحتجاز اللاإنسانية.

وتبيّن لـ "مواطنة" لحقوق الإنسان أن محتجزين في جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً" كانوا في الغالب ممن يعتقد بأنهم مناوئون سياسيون بما فيهم منتمون لحزب "الإصلاح"، وواقعة واحدة على الأقل وجدت فيها "مواطنة" محتجزين من أقليات دينية. وتحدث محتجزون سابقون لـ "مواطنة" أن تهمًا نسبت إليهم في مركز الاحتجاز هذا، منها رفع

إحداثيات للمواقع العسكرية، والتخابر مع دول التحالف، ورصد تحركات قيادات جماعة أنصار الله، والانتماء لـ"داعش". ولم تسمح إدارة جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً" في الغالب لمحتجزين بالتواصل مع محاميهم أو عائلاتهم. وقال محتجزون سابقون أيضًا أن إدارة مركز الاحتجاز لم تسمح لمحتجزين بالتعرض لأشعة الشمس، ولم تقدم لهم حصصًا كافية من الطعام والماء. كما رصدت "مواطنة" حالات تعذيب استخدم فيها الضرب بالعصي، وقلع الأظافر، والتعليق باليدين، واستخدام الكهرباء، ومصادرة الملابس، وإخراج محتجزين إلى ساحة مركز الاحتجاز ليلًا في فصل الشتاء.

وقال محتجز سابق لـ "مواطنة" إن هناك قسمًا يسمى (الجناح الغربي) ويطلق عليه (قسم المختفين) ويتم فيه عزل بعض المحتجزين ومنعهم من الاختلاط ببقية نظرائهم، لكي لا تتسرب أخبار احتجازهم إلى ذويهم.

وتبين لمواطنة أن إدارة جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً" لم تمتثل لأوامر إفراج وأوامر تحويل للتحقيق صدرت من النائب العام أو المؤسسة العدلية.[5]

(5) من متابعات منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان لوقائع الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، في الفترة من مايو/أيار 2016 إلى ديسمبر/ كانون الأول 2019.

وقائع:

عثمان عبده (21سنة)

"لقد تعرضنا لأشكال من الإذلال، واضطررنا لبيع منزلنا لمواجهة نفقات متابعة القضية"[6]
والدة عثمان

في يوم السبت 15 أكتوبر/تشرين الأول 2016، قام مسلحون يرتدون ملابس مدنية باعتقال عثمان عبده (21 سنة) من فناء المسجد المجاور لمنزله في منطقة ضلاع، مديرية همدان، محافظة صنعاء. ونقل على متن سيارة لا تحمل لوحات معدنية إلى مكان مجهول. لم تعلم أسرة عثمان بمكان تواجده حتى تلقت اتصالًا هاتفيًّا منه بعد أربعة أشهر من اختفائه ليخبرهم أنه محتجز في الأمن السياسي بصنعاء. وبعد محاولات كثيرة لأقاربه تم السماح لهم بزيارته.

أجرى فريق "مواطنة" لحقوق الإنسان الميداني بحثًا استقصائيًّا استطاع من خلاله مقابلة والدة عثمان التي وصفت زيارتها الأولى لولدها في المحتجز. تقول والدته، حفصة يحيى (55 سنة): "رأيته لأول مرة، كانت حالته يرثى لها، كان من الواضح أنه تعرض للتعذيب. لقد تعرض لخلع في معصمه وهو يعاني من آلام في مفاصله وظهره".[7]

ويقول أقارب لعثمان إنه يواجه معاملة سيئة في المركز الاحتجاز، وأن الظروف هناك سيئة أيضًا، وأنه بحاجة ماسة للرعاية الطبية، وهذا ما لم يسمح به القائمون على المحتجز. كما أفادت والدته أنها اضطرت لبيع منزل العائلة لمواجهة نفقات متابعة القضية وتوفير احتياجات ولدها في المحتجز.

ويضيف أقارب عثمان أنه تم التحقيق معه واتهامه بالتخابر مع التحالف وحكومة هادي،[8] وتم تحويل ملف عثمان إلى النيابة الجزائية المتخصصة ضمن مجموعة من 36 محتجزًا، وقد وجهت لهم "تهم باطلة ودعاوى كيدية"[9] حسب قول والدته.

(6) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع حفصة يحيى بتاريخ 5 ديسمبر/كانون الأول 2018.

(7) السابق.

(8) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع أقارب عثمان بتاريخ 5 ديسمبر/كانون الأول 2018.

(9) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع حفصة يحيى بتاريخ 5 ديسمبر/كانون الأول 2018.

سلطان (اسم مستعار – 43 سنة)

"لقد قاموا بجلده مستخدمين سياطًا وقضبانًا خشبية"[10]
أخو سلطان

في مساء الخميس 20 أكتوبر/تشرين الأول 2016، قام ثمانية مسلحين تقلهم عربة عسكرية ويرتدون بزات عسكرية باحتجاز سلطان (اسم مستعار – 43 سنة) من جوار منزله بالعاصمة صنعاء، واقتادوه إلى مقر البحث الجنائي بصنعاء. نُقل سلطان بعدها إلى الأمن السياسي وظل مختفيًا قسريًا مدة ثلاثة أشهر، ولم تكن أسرته تدري بمكان احتجازه.

قال أخو سلطان لـ "مواطنة": "اتصل بي سلطان ويبدو على صوته الإكراه والشعور بالألم، وطلب مني تسليم حاسوبه لإدارة البحث الجنائي. ذهبت لتسليم حاسوبه، وعلمت حينها أنه لم يعد موجودا في البحث الجنائي، ولم أعلم بمكانه لثلاثة أشهر كاملة".

استطاع أخو سلطان بعد فترة اختفاء أخيه قسرًا من زيارته في الأمن السياسي بالعاصمة صنعاء، وأفاد بأن سلطان تعرض للتعذيب في المحتجز، قال: "تم نزع ثلاثة من أظافر قدمه اليمنى، كما قاموا بجلده مستخدمين سياطًا وقضبانًا خشبية، وعُلق على حبل مدة تصل إلى 12 ساعة، وأُحرق بأعقاب السجائر، ومنع من النوم لعدة ليال". وأضاف: "لم يقتصر الأمر على تعذيبه بل وصل لمنع أسرته من استلام مستحقاته المالية.. حتى أخطر المجرمين لا يعاقبون بقطع رواتبهم التي يعتاش منها أطفالهم".

وقد قامت النيابة الجزائية المتخصصة بطلب أوليات هذه القضية من الأمن السياسي، ووجه النائب العام بالإفراج عنه أو إحالته إلى المحكمة. ولاحقاً تمت إحالة سلطان مع مجموعة من المحتجزين إلى المحكمة الجزائية المتخصصة التي عقدت ثلاث جلسات في فترات متفرقة بين أبريل/نيسان ويوليو/تموز 2017 واجه فيها سلطان قرار الاتهام الذي شمل العديد من التهم، من بينها رصد الإحداثيات للتحالف وصناعة عبوات ناسفة. وفي إحدى جلسات المحاكمة تحدث سلطان إلى القاضي بأنه تعرض للتعذيب، فوجه القاضي بعرضه على الطبيب المختص، ولكن المسؤولين في جهاز الأمن السياسي رفضوا عرضه على الطبيب المقترح من المحكمة. يقول أخو سلطان: "قاموا بجلب مساعد طبيب من طرفهم، وقام بعمل تقارير كاذبة".

وفي تاريخ التاسع من يوليو/ تموز أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكمًا قضى منطوقه بإعدام سلطان إلى جانب 29 شخصًا آخر.

(10) من مقابلة أجراها فريق منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع أقارب سلطان، بتاريخ 5 يونيو/حزيران 2018.

الفصل الثاني:

قاعة وضاح

عدن – شعبة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات

استخدمت شعبة مكافحة الإرهاب، التابعة لإدارة أمن عدن التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، أحد النوادي في منطقة جولدمور، مديرية التواهي، محافظة عدن كمركز احتجاز غير رسمي. سمي هذا المركز بـ "قاعة وضاح" أو "مقر مكافحة الإرهاب". وقال محتجزون سابقون لـ "مواطنة" لحقوق الإنسان إن مركز الاحتجاز يتكون من صالتين تحت الأرض تم احتجاز ما يقارب 70 – 120 شخصًا في كل واحدة منها، وأن هناك أيضًا مجموعة من الغرف التي استخدمت كزنازين انفرادية.

وقد تحققت "مواطنة" مما لا يقل عن 29 واقعة احتجاز تعسفي، و18 واقعة تعذيب، وواقعتي وفاة في مكان الاحتجاز في قاعة وضاح، خلال الفترة من مايو/ أيار 2016 إلى أبريل/نيسان 2020، كما تم الإفراج عما لا يقل عن 15 منهم قبل أن يتم إقفال مكان الاحتجاز مطلع 2020.

قابلت "مواطنة" أقارب محتجزين في "قاعة وضاح" وتحدثوا أنهم لم يكونوا يعلمون بمكان احتجاز ذويهم، وأنهم ظلوا تحت الاختفاء القسري إلى أن تم الإفراج عنهم أو نقلهم إلى مراكز احتجاز أخرى.[11] وأن عمليات قبض لمحتجزين في "قاعة وضاح" تمت بمداهمة بيوت الضحايا عند منتصف الليل دون أي أوامر بالقبض، وأن تهمًا بالانتماء لتنظيم القاعدة نسبت إليهم دون أن يحضوا بحقهم بتوكيل محامٍ.[12]

وأخبر محتجز سابق "مواطنة" أنه بالرغم من مناخ مدينة عدن الحار إلا أن غرف الاحتجاز لم تكن فيها أي وسائل تهوية، وأن الحصص التي توزع على المحتجزين من الماء والغذاء لم تكن كافية. وأضاف أن ثلاثة محتجزين على الأقل أصيبوا بوباء الكوليرا وتوفوا في المعتقل دون أن يتم إسعافهم أو تقديم رعاية طبية لهم، بحسب شهادات لمحتجزين آخرين.[13]

واستخدمت إدارة مكان الاحتجاز أساليب عديدة للتعذيب، منها: الضرب المبرح، والحرمان من حصص الغذاء، ونزع الأظافر، والصعق بالكهرباء، وثقب الأرجل باستخدام مثقاب كهربائي، والتعرية القسرية، والتهديد باغتصاب أقارب المحتجزين. وقد وثقت "مواطنة" وقائع تعذيب محتجزين في سجن "قاعة وضاح" صفد فيها المحتجزون ثم تم رميهم بالحجارة.

(11) من مقابلات أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان، مع ذوي المحتجزين بين مايو/ أيار 2016 وديسمبر/كانون الأول 2019.

(12) من مقابلات أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان، مع المحتجزين بين مايو/ أيار 2016 وديسمبر/كانون الأول 2019.

(13) السابق.

وقائع:

صالح (اسم مستعار - 26 سنة)

"اختطفوا ولدي وأخفوه وعذبوه وقتلوه دون تهمة أو محاكمة، ثم دفنوه، أنا لم أره".[14]
والدة صالح

في مساء الجمعة 16 سبتمبر/أيلول 2016، قام سبعة جنود يرتدون زيًّا عسكريًّا ومقنعين بوشاحات سوداء يستقلون عربة عسكرية تتبع الحزام الأمني المدعوم من الإمارات بالقبض على صالح (اسم مستعار - 26 سنة) في منطقة جعار، مديرية خنفر، محافظة أبين. أخرج المسلحون صالح معصوب العينين إلى العربة العسكرية، واقتادوه إلى جهة مجهولة. وظل مختفيًا قسرًا حتى علمت أسرته بوفاته بعد عام وثلاثة أشهر.

قام فريق "مواطنة" لحقوق الإنسان بمقابلة والدة صالح (46 سنة)، والتي أفادت: "بحثت عنه في أهم مراكز الاحتجاز وسجون وإدارات الأمن في أبين وعدن، سألت من أعرفهم من قيادات الحزام الأمني في أبين، جميعهم أنكر وجود ابني منذ اختطافه، ولم أدرِ ما التهمة المنسوبة إليه".[15]

وفي مقابلة لاحقة مع "مواطنة" تقول والدة صالح: "بعد عام وثلاثة أشهر تقريبا من اختفائه اتصلت بي والدة محتجز تم إطلاق سراحه لتخبرني بأن ولدها لديه معلومات عن ولدي، أحسست وقتها بأني سأطير من الفرح"،[16] بدأت والدة صالح بالبكاء، وقالت: "حكى لي شهود عيان أن ولدي وجهت له العديد من التهم، من بينها أنه المسؤول المالي للقاعدة، وأنا أعلم أن لا علاقة لصالح بذلك".[17]

تمكنت "مواطنة" لحقوق الإنسان من إجراء مقابلات مع شهود عيان كانوا محتجزين مع صالح وشهدوا تعذيبه، يقول شاهد عيان (24 عام): "كنت في قاعة وضاح مع صالح، كنا سبعة في زنزانة واحدة ضيقة للغاية ودون تهوية كافية. في أوقات متفرقة من فترة الاحتجاز، كان جنود يأخذون صالح ليلًا ويغيب عنا لساعتين أو ثلاث ساعات، يتم التحقيق معه وتعذيبه خلالها".

وأضاف شاهد العيان: "أخبرني صالح أن جنديين أو ثلاثة ملثمين كانوا يطلبون منه الاعتراف بصلته بالقاعدة وكانوا يضُربونه بأعقاب البنادق ويركلونه بالأحذية العسكرية، ويعذبونه بالكهرباء. كانت آثار التعذيب واضحة على ظهره وبطنه، كان وجهه "متورمًا" و"مزرقًا" باستمرار".

(14) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع والدة صالح، بتاريخ 21 يناير/كانون الثاني 2017.

(15) السابق.

(16) السابق.

(17) السابق.

وتابع الشاهد: "مرت عليه (صالح) أيام كان لا يستطيع فيها الكلام من شدة الألم، وفي مرات عديدة لم يكن يستطيع المشي فكان يأخذه الجنود حملًا إلى غرفة التعذيب. طلبنا في أحد الأيام من الجنود أخذه إلى المستشفى فقال أحدهم: يمنع خروج أي سجين أو دخول أي طبيب، هذا السجن كأنه غير موجود".[18]

وواصل الشاهد شهادته بالقول: " في إحدى الليالي أخذ جنود صالح إلى غرفة التعذيب عند حوالي الساعة 10:00 مساء وعلقوه على كلاليب (خطافات) حديدية، وعذبوه بالكهرباء، قُلعت أظافره، ونتف شعر رأسه، وضُرب بطريقة وحشية بعدها استمر معلقا". تابع الشاهد: "كاد قلبي يتمزق حين أمرنا الجنود بإنزاله وحفر قبر له، دفناه عند الساعة 04:00 فجرًا في فناء قاعة وضاح. لم يكن صالح أول من يموت تحت التعذيب. هناك مقبرة في فناء قاعة وضاح".[19]

توفي صالح في مكان الاحتجاز يوم الثلاثاء، 2 يناير / كانون الثاني 2018. وأُجبر معتقلون آخرون على دفن صالح في فناء قاعة وضاح. لم يُسمح لهم بأداء أي طقوس دينية كجزء من الدفن، وكانت والدة أحد هؤلاء المعتقلين هي التي أبلغت عائلة صالح بوفاته. ظل صالح مختفيًا قسرًا لأكثر من عام.

تقول والدة صالح: " لقد عذبوا ولدي وقتلوه ودفنوه وأنا لم أره ولم استلم جثته، لماذا يقتلون أبناءنا بدون محاكمة وبدون تهم واضحة؟!"[20]

(18) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، بتاريخ 25 فبراير/شباط 2018.

(19) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، بتاريخ 25 فبراير/شباط 2018.

(20) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، بتاريخ 21 فبراير/شباط 2018.

حسن (اسم مستعار - 25 سنة)

"بحثت عنه وكانوا يقولون لا نعلم مكانه، كان المختطِف هو الحاكم والجلاد والسجان والقاتل"[21]

أخو حسن

في ساعة مبكرة من صباح الخميس 27 أبريل/نيسان 2017، كان حسن (اسم مستعار - 25 سنة) في أحد شوارع مديرية المنصورة، محافظة عدن، حين أوقفته عربة عسكرية تابعة للحزام الأمني المدعوم من الإمارات عليها ستة جنود ملثمين. أخبره الجنود بأنه متهم بانضمامه لتنظيم القاعدة، واقتادوه إلى جهة مجهولة. بقي حسن رهن الاختفاء القسري لعدة أشهر. وبعد أن تم تعذيبه، فارق الحياة في مكان الاحتجاز في 11 يناير/كانون الثاني 2018.

يقول أخو حسن (34 سنة): "علمت باحتجاز حسن فبدأت رحلة مضنية في البحث عنه، بحثت في كل مراكز الاحتجاز المعروفة، ونفت إدارات جميع مراكز الاحتجاز تواجده لديها. كنت أسأل عن حسن كل الذين يطلق سراحهم، وعلمت يوم الأحد 11 فبراير/ شباط 2018، أنه اعتقل بتهمة الانتماء للقاعدة وقد توفي نتيجة التعذيب، كنت أبكي بحرقة وودت لو كان بإمكاني الصراخ".[22] وأضاف الأخ المكلوم: "حسن عامل بسيط ليس له صلة بالقاعدة، أخفوه وقتلوه دون محاكمة عادلة".[23]

تبين لـ "مواطنة" لحقوق الإنسان من خلال أبحاثها الاستقصائية أن حسن نقل فور احتجازه إلى سجن التحالف في مديرية البريقة، محافظة عدن، لمدة أسبوع، ومن ثم نُقل إلى محتجز "قاعة وضاح"، وهناك وجهت له تهمة انتمائه لتنظيم القاعدة، وتعرض للتعذيب حتى الوفاة.

أجرت "مواطنة" مقابلات مع شهود عيان كانوا برفقة حسن في المعتقل، يقول شاهد عيان: "بعد إحضار حسن إلى قاعة وضاح، حُجز في زنزانة انفرادية لمدة ثلاثة أشهر".

وأضاف الشاهد: "حين خرج حسن إلى الزنزانة التي كنت فيها، كانت آثار التعذيب واضحة وجسده هزيل وواهن ووجهه أسود". وأشار الشاهد إلى أنه "بين الحين والآخر كان يؤخذ حسن بعد منتصف الليل للتحقيق، ويتم ضربه على رأسه وجسده بأعقاب البنادق، وركله بالأحذية العسكرية على وجهه".

(21) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع أخ حسن، بتاريخ 17 فبراير/شباط 2018.

(22) السابق.

(23) السابق.

وتابع بالقول: "كان رأسه متورمًا ومليئًا بالكدمات.. فقد شهيته وفي أحيان كثيرة لم يكن بإمكانه الحديث. كان من يقومون بالتحقيق والتعذيب اثنين أو ثلاثة جنود ملثمين مختلفين في كل مرة".[24]

وأضاف شاهد آخر: "في إحدى الليالي عند الساعة الحادية عشر ليلا، أخذ حسن وظل حوالي ساعة في غرفة التعذيب، وبعدها رموه في الزنزانة. كان على جسده جروح دامية، حتى أذنيه كان يسيل منهما الدم. توسد حسن فخذي وقال لي بصعوبة: (أخبروا أخي أنهم من قتلوني من التعذيب، هم يعرفون بأنني بريء، أحدهم ضربني بحجر كبيرة في مختلف أجزاء جسدي، ضربوني بأعقاب البنادق وعذبوني بالكهرباء)، ولفظ أنفاسه الأخيرة". وأوضح الشاهد أن جثة حسن "ظلت في الزنزانة ما بين 3 - 4 ساعات، وكنا نصرخ فأجابنا أحدهم: إن لم تصمتوا فسيكون مصيركم مثله".[25]

وأضاف شاهد العيان: "جاء أربعة جنود ملثمين وأمرونا بحفر قبر لحسن، دفناه بملابسه التي كانت عليه بدون كفن أو صلاة، استدعانا الجنود وهددونا بالقتل إن أفشينا ما حدث لحسن".[26]

خلال جلسات الاستجواب وحتى تعذيبه ووفاته في 11 يناير / كانون الثاني 2018، اتُهم حسن بالانتماء إلى القاعدة، ولم يُسمح له بالاتصال بمحامٍ، ولم يُحال ملفه إلى النائب العام.

(24) من مقابلات أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع شهود عيان، بتاريخ 18 فبراير/شباط 2018.

(25) السابق.

(26) السابق.

الفصل الثالث:

"مدينة الصالح"

تعز – جماعة أنصار الله (الحوثيون)

منذ اجتياحها لمدينة تعز مطلع العام 2015، استخدمت جماعة أنصار الله (الحوثيون) مباني في مدينة الصالح السكنية الواقعة في منطقة الحوبان، محافظة تعز، كمساكن للجنود ومركز للاحتجاز. وفي العام 2016 تم تخصيص مبان للاحتجاز الأولي وأخرى لمن تطول فترة احتجازهم لأكثر من عام، كما توجد مبانٍ أخرى مخصصة للمحتجزين من المقاتلين، وقد استخدمت الجماعة الطوابق التي تحت الأرض كزنازين انفرادية. ولاحقا تم تخصيص مبانٍ كمحكمة ونيابة استئناف، وتم تسميتها بالمجمع الحكومي لمحافظة تعز.

وقد تحققت "مواطنة" لحقوق الإنسان مما لا يقل عن 63 واقعة احتجاز تعسفي، و4 وقائع تعذيب، وواقعتي وفاة في مكان الاحتجاز في مدينة الصالح، خلال الفترة من مايو/ أيار 2016 إلى أبريل/نيسان 2020، فيما تم الإفراج عما لا يقل عن 21 منهم.

وعلمت "مواطنة" من خلال أبحاث استقصائية ومقابلات لضحايا أنه تم توجيه تهم لبعض المحتجزين في مدينة الصالح من بينها التخابر مع دول التحالف، ورفع إحداثيات المواقع العسكرية، والانتماء لـ"داعش".

وعلمت "مواطنة" أن غرفة احتجاز واحدة على الأقل تسمى "الضغاطة – قِدر الضغط"، وهي غرفة في قبو أحد المباني مساحتها 3×2 متر مربع، وهي مغلقة تماما ولا يدخلها الضوء، ويحتجز فيها من 4 إلى 12 محتجزًا دون دورة مياه.[27] وخلال فترات طويلة بين العام 2016 والعام 2019، تحفظت إدارة المعتقل عن مصير المحتجزين في مدينة الصالح ولم تسمح لهم بالتواصل مع ذويهم.

قال أقارب محتجزين إن البعض ممن تم احتجازهم في مدينة الصالح تعرضوا لأشكال من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك الصعق بالكهرباء، والضرب المبرح بالعصي والأسلاك، ونزع الأظافر، وكذلك وعود بالإفراج عنهم، ثم الضرب المبرح في مكان احتجاز آخر قبل أن يتم إعادتهم مجددًا إلى مدينة الصالح.

وتحدث محتجزون سابقون لـ "مواطنة" أنهم لم يحصلوا على مياه صالحة للشرب، ولم يسمح لهم بالتعرض لأشعة الشمس طوال فترات احتجازهم. وأنهم لم يتلقوا رعاية صحية. وعلمت "مواطنة" أن ضحية واحد على الأقل توفى في مدينة الصالح بسبب تدهور حالته الصحية وعدم حصوله على أي رعاية طبية.

(27) الضغاطة: غرفة مظلمة صغيرة مغلقة بالكامل في الطابق السفلي من مبنى في مدينة الصالح. حصلت "مواطنة" على شهادات تفيد بوجود غرف احتجاز مماثلة مستخدمة في مراكز احتجاز أخرى.

وقائع:

عمرو نبيل (اسم مستعار – 39 سنة)

"الوقت كله ليل في زنزانة الضغاطة، يمر اليوم كأنه عام"[28]

عمرو

في وقت مبكر من صباح السبت 19نوفمبر/تشرين الأول 2016، اعتقل مسلحون تابعون لجماعة أنصار الله (الحوثيين) عمرو نبيل (اسم مستعار – 39 سنة) من منزله الواقع في مديرية صالة- محافظة تعز، وتم اقتياده على متن عربة عسكرية إلى سجن مدينة الصالح، ولم يسمح لأقاربه بزيارته خلال فترة احتجازه، ولم يروه إلا بعد الإفراج عنه في مارس/ آذار 2017.

أجرى فريق "مواطنة" مقابلة مع عمرو بعد خروجه من مركز الاحتجاز في مارس/نيسان 2017، وأفاد بأنه أُخذ من منزله فجرا من قبل عناصر مسلحة تابعة لأنصار الله (الحوثيين) واقتيد إلى مدينة الصالح، وزج به مباشرة في "الضغاطة" بعد تجريده من كل مقتنياته وهاتفه، حيث قبع سبعة وعشرين يومًا دون تحقيق.

قال عمرو: "في زنزانة مغلقة تماما، كانت أعدادنا تتراوح بين 4 إلى 12 محتجزًا، لم يكن في الزنزانة حتى فتحة مسمار ليمر منها الهواء والضوء، ولم أكن أعرف متى تشرق الشمس أو متى تغرب، تم تخصيص زاوية "كحمام" لقضاء الحاجة بداخل أكياس بلاستيكية صغيرة، لم أكن أستطيع الأكل بسبب قذارة المكان".[29]

وواصل عمرو بالقول: "بعد منتصف الليلة الـ 27 من الاحتجاز في الضغاطة، ربطوا عينيي وأخرجوني منها للتحقيق معي لأول مرة منذ احتجازي، واستمر التحقيق لمدة ثلاث ساعات، اتهمت خلالها بتهم كثيرة، منها التواصل مع أصدقائي في مدينة تعز، وأجبرت على التوقيع بالبصمة على أوراق لا أعلم ما بداخلها.

وأضاف عمرو: "تم نقلي بعدها إلى زنزانة أخرى اسمها (المجلس)، حيث قضيت تسعة وتسعين يوما بين قسوة البرد وبين الجوع والعطش، ناهيك عن التعذيب النفسي."

أنهى عمرو شهادته بالقول: "كان اليوم يمر كأنه عام، شعور الظلم مرير جدا"[30]

(28) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع عمرو بتاريخ 4 أبريل/ نيسان 2017.

(29) من مقابلة أجرتها مع عمرو أجراها فريق منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان بتاريخ 4 أبريل/ نيسان 2017.

(30) السابق.

تبين لـ "مواطنة" لحقوق الإنسان من خلال بحثها الاستقصائي أنه تم التحقيق مع عمرو مرة واحدة وهو معصوب العينين، ولم يتم تحويله إلى النيابة العامة، ولم يسمح لأسرته بزيارته طيلة مدة الاحتجاز، وأجبر على كتابة التزام مجحف، وكذلك تسجيل فيديو بأنه "مغرر به من قبل (المقاومة)، وأن المعاملة بالمركز الاحتجاز كانت جيدة!".

تم الإفراج عن عمرو في مارس/آذار 2017 بعد أكثر من أربعة أشهر دون أن توجه إليه أي تهمة رسمية.

فهيم وحسام (أسماء مستعارة - 37 و 32 سنة)

" واجهنا ظلما مضاعفًا لأننا مهمشون، لم يسمح لنا حتى برؤيتهم"
زوجة أحد المحتجَزين

بعد منتصف ليلة الثلاثاء 4 أبريل/ نيسان2017، أقدم خمسة مسلحين يرتدون ملابس مدنية تابعين لجماعة أنصار الله (الحوثيين) بقيادة مشرف المنطقة على احتجاز شابين من فئة المهمشين[31] من منزليهما في مديرية الصلو، محافظة تعز، واقتيدا معًا على متن سيارة تويوتا "بيك أب" إلى إحدى إدارات الأمن الخاضعة لسيطرة الجماعة، وفي صباح اليوم التالي تم نقلهم إلى مركز احتجاز "مدينة الصالح".

أجرى فريق "مواطنة" لحقوق الإنسان بحثًا استقصائيًا تم من خلاله مقابلة أسرة المحتجَزين، قال عم فهيم (57 سنة): "أتوا بعد منتصف الليل لاحتجاز فهيم الذي كان يعمل حارسًا لمستودع ومروا على القرية المجاورة واعتقلوا حسام، ولا نعلم ما السبب، ولأننا من المهمشين ولا أحد يحمينا، زُجّ بالشابين في سجن مدينة الصالح".[32]

وأضاف عم فهيم: "قمنا برفع شكاوى إلى إدارة أمن المديرية وإلى إدارة أمن المحافظة وقوبلت بالرفض والإهمال. تابعنا القضية لدى مسؤولين ومشرفي أنصار الله (الحوثيين)، وأكدوا لنا بعد أربعة أشهر من المتابعة عدم إمكانية الإفراج عنه".

وواصل عم فهيم بالقول: "لم يثمر تعبنا ولا الأموال التي دفعناها، حتى أنه لم يُسمح بزيارتهم طيلة مدة الاحتجاز"، مختتمًا بالقول: "وجهت لفهيم تهمة سرقة مواد كانت في المستودع الذي كان يعمل فيه دون دليل أو شكوى من الجهة التي عمل لديها وهي تهمة مغرضة، فلم يسرق حق أحد ولم ينهب حق أحد".[33]

أما حسام فتعرض للاختفاء القسري وسوء المعاملة خلال فترة احتجازه في "مدينة الصالح". وبعد سنة ونصف من الاحتجاز أفرج أنصار الله (الحوثيون) عن حسام وهو في حالة مزرية وتظهر عليه أمارات سوء المعاملة، ولم يلبث أن فارق الحياة في يوم الأربعاء 3 أكتوبر/تشرين الأول 2018.

(31) المهمشون: فئة مجتمعية يمنية، تعاني من التهميش وتواجه العنصرية. ويشار إلى المهمشين في اليمن باسم (الأخدام) كتمييز سلبي. لا توجد إحصائيات رسمية عن حجم هذه الفئة، إلا أن الأمم المتحدة تشير أن هناك حوالي 3.5 مليون مهمش في اليمن. وتعتبر فئة "المهمشين" في اليمن، من التكوينات الاجتماعية الأشد هشاشة، نتيجة بقائها في أسفل سلم التراتب الاجتماعي، وفشلت خطط الحكومات المتعاقبة والمجتمع المدني في إدماجها بالمجتمع اليمني ومنحها حقوقها.

(32) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع عم فهيم بتاريخ 8 أبريل /نيسان 2019

(33) السابق

يقول أحد أقاربه الذي زاره بعد خروجه من المحتجز: " كان هزيل الجسم وشاحبًا، ولا يستطيع الحديث أو الحركة، ولم نستطع معرفة ما تعرض له في مدينة الصالح، يبدو أنه عاش أيامًا عصيبة وتعرض للتعذيب".[34]

وبينما لا يزال فهيم في محتجزات مدينة الصالح في معزلٍ عن العالم الخارجي حتى اليوم،[35] سمح له بالتواصل مع أسرته هاتفيا لأول مرة بعد ثمانية أشهر من احتجازه ولكن لم يُسمح لهم بزيارته مطلقًا.

وقالت زوجة فهيم (33 سنة) لـ"مواطنة": "اضطررت لبيع ذهبي والاستدانة، أعطينا المسؤولين الحوثيين أموالا حتى إنّنا ابتعنا لهم القات والسجائر، ولكن دون جدوى".

وأضافت: "ذهبت أكثر من مرة أنا وبناته الأربع، وظللنا ننتظر السماح بالزيارة لساعات ولم يسمح لنا"، وتابعت: "يتواصل معي هاتفيًا مرة كل شهرين أو ثلاثة أشهر في اتصال مقتضب للاطمئنان بأنه ما زال على قيد الحياة.

وأبدت الزوجة مخاوفها من أن يواجه زوجها فهيم مصير حسام. وأضافت الزوجة: "بعد احتجاز زوجي ظلمًا، صرت مرغمة على العمل الشاق في الأرض لتلبية احتياجات أسرتي".[36] وختمت حديثها قائلة: "لا أحد يهتم لأمرنا لأننا من المهمشين".[37]

(34) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع أحد أقارب حسام بتاريخ 5 مايو/تموز 2019

(35) تحديث لمنظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان عن وضع فهيم عبر الهاتف بتاريخ 21 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

(36) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع زوجة فهيم، بتاريخ 5 مايو/تموز 2019.

(37) السابق.

الفصل الرابع:

معسكر الجلاء

عدن – مكان احتجاز تابع لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات

يتبع معسكر الجلاء اللواء الأول دعم وإسناد المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، ويقع في مديرية البريقة، محافظة عدن. وبداخل معسكر الجلاء مركزيَ احتجاز اثنين على الأقل، أحدهما مبني من الصفيح والآخر قبو متهالك تحت الأرض كان يستخدم كمخزن للذخيرة منذ ما يزيد عن نصف قرن.

وتحققت "مواطنة" لحقوق الإنسان مما لا يقل عن 13 واقعة احتجاز تعسفي و17 وقائع تعذيب في معسكر الجلاء، خلال الفترة من مايو/ أيار 2016 إلى أبريل/نيسان 2020، فيما تم الإفراج عما لا يقل عن 3 منهم.

وقال لـ"مواطنة" أقارب محتجزين ومحتجزون سابقون، إن اللواء الأول دعم وإسناد وألوية أخرى تابعة للحزام الأمني التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، نفذ حملات احتجاز فردية وجماعية عبر مداهمة المنازل في ساعات مبكرة من الصباح أو ساعات متأخرة من الليل. ووجهت لمحتجزين تهمة الانتماء لجماعات دينية مسلحة. وارتفعت وتيرة تلك الحملات بعد مقتل قائد اللواء الأول دعم وإسناد في أغسطس 2019.

وتحدث محتجزون سابقون لـ "مواطنة" أن القبو الذي تم احتجازهم فيه كان شديد الرطوبة والحرارة ولم يكن هناك منافذ للهواء والضوء، وأن محتجزين تعرضوا للتعذيب بالصعق بالكهرباء، والحرمان من النوم، والضرب المبرح، والصلب مع إبقاء الأرجل إلى الأعلى، والتهديد بالاغتصاب أو اغتصاب الأقارب.

وقائع:

سعد وبليغ (اسمان مستعاران - 32 و31 سنة)

" فُجعتُ حين رأيتهم لأول مرة"
أخو سعد وبليغ

اقتحم مسلحون يتبعون اللواء الأول دعم وإسناد، منتصف ليلة الأربعاء 27 أبريل/ نيسان 2018،[38] منزلا في مديرية المنصورة بمحافظة عدن، وكسروا باب إحدى الشقق واعتقلوا سعد (اسم مستعار- 32 سنة)، وحين حاول أخوه بليغ (اسم مستعار - 31 سنة) فهم سبب المداهمة، احتجزه المسلحون أيضًا. اقتيد الأخوان على متن سيارتين عسكريتين إلى معسكر الجلاء (مقر قيادة اللواء الأول دعم وأسناد) الذي أنكر ومسؤولون فيه جودهم. ظلا مختفيين قسريًا مدة ثلاثة أشهر تعرضا خلالها للتعذيب. نُقلا بعدها إلى مركز احتجاز "بئر أحمد" حيث تمكنت أسرتهما من زيارتهما لأول مرة في أغسطس/آب 2018.

قال أخو سعد وبليغ (27 سنة) عن لقائه بأخويه: " فُجعتُ حين رأيتهم لأول مرة، كانت أظافر سعد قد نزعت جميعًا، وطُرقت مسامير في ساقيه وقدميه، وصعق بالكهرباء، وأصبح لا يعي ما يقول. كانت قدماه متورمتين ومهددتين بالبتر".

وأضاف: "أما بليغ فتعرض إلى الصعق بالكهرباء، ونزعت أظافره، وغرست مسامير في قدميه، كما صُلب عاريًا دون ملابس، وقد تم تهديده باغتصاب أمي وأختي". [39]

وقال أقارب سعد وبليغ لـ"مواطنة" لحقوق الإنسان إن الظروف في بئر أحمد سيئة أيضًا، وأنهما بحاجة ماسة لرعاية طبية متخصصة، وهذا ما لم يسمح به القائمون على المحتجز. وأوضح أخو سعد إن قدمي أخيه المحتجز سعد في حالة يرثى لها وتحتاج إلى عمليات لتفادي بترهما، "من سيكون المسؤول إن فقد قدميه، حيث إدارة السجن ترفض أن يتلقى المحتجزون العلاج خارج السجن".

تابعت أسرة المحتجزَين ملف القضية في النيابة الجزائية المتخصصة حيث تم اتهام سعد بتصنيع متفجرات والقيام بأعمال البلطجة دون تحديد هذه الأعمال، ولاحقا أحيل ملفه إلى المحكمة الجزائية المتخصصة بعدن، ولم يتم عقد أي جلسة حتى الآن، ولا يزال محتجزا في بئر أحمد حيث تقوم أسرته بزيارته حاليًا بشكل أسبوعي.

ونسبت تهمة "مشاهدة جريمة قتل دون إبداء المساعدة" لبليغ (وهو الذي لم يكن مطلوبا أثناء المداهمة)، ثم أفرج عنه بتاريخ 20 يوليو /تموز 2019.[40]

(38) يتبع الحزام الأمني التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي الموالي للإمارات.

(39) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع أخ سعد وبليغ بتاريخ 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

(40) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع أقارب سعد وبليغ بتاريخ 24 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

رمزي (اسم مستعار – 31 سنة)

"عُذب ليعترف بانتمائه لداعش وهو حداثي غير متدين"

زوجة رمزي

في وقت مبكر من صباح السبت 10 مارس/آذار 2018، قامت ثلاثة أطقم عسكرية تابعة للواء الأول دعم وإسناد عليها جنود ببزات عسكرية وملثمين بمداهمة منزل في مدينة عدن واعتقلت منه رمزي (اسم مستعار - 31 سنة)، واقتيد مكبلًا إلى جهة مجهولة. اختفى رمزي قسريًا مدة أربعة أشهر ولم تعلم أسرته بمكان احتجازه إلا حين نقل إلى بئر أحمد في منتصف شهر يوليو / حزيران 2018.

تمكن فريق "مواطنة" لحقوق الإنسان من عمل مقابلة مع شهود عيان وأقارب رمزي. قالت زوجة المحتجز: "لم أكن في المنزل يومها، صدمت حين عدت إلى منزلي، كان الباب مثقوبًا بالرصاص وأثاث المنزل مدمرًا، نهب الجنود ذهبي ومبالغ مالية وأجهزتنا الالكترونية".[41]

وقال أقارب رمزي لـ"مواطنة" إنهم تقدموا ببلاغ إلى إدارة أمن محافظة عدن حيث أنكر مسؤولون في إدارة الأمن صلتهم بالاحتجاز، ثم بحث أقارب رمزي في أقسام الشرطة وأماكن الاحتجاز في المعسكرات، ولكن المسؤولين عن هذه الجهات نفوا تواجده أيضًا.

واصلت زوجة رمزي: "في منتصف شهر يوليو/حزيران 2018 تم الاتصال بي من إدارة سجن بئر أحمد ليخبروني بأن رمزي محتجز لديهم ومسموح بزيارته". وأضافت: "ذهبتُ للزيارة لأول مرة منذ اختفائه ووجدته في حالة سيئة، أخبرني بأنه تم اقتياده أولا إلى معسكر الجلاء، حيث تم تعذيبه بالضرب بقضبان حديدية؛ تحديدًا على رجله المصابة بإصابة قديمة مما ضاعف آلامه. ووجهت له تهمة مبايعة "داعش" وأنه مشارك في قتل أئمة المساجد".

وقد نفت زوجته هذه التهمة بشكل قاطع، قائلةً: "لم يكن زوجي في اليمن كما أنه غير متدين ولا يصلي، ولم يكن التعذيب الجسدي فقط ما تعرض له لإرغامه على الاعتراف، حيث تم تهديده باغتصابي أمامه".

وقالت الزوجة أن زوجها "حين ذكر المحقق اسمي وهدد باغتصابي أخذ الأمر على محمل الجد، وبصم وهو معصوب العينين على أوراق لا يعرف محتواها".

ثم نقل رمزي في منتصف مايو/ أيار 2018 إلى معسكر التحالف (مقر القوات الإماراتية سابقًا،

(41) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع زوجة رمزي بتاريخ 27 فبراير/شباط 2019.

تم استبدالها بقوات سعودية حاليًا)،[42] حيث كان يتم ضربه من حين لآخر، وبحسب زوجة رمزي أنه في إحدى جلسات التحقيق قال له المحقق: "لا أعرف لماذا أنت هناك (في المحتجز)، لقد باعوك مقابل خمسة آلاف ريال سعودي تدفع كمكافآت من أجل احتجاز المتطرفين".[43]

وفي يوليو 2018 نقل رمزي إلى سجن "بئر أحمد" وهناك تم التحقيق معه من قبل النيابة الجزائية، ووجهت له تهمة الانضمام لتنظيم الدولة الإسلامية. استمر ضغط الأسرة مع أسر محتجزين آخرين على النيابة الجزائية ومسؤول ملف المحتجزين في "بئر أحمد" الذي قال لهم: "الأمر بيد التحالف وهم من يعطوننا توجيهات الإفراج أو عدم الإفراج".

وما يزال رمزي محتجزا حتى كتابة هذا التقرير.[44]

(42) رويترز، الإمارات تسحب قواتها من عدن وتسلم السيطرة للسعودية، https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN1X923I، تم الإسترداد بتاريخ 20 مايو/أيار 2020.

(43) السابق.

(44) تحديث لمنظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان عن حالة المعتقل، في 24 أكتوبر/تشرين الاول 2019.

الفصل الخامس:

معسكر التحالف البريقة

عدن – التحالف بقيادة السعودية والإمارات

يقع معسكر التحالف (يسمى أيضًا بقاعدة التحالف أو مقر القوات الإماراتية) في أرض بالمنطقة الصناعية، في مديرية البريقة، محافظة عدن، وهو عبارة عن مجموعة من حاويات البضائع في قطعة أرض محاطة بالحواجز الإسمنتية، ويدار بشكل كُلي من قبل قوات إماراتية تم استبدالها مؤخرًا بقوات سعودية.

وقد تحققت "مواطنة" لحقوق الإنسان مما لا يقل عن 15 واقعة احتجاز تعسفي، و8 وقائع تعذيب في معسكر التحالف، خلال الفترة من مايو/ أيار 2016 إلى أبريل/نيسان 2020، فيما تم الإفراج عما لا يقل عن 16 منهم.

التقى فريق "مواطنة" الميداني بمحتجزين سابقين، قالوا إن المحتجزين في معسكر التحالف في الغالب يتم تحويلهم من مراكز احتجاز أخرى تابعة لقوات الحزام الأمني، وهم في الغالب ناشطون لهم آراء معارضة لسياسات الإمارات في المحافظات الجنوبية، وأن المحتجزين يتم إيداعهم في حاويات للبضائع، وأن كل حاوية فيها ما يقارب من 7 إلى 21 محتجزًا. ويقوم بالتحقيق مع المحتجزين في معسكر التحالف ضباط وجنود إماراتيون. وتحدث محتجزون سابقون بأن التكييف في تلك الحاويات هو نوع من التعذيب، حيث يخضع المحتجزون لدرجة حرارة منخفضة جدًا.

وأخبر محتجزون سابقون "مواطنة" بأنهم تعرضوا للضرب المبرح، والصعق الكهربائي، واستخدام الكلاب للترويع والحقن بأدوية لم يتعرفوا عليها. كما تعرض محتجزون في هذا المحتجز للاعتداء الجنسي، والتفتيش المهين، والتعرية القسرية التي قد تستمر لساعات.

وقائع:

محسن محمد (اسم مستعار- 47 سنة)

"هل جاء الجيش الإماراتي إلى اليمن كي ينظر إلى مؤخرتي!"[45]
محسن بعد تفتيشه تفتيشا مُهينًا

داهم مسلحون ملثمون يتبعون "قوات مكافحة الإرهاب"، بعد منتصف ليلة الخميس 25مايو /أيار 2017، منزلا سكنيا في مديرية المنصورة بمحافظة عدن، وقاموا بالقبض على محسن محمد (اسم مستعار - 47سنة) وقيدت يداه واقتيد على متن طقم عسكري إلى جهة مجهولة.

قام فريق "مواطنة" لحقوق الإنسان بمقابلة محسن بعد خروجه من السجن في 2 يوليو/ حزيران 2018، وأفاد أن احتجازه كان على خلفية انتقاده لقوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات والأجهزة الأمنية في عدن عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وأوضح محسن: "كنت نائمًا في الطابق الثاني، عندما سمعت صوت طرق عنيف على الباب وتعالى صراخ نساء المنزل، وفوجئت برؤية مسلح ببزة عسكرية يرتدي قناعًا أسود ويوجه ضوءا من سلاحه على جبهتي".

وشرح محسن: "أمرني المسلح أن أستلقي فاستلقيت ووجهي إلى الأرض، بعدها تم تقييد يديّ وأخذت على متن عربة عسكرية إلى سجن (قاعة وضاح) وزج بي في إحدى الزنازين، تعرضت فيها للضرب ثم نقلت إلى زنزانة (الضغاطة)[46] حيث مكثتُ أكثر من ساعتين؛ شعرت بالاختناق وتورمت رجلاي ولم تعد قادرة على حملي، أخرجوني بعدها جرًا كأنهم يجرون شاة".

نُقل محسن في اليوم التالي إلى معسكر التحالف في البريقة، حيث قام ضُباط إماراتيون بتفتيشه بطريقة مهينة في منطقة التجويف الشرجي، ووصف محسن لـ"مواطنة" ما تعرض له بالقول: "أُدخلت إلى حُجرة الفحص الطبي، وطلب مني ضابط كان يتحدث بلهجة إماراتية أن أتعرى وأنام على السرير الطبي رافعًا رجلَي إلى صدري".

وواصل محسن: "أبديت اعتراضي ولكن دون جدوى.. تمددت ووقف أحد الضباط الإماراتيين عند رأسي وسحب رجلَي باتجاه رأسي ثم قام الضباط بفتح فلقتي مؤخرتي والنظر فيها. وقال لي أحد الضباط: تمام! انهض، هذه توجيهات وإجراءات تتم لأول مرة، تساءلت بصمت: هل جاء الجيش الإماراتي إلى اليمن كي ينظر إلى مؤخرتي!"[47]

(45) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع محسن بتاريخ 14 أغسطس/آب 2018
(46) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع محسن بتاريخ 14 أغسطس/آب 2018
(47) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع محسن بتاريخ 14 أغسطس/آب 2018

وأضاف محسن: "وُضعتُ في حاوية بضائع مساحتها 2 * 4 متر مضاءة ومكيفة، كانت أعدادنا تتراوح من 7 إلى 11 محتجزًا. كان الطعام بالكاد يكفينا. تم التحقيق معي مرة واحدة من قبل ضابط إماراتي وقال لي: لماذا أنت في السجن؟ فكان ردي: الإجابة لديكم، لا أعلم لماذا أنا محتجز، فقال لي سوف تخرج قريبًا لكن شريطة ألا تخبر أحدًا بما حدث معك".[48]

تم التحقيق مع محسن في معسكر التحالف من قبل ضباط إماراتيين، ولكنهم لم يقدموا له معلومات عن سبب احتجازه، ولم يسمح له بالاتصال بأسرته لشهور عديدة. وتم السماح له أخيرًا بالتواصل مع أسرته في يوم نقله إلى سجن "بئر أحمد" في أكتوبر/تشرين الأول 2017 حيث سمح لأسرته بزيارته لأول مرة.

حققت النيابة في سجن "بئر أحمد" مع محسن ولم توجه له أي تهمة . وقد تم الإفراج عنه في يوليو/حزيران 2018.

اختتم محسن حديثه بالقول: " كانت أسرتي قد فقدت الأمل في عودتي، ظنوا بأني مُت".[49]

(48) السابق.

(49) السابق.

ناصر وشقيقه (اسم مستعار - 23، 17 سنة)

"لماذا كل هذه العنف والإذلال، لماذا كل هذا الرعب؟!"
والد ناصر

في فجر الأحد 3 كانون الأول/ديسمبر 2017، داهم سبعة مسلحين ببزات عسكرية سوداء ويرتدون أقنعة سوداء تابعين لـ"قوات مكافحة الإرهاب" منزلا في مديرية البريقة محافظة عدن، حيث اعتقلوا ناصر (23 سنة- سائق دراجة نارية) وشقيقه (17 سنة) ضمن حملة احتجازات ومداهمات واسعة شهدتها مديرية البريقة في تلك الليلة. اقتيدا على متن سيارات عسكرية وعربات مدرعة إلى جهة مجهولة.

قال والد ناصر: "كنت نائما حين سمعت صوت إطلاق نار كثيف، أسرعت لرؤية ما يحدث، فتملكني الرعب وأنا أرى سبعة مسلحين ملثمين يقتحمون المنزل".

وشرح والد ناصر كيف تعامل معه المسلحون: "قاموا بتقييد يدي ناصر وعصب عينيه واقتادوه إلى الخارج، كان ابني الآخر (17 سنة) قد خرج إلى سطح المنزل لرؤية ما يحدث ولكن الجنود كانوا منتشرين على أسطح المنازل المجاورة فباشروا بإطلاق النار واحتجازه هو أيضًا، وجدنا دماء كثيفة في سطح المنزل وفناء منزل الجيران ولم نعلم كيف تم احتجازه".[50]

وأضاف: "كانت هيئتهم مخيفة؛ ملابسهم سوداء وقلوبهم أشد سوادًا، أصابونا بضرر بالغ، خسرنا مبالغ طائلة في إصلاح الأضرار ومتابعة المحتجَزين"، وقال والد ناصر أيضًا أن زوجة أحد أبنائه تعرضت للإجهاض، وأن ابنه الأصغر (11 سنة) فقد القدرة على النطق ويصاب بنوبات تشنج منذ تلك الحادثة.

وتبين لـ "مواطنة" لحقوق الإنسان من خلال بحثها الاستقصائي ومقابلة أقارب المحتجَزين، أن الأسرة تقدمت ببلاغات لمركز شرطة البريقة وإدارة أمن عدن، ثم تابعت لدى قيادة الحزام الأمني ومكتب النائب العام ومسؤول ملف المفقودين، لكن لم تعطِ أي من هذه الجهات معلومات للأسرة عن المخفيين، ولم تعلم أسرتهما بمكان احتجازهما، ولم يسمح لهم بزيارتهما.

وتابع والد ناصر بالقول: "أبلغني أحد المحتجزين السابقين بأن ناصر موجود في سجن "بئر أحمد"، فذهبت لزيارته، فعرفت منه (ناصر) أنه تم اقتياده أولا إلى قاعة وضاح، وبعدها بأيام نقل إلى سجن التحالف وتعرض هناك للتعذيب والضرب والإهانة أثناء التحقيق من قبل ضباط إماراتيين بمبرر انتمائه إلى عصابة مسلحة." وأشار والد ناصر إلى أن نجله أصيب بأمراض جلدية نتيجة سوء الأوضاع داخل مركز الاحتجاز، ولم يكن قد علم بعد باحتجاز شقيقه".

تعرض ناصر للاختفاء القسري لمدة ثلاثة أشهر في معسكر التحالف بعدها نقل مباشرة إلى سجن "بئر أحمد"، وتم الإفراج عنه في مارس 2020، فيما لا يزال أخوه مختفيًا قسريا، حتى كتابة هذا التقرير، ولا تعلم أسرته بمصيره.

(50) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع والد ناصر بتاريخ 22 أبريل/نيسان 2018.

الفصل السادس:

الأمن السياسي

مأرب – قوات حكومية محسوبة على حزب الإصلاح وموالية للرئيس هادي

نظرًا لموقعها المتوسط للطريق بين محافظتي صنعاء وحضرموت، يمر عبر محافظة مأرب (170 كيلومتر شمال شرق العاصمة صنعاء)، الكثير من المسافرين يوميًا. يتعرض الكثير منهم للاحتجاز في نقطة "الفلج – المدخل الشمالي لمدينة مأرب" ثم يتم نقلهم إلى سجن الأمن السياسي في محافظة مأرب الذي تديره تشكيلات أمنية محسوبة على حزب "الإصلاح" وموالية للرئيس هادي.

وقد تحققت "مواطنة" لحقوق الإنسان مما لا يقل عن 31 واقعة احتجاز تعسفي و4 وقائع تعذيب و3 وقائع وفاة في مكان الاحتجاز في الأمن السياسي بمحافظة مأرب، خلال الفترة من مايو/ أيار 2016 إلى أبريل/نيسان 2020، فيما تم الإفراج عما لا يقل عن 7 منهم.

ويبدو أن معظم الأشخاص الذين وثقت "مواطنة" وقائع احتجازهم، وهم محتجزون تعسفيًا في إدارة الأمن السياسي في محافظة مأرب، قد احتجزوا غالبًا أثناء سفرهم بناء على أسماء عائلاتهم أثناء مرورهم عبر نقطة تفتيش "الفلج". ويُنظر إلى بعض أسماء العائلات على أنها تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، حتى عندما لا يكون لدى أفراد الأسرة أي انتماء للجماعة، بل وقد يكونون من المعارضين لها. وقد وجهت تهم لأفراد، دون دليل، بالانتماء إلى جماعة أنصار الله (الحوثيين) والتواصل مع إيران.

وتحدث محتجزون سابقون لـ "مواطنة" أن مكان الاحتجاز يقع في قبو لا توجد فيه وسائل للتهوية، وأن إدارة الأمن السياسي في مأرب تستخدم معهد "الصالح" كمركز احتجاز احتياطي عند خروج سجن الأمن السياسي عن الطاقة الاستيعابية. ووثقت "مواطنة" وقائع تعذيب في سجن الأمن السياسي بمأرب تعرض فيها الضحايا للتعذيب بالنار، والضرب المبرح، ومنع استخدام دورات المياه.[51]

وتحدث ذوو المحتجزين لـ "مواطنة" أنهم لم يستطيعوا التواصل مع أبنائهم المحتجزين، وأن إدارة الأمن السياسي ترفض الاستجابة لمذكرات إطلاق السراح، بما في ذلك المذكرات الصادرة عن وزارة الداخلية والنيابة العامة.

(51) من مقابلات أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع محتجزين سابقين في الفترة من مايو/أيار 2016 وديسمبر/كانون الأول 2019.

وقائع:

سام عبد الملك الشامي (45 سنة)

"سام رجل مدني، تهمته الأولى والأخيرة أن لقبه الشامي"[52]
أحد أقارب سام

في يوم الأربعاء 23 يناير/كانون الثاني 2019، كان سام الشامي في طريقه من مكان إقامته بصنعاء إلى مطار سيئون، وعند مدخل مدينة مأرب تم إيقافه في نقطة "الفلج" وتم نقله على متن عربة عسكرية إلى مكان مجهول. توجه أقارب سام إلى محافظة مأرب للبحث عنه، ولكن أجهزة الأمن هناك نفت وجوده لديها.

تقدم أقارب سام بشكوى خطية إلى وكيل وزارة الداخلية، وقد وجه بدوره إدارة الأمن بالإفراج عنه مع طلب ضمانة،[53] وفي مقر إدارة الأمن علم أقارب سام أنه محتجز في مقر جهاز الأمن السياسي بمأرب. لم يعمل المسؤولون عن الأجهزة الأمنية في مأرب بتوجيه نائب وزير الداخلية، أما المسؤول عن ملف المحتجزين في محافظة مأرب، وهو شخص لا يحمل صفة رسمية، فلم يقابل أقارب سام.[54]

وقال أقارب المحتجز سام لـ"مواطنة" لحقوق الإنسان أنه سُمح لهم بزيارته لأول مرة بتاريخ 29 يناير/كانون الثاني 2019، ولم يسمح لهم بالزيارة بعد ذلك سوى مرة واحد بعد أسبوعين من ذلك التاريخ. وقال أمين علي (35 سنة) وهو أحد أقارب سام: "قابلت سام في مركز الاحتجاز ووجدت حالته النفسية متعبة جدا، وأخبرني أنهم وجهوا له العديد من التهم من بينها أنه مسؤول الملف الإيراني لدى جماعة أنصار الله (الحوثيين)".[55] وأضاف أمين: "لا علاقة لسام بذلك؛ فسام رجل مدني، تهمته الوحيدة أن لقبه الشامي".[56]

ولا يزال سام المحتجز حتى كتابة هذا التقرير. وقال أحد أقاربه لـ"مواطنة" إن أحد القائمين على إدارة الأمن السياسي بمأرب أبلغهم بنيتهم عدم الإفراج عنه إلا بصفقة بتبادل "الأسرى" المقاتلين مع جماعة أنصار الله (الحوثيين).

(52) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع أمين علي بتاريخ 9 مارس/ آذار 2019.

(53) الضمانة في هذه الواقعة تشير إلى ضمان، غالبًا ما يقدمه رجل أعمال أو مؤسسة تجارية، لتحمل مسؤولية مثول الشخص أمام المحكمة، أو أمام قوات الأمن، وما إلى ذلك، إذا طُلب ذلك.

(54) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع أحد أقارب سام بتاريخ 9 مارس/ آذار 2019.

(55) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع أمين علي بتاريخ 9 مارس/ آذار 2019.

(56) السابق.

حسن الشريف (40 سنة)

"كان يصرخ من الغرفة المجاورة اسقوني اسقوني.. وكنا نسمع صوت سوط الجلاد على جسده لمدة ثلاث أيام، دخل علينا بعدها عاريًا هزيل الجسم وهو مدمى اليدين والقدمين"[57]

شاهد عيان

في يوم الأحد 22 مايو/ أيار 2016، قام مسلحون يستقلون عددًا من العربات العسكرية باحتجاز حسن الشريف بينما كان في أحد أسواق محافظة مأرب، ونقل على الفور إلى سجن الأمن السياسي. ويظهر أنه احتجز بسبب انتمائه لعائلة الشريف، والتي يعتقد بأنها قريبة من جماعة أنصار الله (الحوثيين).

واستطاعت "مواطنة" لحقوق الإنسان مقابلة محتجزين سابقين، كانوا برفقة حسن، في سجن الأمن السياسي بمأرب، وأفادوا بأن حسن كان محتجزًا في غرفة مجاورة لهم وأنهم كانوا يسمعون استغاثته حين كان يُضرب بالسياط.

وقال لمواطنة محتجز سابق: "بعد ثلاثة أيام أدخل الجنود عليهم الشريف وهو عاريًا نحيل الجسد به أثار تعذيب في يديه ورجليه". من جانبه، قال محتجز آخر لـ"مواطنة": "لقد شاهدناه وهو نحيل جدًا، عليه آثار تعذيب في يديه ورجليه، فقد الوعي مرارًا وهو يتحدث إلينا".[58]

وأضاف المحتجز أن حسن الشريف أخبرهم أنه أُبقي معلقًا بحبل رُبط قدماه به لساعات كثيرة كان خلالها يقوم الجنود بضربه بالسياط، وأنه حين كان يطلب الطعام كانوا يحضرون له ماء ساخنًا فيه ملح.[59]

وبحسب هذه الشاهدات، فإن المحتجزين طلبوا أدوية وأدوات طبية لمداواة حسن، ولكن القائمين على السجن رفضوا ذلك. ورفضوا أيضًا نقله إلى المستشفى وعليه آثار تعذيب بعد أن ساءت حالته.

وأفادت الشهادات أن المحتجزين احتجوا وطلبوا نقل حسن إلى المستشفى، وأنه أُخرج بعدها إلى فناء مكان الاحتجاز، وعلم محتجز آخر أنه فارق الحياة بعد مرور يومين.

وعلمت "مواطنة" أنه طُلب من أقارب حسن استلام جثته من هيئة مستشفى الثورة بمأرب في أواخر العام 2017، بعد ما يزيد عن عام ونصف من تاريخ احتجازه.

(57) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع محتجزين في الأمن السياسي بمأرب بتاريخ 16 مايو/أيار 2018.

(58)السابق.

(59)السابق.

الفصل السابع:

جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً"

الحديدة - جماعة أنصار الله (الحوثيون)

احتجزت جماعة أنصار الله (الحوثيون) في مباني جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً" بمحافظة الحديدة معارضين سياسيين ومدنيين وعسكريين. ويعد جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً" بالحديدة تابعًا للجهاز المركزي للأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً" في صنعاء، والذي يرتبط هيكليًا برئاسة المجلس السياسي الأعلى التابع لجماعة أنصار الله (الحوثيين).

وقد تحققت "مواطنة" لحقوق الإنسان مما لا يقل عن 24 واقعة احتجاز تعسفي، و7 وقائع تعذيب في الأمن السياسي بمحافظة الحديدة، خلال الفترة من مايو/ أيار 2016 إلى أبريل/ نيسان 2020، فيما تم الإفراج عما لا يقل عن اثنين منهم.

وقال محتجزون سابقون لـ "مواطنة" لحقوق الإنسان إن محتجزين في جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً" بالحديدة تعرضوا لأشكال من التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة بما في ذلك الضرب المبرح، والصعق بالكهرباء. وأوضح أقارب محتجزين لـ"مواطنة" أنهم منعوا من التواصل مع المحتجزين لفترات طويلة.

وقد حصلت "مواطنة" على شهادات لمحتجزين سابقين، قالوا إن محتجزين في جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً" بالحديدة تم القبض عليهم دون أمر بالقبض، ولم توجه إليهم أي تهم رسمية، ولم يتم التحقيق معهم إلا بعد فترات طويلة من الاحتجاز، كما أنهم حرموا من حقهم بتوكيل محامٍ.

وقال محتجز سابق إن جماعة أنصار الله (الحوثيين) وزعت محتجزين في عدد من أماكن الاحتجاز غير الرسمية بعد تعرض الأمن السياسي لهجمة جوية من قبل التحالف بقيادة السعودية والإمارات في 8 أغسطس/ آب 2016.

وقائع:

خلدون (اسم مستعار – 35 سنة)

"عدت إلى قريتي وأنا منهك تمامًا، وأشعر بالظلم والقهر الشديدين"[60]
خلدون

في يوم السبت 2 أبريل/ نيسان 2016، وبينما كان خلدون (اسم مستعار – 35 سنة) مع زوجته عائدين إلى قريتهما، بمديرية حيس، محافظة الحديدة، بعد قدومهما من إحدى محافظة جنوب اليمن، اعترضت طريقيهما حافلة صغيرة كان على متنها خمسة مسلحين ينتمون إلى جماعة أنصار الله (الحوثيين)، البعض منهم يرتدي زيًا عسكريًا وآخرون بزي مدني. قام المسلحون بتقييد يديّ وقدميّ خلدون وزوجته، ونقلوهما على متن الحافلة إلى مدرسة مهجورة آيلة للسقوط، ومن ثم تم إرسال خلدون بمفرده إلى مركز احتجاز الأمن السياسي، بتهمة "التخابر مع التحالف بقيادة السعودية والإمارات".

وعلمت "مواطنة" لحقوق الإنسان أن خلدون تعرض في المدرسة التي نقل إليها للضرب المبرح طيلة تلك الليلة، والتهديد بالتصفية أمام زوجته، وفي الصباح تم نقله معصوب العينيين إلى مركز احتجاز الأمن السياسي بمدينة الحديدة، حيث استجوب عن أسباب ذهابه إلى محافظة جنوبية خاضعة لسيطرة القوات الموالية لحكومة الرئيس هادي.

وقال خلدون إنه تعرض للتعذيب بالضرب المبرح، والصعق الكهربائي، والسجن الانفرادي بهدف إرغامه على الاعتراف أثناء التعذيب، كما وضع على عينيه قماش فلم يرى أيا ممن قام بتعذيبه.

استمرت احتجاز خلدون في مركز احتجاز الأمن السياسي في مدينة الحديدة حوالي وشهرين، بعدها تم نقله إلى سجن جهاز الأمن السياسي بصنعاء، وهناك تمكّن من التواصل مع زوجته بين الفينة والأخرى.

أفرجت جماعة أنصار الله (الحوثيون) عن خلدون يوم الجمعة 1 فبراير/شباط 2019. وكان قد أُطلق سراح زوجته بعد ثلاثة أيام من تاريخ احتجازهما. وقد كانت حاملًا في ذلك الوقت، وأجهضت جنينها يوم الإفراج عنها.

وبعد الإفراج عنه، قال خلدون: "عدت إلى قريتي وأنا منهك تمامًا، وأشعر بالظلم والقهر الشديدين مما حدث لي ولزوجتي خاصة حينما علمت أنها كانت حاملًا وأسقطت الجنين من شدة الخوف أثناء ضربي وتهديدي بالقتل في المدرسة". [61]

(60) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع خلدون، بتاريخ 15 أبريل/ نيسان 2019.

(61) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع خلدون، بتاريخ 15 أبريل/ نيسان 2019.

إسماعيل (اسم مستعار – 27 سنة)

"بحثت عن ابني حتى في ثلاجات الموتى، اضطررت لرؤية وجوه كل الموتى لكي أعرف مصيره."[62]

الدة إسماعيل

في مساء الأحد 27 يونيو/حزيران 2016، خرج إسماعيل (اسم مستعار – 27 سنة) من منزله متجهًا إلى أحد الأسواق، بمديرية الحوك، محافظة الحديدة، وحين وصوله أقدمت مجموعة من المسلحين التابعين لجهاز الأمن السياسي على احتجازه واقتياده على متن عربة عسكرية، وظل مختفيًا قسرًا إلى أن علمت أسرته بعد ثلاثة أشهر بأنه محتجز بجهاز الأمن السياسي، دون معرفة ما التهمة التي نسبت إليه.

قالت لـ"مواطنة" لحقوق الإنسان والدة إسماعيل:"بحثت عن ابني لمده ثلاثة أشهر في كل السجون والمستشفيات. بحثت عنه حتى في ثلاجات الموتى، اضطررت لرؤية وجوه كل الموتى لكي أعرف مصيره".[63]

وعلمت "مواطنة" أنه تم تحويل إسماعيل إلى مركز احتجاز الأمن السياسي بصنعاء، حيث سُمح لعائلته بزيارته لأول مرة في منتصف العام 2017 تقريبا، لمدة عشرة دقائق فقط.

وأخبر إسماعيل والدته أنه تعرض للضرب المبرح، ولاحظت شحوبًا في لون وجهه، وبدت عليه مظاهر فقدان الوزن والتعب. وفي أوقات لاحقة استطاعت أسرة إسماعيل زيارته أربع مرات. ولا يزال إسماعيل محتجزًا حتى كتابة هذا التقرير.

(62) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع والدة إسماعيل، بتاريخ 21 يناير/كانون الثاني 2018.

(63) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع والدة إسماعيل، بتاريخ 21 يناير/كانون الثاني 2018.

الفصل الثامن:

كلية المجتمع

ذمار – جماعة أنصار الله (الحوثيون)

في الفترة التي أحكمت جماعة أنصار الله (الحوثيون) سيطرتها على محافظة ذمار (130 كيلومتر جنوب العاصمة صنعاء) مطلع العام 2015، أقدمت على تحويل مبنى واحد على الأقل في كلية المجتمع شمال مدينة ذمار إلى مركز للاحتجاز، ونقلت إليه المحتجزين من مختلف المحافظات التي تخضع لسيطرتهم.

وقد تحققت "مواطنة" لحقوق الإنسان مما لا يقل عن 36 واقعة احتجاز تعسفي، وواقعتي تعذيب، وواقعة وفاة في مكان الاحتجاز في كلية المجتمع بمحافظة ذمار، خلال الفترة من مايو/ أيار 2016 إلى أبريل/نيسان 2020.

وقال محتجز سابق لـ "مواطنة" إن محتجزين في كلية المجتمع بذمار تم نقلهم من مراكز احتجاز أخرى في محافظات: (تعز، وإب، وحجة). وأن هناك محتجزين من المدنيين بينهم صحفيون، وناشطون، ومحامون، وطلاب، وأن مركز الاحتجاز لم يكن مخصصًا للمحتجزين من المقاتلين على العكس مما ادّعت الجماعة.

وقابلت "مواطنة" محتجزين سابقين أفادوا بأن ظروف الاحتجاز كانت سيئة للغاية وغير ملائمة لمتطلبات العيش الصحي، وأن أمراضًا معدية انتشرت بين المحتجزين كالسل والجرب.

واحتجزت جماعة أنصار الله (الحوثيون) في كلية المجتمع المئات من المحتجزين في حجرات ضيقة دون إضاءة وتهويه كافية، ولم تقم بتقديم أطعمة صحية. وتعرض محتجزون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة لانتزاع الاعترافات، بما في ذلك الضرب المبرح، والحرمان من استخدام الحمامات، والحرمان من النوم، واستخدام مكبرات الصوت لإصدار ضجيج لمنع النوم، بالإضافة إلى أشكال أخرى من الإذلال والمعاملة السيئة.

وفي عام 2017 نقلت جماعة أنصار الله (الحوثيون) إلى هذا السجن مجموعة من المحتجزين المقاتلين. وفي مساء السبت 31 أغسطس/آب 2019 شنت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات هجومًا داميًا أودى بحياة ما يقارب 130 محتجزًا من بينهم 7 أطفال على الأقل.[64]

(64) هجمة جوية دامية للتحالف على مركز احتجاز في ذمار، منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان، https://mwatana.org/air-

وقائع:

عماد (اسم مستعار – 47 سنة)

"عماد يعاني من مرض في القلب، ويعيش على الأدوية، ومن المتوقع تدهور حالته الصحية نتيجة الاحتجاز مما يعرض حياته للخطر"[65]

أحد أقارب عماد

في يوم الأحد 16 أكتوبر/تشرين الأول 2016، قام مسلحون في نقطة تفتيش "الهوب – أو الطيار" التابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، في منطقة الحازة، مديرية صبر الموادم، محافظة تعز، باحتجاز عماد (اسم مستعار – 47 سنة) أثناء توجهه إلى مكان عمله لاستلام راتبه، واتهموه بالانتماء إلى "حزب الإصلاح".

وقال أحد أقارب عماد لـ"مواطنة" لحقوق الإنسان: "بعد أن تجاوز عماد نقطة التفتيش لحق به مسلحون يرتدون ملابس مدنية على متن دراجة نارية، وأوقفوه بذريعة أنه مطلوب أمنيًا، ثم أرجعوه إلى النقطة، وبعد بضع دقائق قام مسلحو نقطة تفتيش أخرى تبعد قليلًا عن نقطة تفتيش "الهوب أو الطيار" بإيقاف أحد أقارب عماد".

وأوضح قريب المحتجزين أن المسلحين "أخذوهما معًا إلى مستودع بجوار نقطة التفتيش الأولى واحتُجزا هناك لمدة يومين. وفي اليوم الأول من الاحتجاز تمكن ابن عماد من زيارة والده، لكن بعد عدة أسابيع وصلت أنباء عن أن عماد وقريبه نقلا إلى سجن الشريجة، ومن ثم إلى سجن مدينة الصالح، وبعد خمسة عشر يوم تم تحويلهما إلى مركز احتجاز كلية المجتمع في مدينة ذمار، ولولا تمكن عماد من التواصل مع أفراد أسرته لما علموا بمكان احتجازه ".

وعلمت "مواطنة" أن أسرة عماد حاولت الحصول على أوامر ومذكرات بالإفراج عبر مؤسسات أمنية، لكنها بدلًا من ذلك تعرضت للابتزاز بهدف الحصول على مبالغ مالية مقابل تلك المذكرات.

وأشار قريب عماد إنه لا يعلم "شيئًا عن ظروف احتجازه، وأن قريبه يعاني من مرض في القلب، ويعيش على الأدوية، ومن المتوقع أن تتدهور حالته الصحية نتيجة الاحتجاز مما يعرض حياته للخطر". مواصلًا القول: "اشتريت له الدواء مرتين بقيمة خمسة عشر آلاف ريال يمني، وكنت أظنها وصلت إلا أنها لم تصل. خسرت الأسرة مبلغًا يناهز ثلاثة ملايين في متابعتهم للإفراج عنه دون فائدة".[66]

strike-on-detention-center/، تم الاستعراض بتاريخ 24 فبراير/ شباط 2020.

(65) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان. بتاريخ 19 سبتمبر/ أيلول 2017.

(66) السابق.

أنور (اسم مستعار - 31 سنة)

"اختفى أخي تمامًا لما يقارب شهرين ولم نعلم عنه شيئًا"[67]
أخو أنور

في يوم الاثنين 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، أقدم طقمان عسكريان كان على متنهما مسلحون يرتدون ملابس مدنية ويتبعون جماعة أنصار الله (الحوثيين)، باحتجاز أنور (اسم مستعار – 31 سنة) من مقر عمله في مديرية الوازعية، محافظة تعز، ووجهت له تهمة الانتماء لـ"داعش"، واقتيد إلى مكان مجهول.

وقال أخو أنور (30 سنة) لـ"مواطنة": "اختفى أخي تمامًا لما يقارب شهرين، ولم نعلم عنه شيئًا، لكنه استطاع في أحد الأيام أن يتصل بي من مركز الاحتجاز ليخبرني بأنه في كلية المجتمع بذمار، ويحتاج إلى إرسال مبلغ مالي لتلبية احتياجاته من الأكل والشرب وبعض الأدوية، وكنت بين الحين والآخر أقوم بإرسال مبلغ من المال له."[68]

وفي نفس المقابلة مع "مواطنة" قال الأخ أن أخاه استطاع في أحد اتصالاته إخباره أنه تعرض في إحدى المرات إلى التعذيب، وتعرض لشكل من المعاملة اللاإنسانية كالضرب والصعق بالكهرباء.[69]

أفرج عن أنور- وهو مدني- ضمن صفقة تبادل للأسرى المقاتلين في يوم الأربعاء 18 ديسمبر/ كانون الأول 2019.

(67) مقابلة عبر الهاتف أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان، بتاريخ 6 فبراير/ شباط 2020.

(68) مقابلة عبر الهاتف أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان، بتاريخ 6 فبراير/ شباط 2020.

(69) مقابلة عبر الهاتف أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان، بتاريخ 6 فبراير/ شباط 2020.

الفصل التاسع:

الريان

حضرموت – قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات وقوات النخبة الحضرمية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات

تحول مطار الريان الدولي في مديرية المكلا، محافظة حضرموت (شرق اليمن)، لسجن غير رسمي في العام 2015. وتولت إدارته قوات إماراتية وجماعات مسلحة مدعومة من الإمارات، وأصبح يُعرف بدلًا من ذلك بـ"سجن الريان".

وقد تحققت "مواطنة" لحقوق الإنسان مما لا يقل عن 38 واقعة احتجاز تعسفي، و10 وقائع تعذيب في مركز احتجاز الريان، خلال الفترة من مايو/ أيار 2016 إلى أبريل/نيسان 2020، فيما تم الإفراج عما لا يقل عن 23 منهم.

وفي مطلع العام 2019 نُقل محتجزون من سجن الريان إلى السجن المركزي بالمكلا، وتم السماح لذوي المحتجزين بزيارتهم لأول مرة. وأكد محامٍ لـ "مواطنة" بأنه لم يتم نقل جميع المحتجزين إلى السجن المركزي، وأن عددًا منهم ما يزالون مختفين قسرًا.

وقال محتجز سابق لـ"مواطنة": "إن من بين المحتجزين في هذا السجن ناشطين ورجال دين تم احتجازهم دون أمر قبض قضائي، بعد مداهمات للمنازل، وضمن حملات احتجاز واسعة.

وأضاف أنه " لا يسمح للمحتجزين بالتواصل مع أهاليهم أو محامييهم، وغالبًا ما يتم احتجازهم باشتباه انتمائهم لجماعات دينية مسلحة.

ووصف المحتجز السابق مركز الريان بـ"أنه عبارة عن مستودعات مظلمة وضيقة، وأن ما يقدم فيه من حصص الطعام لم تكن كافية، كما أن الماء الذي كانوا يحصلون عليه لم يكن في الغالب صالحًا للشرب".

كما أوضح لـ "مواطنة" حالهم في هذا المحتجز، حيث كانت أعينهم معصوبة، وأيديهم وأرجلهم مقيدة طوال الوقت في زنازين لا يصلها الضوء، وأنهم منعوا من استخدام دورات المياه، وأجبروا على السجود لعلم دولة الإمارات.

وبناءً على شهادات عدة حصلت عليها "مواطنة"، فإن محتجزين في سجن الريان تعرضوا لأساليب متعددة من التعذيب وأشكال أخرى من المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، من بينها الحرمان من النوم والطعام والماء وإقامة الشعائر الدينية، والصعق بالكهرباء، والإجبار على التعري، والركل، والضرب بالسياط، والحرق بأعقاب السجائر، وإدخال قضبان حديدية في التجاويف الشرجية.

وقائع

سمير (اسم مستعار – 23 سنة)

"اضطررت للشرب من بولي مرتين لما لاقيته من العطش"[70]

سمير

في مايو/ أيار 2016 اقتحمت مجموعة من الجنود،من بينهم جنود إماراتيون، كانوا يستقلون ست عربات عسكرية وعربتين مدرعتين منزل سمير (اسم مستعار – 23 سنة) الذي يقع في أحد أحياء مدينة المكلا، محافظة حضرموت. ألقت المجموعة القبض على سمير ونقلته إلى مبنى القصر الجمهوري بمحافظة حضرموت حيث بقي لأقل من أسبوع، ثم نقل بعدها إلى سجن مطار الريان إلى أن تم الإفراج عنه في أواخر العام 2017.

قابلت "مواطنة" لحقوق الإنسان سمير بعد الإفراج عنه، فشرح تفاصيل احتجازه قائلًا: "نقلت بعد احتجازي معصوب العينين ومقيد اليدين إلى غرفة في مبنى القصر الجمهوري، ووجه لي ضباط إماراتيون هناك تهمة الانتماء للقاعدة".

وواصل سمير: "سألني شخص آخر بلغة عربية مكسرة عن علاقتي بعدد من الأشخاص المنتمين للقاعدة، أجبت بعدم معرفتي أيًّا منهم". قال سمير إنه سمع ذلك الشخص يتكلم بالإنجليزية وأنه يعتقد أنه أمريكي، وأضاف: "قدم لي الضباط الإماراتيون نبيذًا أثناء التحقيق. رفضت الشرب، فانهالوا عليّ ضربًا بسلك كهربائي".[71]

وتحدث سمير مع "مواطنة" عن ظروف الاحتجاز في سجن مطار الريان، بالقول: "كان الطعام الذي يقدم لنا سيئًا للغاية، ولم نكن نحصل على حصص كافية من الماء، فاضطررت للشرب من بولي مرتين لما لاقيته من العطش".[72] وأضاف سمير: "كان ضباط إماراتيون يأتون إلينا في ساعات متأخرة من الليل، يقوموا بضربنا ضربًا مبرحًا. كانوا يتعمدون إهانتنا، ويجبروننا على شرب النبيذ رغم أنهم يعلمون أن لدينا مانعًا دينيا من عمل ذلك، وكانوا يطلبون منا أن نسجد لطائرتهم أيضًا".[73]

(70) السابق.

(71) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع سمير. بتاريخ 17 فبراير/شباط 2018.

(72) السابق.

(73) السابق.

وتابع سمير: "فقدنا الأمل بالخروج من مركز الاحتجاز هذا. كنا نعرف، خلال تلك الفترة، أن كل من يفارقنا من السجناء لم يكونوا يذهبون لمنازلهم، بل دون شك إلى المقابر".[74]

تم التحقيق مع سمير لمرتين، ونسبت إليه خلال جلستَي التحقيق تهم بالانتماء لتنظيم القاعدة. لم يتم تحويل سمير للنيابة العامة ولم يستطع التواصل مع أهله لمدة تزيد عن عام كامل، ولم يتم الإفراج عنه إلا بعد أن قام بالتوقيع على وثيقة لا يعرف محتواها.

(74) السابق.

صادق (اسم مستعار - 30 سنة)

"هذا الشاب الذي نحل جسده، بالكاد عرفته"
أحد أقارب صادق

عند ظهيرة يوم السبت 8 أكتوبر /تشرين الأول 2016، اعتقل سبعة جنود ملثمين يستقلون عربة عسكرية تابعة للنخبة الحضرمية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، صادق (اسم مستعار - 30 سنة) من المكلا ونقلوه إلى مكان مجهول. وظل مختفيًا قسرا لمدة لا تقل عن عام تعرض خلالها للتعذيب.

بعد عشرة أيام من اختفاء صادق، علم أقاربه أنه متواجد في سجن الريان، وبأنه تعرض للتعذيب وأصبح يتقيأ دمًا. نظم أقاربه احتجاجات أمام السجن الريان، وبعد ثلاثة أشهر من رفض تقديم أي معلومة عن مصيره، أخبرهم ضابط إماراتي أن صادق متواجد في الريان وأنه متهم بالانتماء للقاعدة، وسيُفرج عنه بعد التحقيق.

قابلت "مواطنة" لحقوق الإنسان شخصين من أقارب صادق،[75] أكد كلاهما بأنهما بعد أكثر من عام[76] على اختفاء صادق، تلقوا أول مكالمة منه لم تتجاوز عشر دقائق. وأنه بعد مرور عامين من احتجازه تم نقله إلى سجن المكلا المركزي وتمكنوا حينها من زيارته للمرة الأولى.

وقال أقارب صادق أنهم عند زيارتهم له عرفوا بأنه تعرض أثناء تواجده في سجن الريان لمختلف أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، حيث سجن في البداية في زنزانة انفرادية تبلغ مساحتها ما يقارب مترًا مربعًا واحدًا، ثم نقل لزنزانة جماعية لا يصلها ضوء الشمس.

ونقل أقارب صادق عنه أن عينيه كانتا معصوبتين، وقدميه مقيدتان طوال الوقت، ولم يسمح له بقضاء حاجته سوى مرة واحدة في اليوم. كما تعرض للضرب بالعصي وآلات حادة على رأسه وظهره، وتم تجريده من ملابسه وحشر آلة حادة في قضيبه، وتهديده بالاغتصاب.

نقل صادق مطلع العام 2019 إلى السجن المركزي بمدينة المكلا، وأحيل ملفه للمحكمة الجزائية المتخصصة. وفي ثمانية يوليو/ تموز 2019 صدر حكم ببراءته، لكن إدارة مركز الاحتجاز فرضت إجراءات تعسفية حالت دون الإفراج عنه. ولا يزال صادق محتجزًا حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.[77]

(75) من مقابلتين أجرتهما منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان، الأولى بتاريخ 19 أبريل/نيسان 2019، والأخرى في 20 أبريل/ نيسان 2019.

(76) لا يتذكر أقارب صادق التاريخ بالتحديد.

(77) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع محام مطلع على ملف القضية، بتاريخ 23 فبراير/شباط 2020.

الفصل العاشر:

سجن "7 أكتوبر"

أبين – الحزام الأمني التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات

يتولى الحزام الأمني بمحافظة أبين التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي والمدعوم من الإمارات إدارة سجن "7 أكتوبر" في منطقة الرواء بمديرية خنفر، محافظة أبين (جنوب اليمن)، وهو مركز احتجاز غير رسمي في منشأة شيدت في السبعينات كمصنع للذخيرة. وفي العام 2012 تم إعادة تأهيلها وتحويلها إلى معسكر سمي باللواء 119 مشاة، وبعد سيطرة قوات موالية للرئيس هادي والتحالف بقيادة السعودية والإمارات على محافظة أبين في العام 2015، اتخذ الحزام الأمني بمحافظة أبين من هذه المنشأة مركزًا للاحتجاز.

وقد تحققت "مواطنة" لحقوق الإنسان مما لا يقل عن 50 واقعة احتجاز تعسفي، و29 واقعة تعذيب، و4 وقائع وفاة في مكان الاحتجاز في سجن 7 أكتوبر، خلال الفترة من مايو/ أيار 2016 إلى أبريل/نيسان 2020.

وتبين لـ "مواطنة" من خلال ما جمعته من شهادات لذوي المحتجزين ولمحتجزين سابقين، أن وقائع الاحتجاز في سجن "7 أكتوبر" تمت بشكل تعسفي، ولم يراعَ فيها الالتزام بالإجراءات القانونية للقبض والاحتجاز، وأن محتجزين في السجن لم يتمكنوا من التواصل مع ذويهم، ولم يسمح لهم بالتواصل مع محامٍ. وغالبًا ما نسبت تهم لمحتجزين بالانتماء لجماعات دينية مسلحة.

وقال لـ "مواطنة" محتجزون سابقون إنهم تعرضوا للتعذيب في سجن "7 أكتوبر"، وأن ظروف الاحتجاز كانت سيئة، وأنهم احتجزوا في غرف مظلمة وضيقة ولا تصلها أشعة الشمس، وتعرضوا لأشكال متعددة من أساليب التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، منها الصعق بالكهرباء، وضرب الأطراف بالمطارق، والجلد بالسياط، والضرب بأعقاب الأسلحة، والحرمان من حصص الماء والغذاء، ونزع الأظافر، والإجبار على شرب البول، وتعليق أجسادهم بشكل عكسي إلى سقف الغرفة، وضربهم بالأحزمة العسكرية.

وفي حالات أخرى أُدخل محتجزون ليلًا في برك إسمنتية فيها مياه باردة جدًا وأجبروا على البقاء فيها حتى فقدوا وعيهم. كما وثقت "مواطنة" لحقوق الإنسان وقائع تعذيب ذي طابع جنسي، منها وقائع لحرق الأعضاء التناسلية، ووقائع أخرى لموت في مكان الاحتجاز بعد التعرض للتعذيب. وتم إلقاء جثث لمحتجزين في فناء مستشفى الرازي، بجعار، مديرية خنفر.

وقائع

محمد (اسم مستعار - 23 سنة)

" ابني كان في أول شبابه، وبدون أي إثبات أو محاكمة تخلصوا منه"[78]
والدة محمد

في صباح الأحد 24 يونيو/ حزيران 2018، استوقف محمد في نقطة تفتيش أمنية في أبين (اسم مستعار - 23 سنة)، وانهال عليه قائد نقطة التفتيش بالضرب، ثم تم نقله إلى مكان مجهول على متن مركبة "بيك اب" بنية اللون لا تحمل لوحات معدنية وعلى متنها عشرة مسلحين من أفراد الحزام الأمني.

التقت "مواطنة" لحقوق الإنسان بوالد ووالدة محمد إضافة لشهود عيان. وقال والد محمد (45 سنة) إنه علم باحتجاز ولده فذهب على الفور إلى نقطة التفتيش لمعرفة مكان احتجازه: "حاولت تتبع أخباره وزرت كل السجون في المحافظة، ولكنني لم أعثر عليه ولم أجد سوى وعود كاذبة بالإفراج".[79]

وعلمت أسرة محمد فيما بعد أن ابنها اقتيد إلى سجن "7 أكتوبر"، لكن المسؤولين في مكان الاحتجاز رفضوا السماح لها برؤيته. من جانبه، قال معتقل سابق في سجن "7 أكتوبر" إن محمد احتجز هناك في نفس الوقت الذي احتجز فيه.

وقال لـ"مواطنة" شهود عيان، طلبوا عدم كشف هويتهم، إنه في 10 يوليو / تموز 2018 عند حوالي الساعة 4:30 فجرًا، وصلت سيارة تويوتا "بيك أب" بنية اللون تتبع الحزام الأمني وتقل عشرة أشخاص إلى مستشفى الرازي، وألقت من عليها بجثة شاب في فناء المستشفى ثم غادرت.

قال والد محمد: "كنت في ذلك اليوم أقوم بزيارتي اليومية للسجن لمتابعة قضية ولدي، فأخبروني بأنه قد نقل لسجن المنصورة في عدن. عزمت التوجه إلى عدن لكن أخبار الجثة الملقاة في ثلاجة مستشفى الرازي وصلت أولًا".

وحصلت "مواطنة" لحقوق الإنسان على صورة لجثة محمد، يبدو فيها ملطخًا بالدم وبعينين مفقوأتين، وأسنان مكسرة، إضافة لست طلقات نارية في أنحاء جسده إحداها في عضوه التناسلي. كما كانت على جسده آثار تبدو وكأنها آثار تعذيب بالكهرباء، فيما لا تزال قدماه مقيدة بسلاسل حديدية.

(78) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع والدة محمد، بتاريخ 5 أغسطس/آب 2018.

(79) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع والد محمد، بتاريخ 5 أغسطس/آب 2018.

تسلم والد محمد جثة ابنه ودفنها بعد أن رفض المستشفى إصدار تقرير بحجة أن الجثة وجدت بحوش المستشفى ولم يتم إدخاله لغرفة الطوارئ. وشرح والد محمد بأسى: "دفنته وليس بيدي حيلة"،[80] مضيفًا: "لو كان ابني ارتكب جريمة، فكان يجب أن يحاكم ويأخذ جزاءه حسب القانون".[81]

بعد دفنه لجثة ابنه، وصلت رسائل تهديد لوالد محمد تطلب منه مغادرة منزله بحجة أن ابنه كان إرهابيًا.

(80) السابق.

(81) السابق.

يحيى (اسم مستعار – 34 سنة)

"هددونا بأننا إذا قمنا بتصوير الجثة أو سربنا الخبر، فإن مصيرنا سيكون الموت"

قريب يحيى

حاصرت أربع مركبات، بعد منتصف ليلة الأحد 31 مارس /آذار 2019، بالإضافة لعربة عسكرية مدرعة تتبع الحزام الأمني التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، منزل يحيى (اسم مستعار – 34 سنة) في مديرية الوضيع، محافظة أبين، وتم احتجازه بعد اقتحام منزله بالقوة دون أمر قبض، واقتيد إلى سجن "7 أكتوبر".

وقال لـ"مواطنة" لحقوق الإنسان محتجز سابق احتجز في سجن "7 أكتوبر" ثم نُقل إلى موقع احتجاز آخر، إنه ويحيى قد احتجزا في السجن في ذات الوقت.

من جانبه قال أحد أقاربه إن يحيى "أُخذ بطريقة لاإنسانية، وأن المسلحين عصبوا على عينيه وانهالوا عليه ضربًا وركلًا. سألناهم ما تهمته، فأجابوا بأنه مشتبه به بالانتماء للقاعدة".[82]

في يوم السبت 6 أبريل/نيسان 2019، وجدت جثة يحيى في فناء مستشفى الرازي في منطقة جعار، مديرية خنفر، محافظة أبين. وقال شاهد عيان لـ"مواطنة": "كنت في ذلك الصباح متواجدًا في مستشفى الرازي، عندما وصلت جثة يحيى وعليها آثار تعذيب وحبل معلق حول رقبته، وكانت أظافر يديه وقدميه منزوعة".[83]

لم تتم محاكمة يحيى أو إصدار حكم قضائي بحقه، ولم توضح السلطات المسؤولة عن مكان الاحتجاز تفاصيل قتله.

(82) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع أحد أقارب يحيى بتاريخ 13 أبريل/نيسان 2019.

(83) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع شاهد عيان بتاريخ 8 أبريل/نيسان 2019.

الفصل الحادي عشر:

جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً"

إب – جماعة أنصار الله (الحوثيون)

يقع جهاز الأمن والمخابرات "جهازي الأمن القومي والسياسي سابقاً" بمديرية المشنة، محافظة إب (وسط اليمن)، ويعد أحد أكبر السجون في المحافظة، ويتكون من عدة مبانٍ خصص جزء منها كأقسام إدارية تُدير بواسطتها جماعة أنصار الله (الحوثيون) مركزا للاحتجاز، والجزء الآخر كزنازين يودع فيها المحتجزون.

وقد تحققت "مواطنة" لحقوق الإنسان مما لا يقل عن 44 واقعة احتجاز تعسفي، و5 وقائع تعذيب في الأمن السياسي بمحافظة إب، خلال الفترة من مايو/ أيار 2016 إلى أبريل/نيسان 2020، فيما تم الإفراج عما لا يقل عن 6 منهم.

ويتبع سجن الأمن السياسي في محافظة إب تنظيميًا الجهاز المركزي للأمن السياسي بصنعاء. وقال محتجزون سابقين لـ"مواطنة" إنه تم احتجازهم دون أمر بالقبض، وأنه تم التحقيق معهم معصوبي الأعين ومقيدي الأيدي، دون السماح لمحامييهم بحضور جلسات التحقيق.

كما قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب وضروب أخرى من المعاملة السيئة في غُرف الاحتجاز الانفرادية، مثل الضرب بالسوط وأعقاب البنادق، والصعق بالكهرباء.

وقائع:

مسعد (اسم مستعار – 53 سنة)

"لم يتيحوا لي التواصل مع أفراد أسرتي ولم يسمحوا لأحد بزيارتي طوال فترة احتجازي."

مسعد

في يوم الأحد 30 سبتمبر/أيلول 2018، قام ضابط أمني لدى جهاز الأمن السياسي وبرفقته مسلحان يرتديان زيًّا مدنيًّا، ويتبعون جماعة أنصار الله (الحوثيين) باحتجاز مسعد محمد عبده (اسم مستعار - 53 سنة) من مديرية الظهار، محافظة إب، بتهمة الانتماء لحزب "الإصلاح"، واقتياده إلى مبنى الأمن السياسي بإب.

وعلمت "مواطنة" لحقوق الإنسان أن أفرادًا في إدارة مركز الاحتجاز قاموا بتكبيل يدي مسعد وأخذه إلى زنزانة انفرادية ضيقة بمساحة تقارب مترين مربعين. وفي مساء يوم الاحتجاز تم إحضار مسعد إلى لجنة تحقيق لاستجوابه بتهمة الانتماء لحزب "الإصلاح". أمضى مسعد ستة أيام في سجن انفرادي، وثلاثة أيام أخرى في زنزانة بها محتجزون آخرون.

وفي يوم الأحد 9 أكتوبر/تشرين الأول 2018 أطلقت جماعة أنصار الله (الحوثيون) سراح مسعد. قال مسعد لـ"مواطنة": "لم يتيحوا لي التواصل مع أفراد أسرتي ولم يسمحوا لأحد بزيارتي طوال فترة احتجازي."[84]

(84) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان، بتاريخ 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2018.

مساعد (اسم مستعار - 52 سنة) **وأسعد** (اسم مستعار – 47 سنة)

"عاملوا أخي معاملة قاسية جدًا"
أسعد

في يوم الثلاثاء 2 أبريل/ نيسان 2016، قام مسلحان يرتديان زيًا مدنيًّا يتبعان جماعة أنصار الله (الحوثيين) ويستقلون سيارة نوع تويوتا طراز "كرسيدا" لا تحمل لوحة معدنية باحتجاز مساعد (اسم مستعار - 52 سنة)، وبعد حوالي 12 ساعة، قام تابعون للجماعة يرتدون بزات عسكرية ويضعون أقنعة بمداهمة منزل مساعد وصادروا بعض مقتنياته الشخصية، واعتقلوا أخاه أسعد (اسم مستعار – 47 سنة). نقل مساعد وأسعد فور احتجازهما إلى سجن جهاز الأمن السياسي بمدينة إب، ووجهت تهمة "الانتماء لحزب الإصلاح" إلى مساعد بينما تم إطلاق سراح أسعد يوم الجمعة 5 أبريل/نيسان 2016.

قال أسعد لـ "مواطنة" لحقوق الإنسان: "وضعوني مباشرة على متن طقم (سيارة عسكرية) وقاموا بتقييد يديّ إلى الخلف ووضعوني بشكل مهين في مؤخرة السيارة وأشهروا أسلحتهم نحوي".

وأضاف: "حال وصولي إلى جهاز الأمن السياسي سلموني إلى السجان، وخلعوا ملابسي ولم أبقَ إلا بالملابس الداخلية. وبعد ثلاثة أيام حققوا معي وأنا معصوب العينين ومقيد اليدين، وحاولوا أن ينتزعوا مني اعترافات تدين أخي، لم يكن لدي ما أقوله، فقاموا بضربي".[85]

وأردف أسعد قائلًا: "عاملوا أخي معاملة قاسية جدًا تعرض فيها للضرب منذ اليوم الأول، وتم تعليقه -ويداه مقيدتان ومثبتتان إلى الأعلى- لمدة خمس ساعات".[86]

تم إطلاق سراح أسعد في يوم الجمعة 5 أبريل/نيسان 2016، بينما لا يزال مساعد محتجزًا تعسفيًا حتى تاريخ كتابة التقرير.[87]

(85) مقابلة أجرتها "مواطنة" لحقوق الإنسان، بتاريخ 16 يناير/ كانون الثاني 2020.

(86) السابق.

(87) من متابعات "مواطنة" لحقوق الإنسان لوقائع الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، بتاريخ 24 فبراير/شباط 2020.

الباب السادس:

الاختفاءات القسرية في اليمن

الفصل الأول:

مختفون قسرًا من مناطق تحت سيطرة الإمارات وجماعات مسلحة مدعومة منها

بدأ التحالف بقيادة السعودية والإمارات بالسيطرة على مناطق في جنوب اليمن في 2015 ليصل نفوذهم إلى عدن، ولحج، وأبين، وأجزاء من الضالع وشبوة وحضرموت. وبدأت قوات إماراتية باستحداث سجون غير رسمية تخفي فيها قسرا المناوئين لها بحجة محاربة الإرهاب. توزعت تلك السجون بين مرافق عامة وحكومية ومنازل لقيادات أمنية. كما ساهمت الإمارات في إنشاء جماعات مسلحة محلية تدين لها بالولاء، تحت مسميات مختلفة كالحزام الأمني، والنخبة الحضرمية، والنخبة الشبوانية، وساهمت في إدارة تلك السجون.

ووثقت "مواطنة" لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 327 واقعة اختفاء قسري في مناطق سيطرة القوات الإماراتية والجماعات المسلحة المدعومة منها خلال الفترة من مايو/أيار 2016 وحتى أبريل/نيسان 2020.

ووثقت "مواطنة" وقائع احتجاز تعسفي، واختفاء قسري، وتعذيب، وقتل خارج القانون في سجون غير رسمية تديرها قوات إماراتية أو جماعات مسلحة موالية لها، مثل سجن بئر أحمد، ومعسكر الجلاء، ومعسكر التحالف، وسجن "قاعة وضاح"، وجميعها في محافظة عدن، بالإضافة لسجن 7 أكتوبر في محافظة أبين، وسجن الريان والربوة والميناء في محافظة حضرموت.

وتعرض محتجزون في تلك السجون غير الرسمية للاختفاء القسري ولم يعلم ذووهم بمصيرهم أو مكان احتجازهم. ورغم مساعي ذوي المختفين قسريًا في التواصل مع المسؤولين عن إدارة تلك السجون، والتنقل بين عدة سجون في محافظات مختلفة، إلا أن المسؤولين عن تلك السجون لم يفصحوا لهم عن مصير المختفين أو مكان احتجازهم.

وقائع:

عبد الودود (اسم مستعار – 35 سنة) – عدن

"نحن لا نعلم أين أخفوه"

صديق عبد الودود

بعد منتصف ليلة الخميس 14 يوليو/تموز 2016، قامت ثلاث عربات عسكرية تابعة للحزام الأمني التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، وعربة مدرعة تابعة للقوات الإماراتية باعتقال عبد الودود (اسم مستعار – 35 سنة) من مديرية المنصورة، محافظة عدن، وأخذه إلى مكان مجهول.

وقال لـ"مواطنة" صديق عبد الودود وشاهد عيان على الواقعة: "كنت بالقرب من مكان الواقعة، شاهدت أربعة أفراد يلبسون بزات عسكرية، ينزلون من أحد العربات العسكرية. استطعت التعرف على أحدهم وهو أحد قيادات الحزام الأمني. قاموا بتقييد يدي عبد الودود وحملوه على متن أحد العربات العسكرية".[88]

وأضاف: "ذهبت في الصباح برفقة أحد أقاربه إلى مقر الحزام الأمني، ومقر التحالف، وإدارة أمن عدن، والسجن المركزي، فأخبرونا جميعًا أنه غير موجود. نحن لا نعلم أين أخفوه".[89]

وفي يوم الخميس 7 يونيو/حزيران 2018، نشرت صفحات في التواصل الاجتماعي صورًا، حصلت "مواطنة" على نسخ منها، لجثة عبد الودود ويبدو عليها أثار تعذيب. حاول أقارب عبد الودود طلب جثته من الحزام الأمني، فأنكر الحزام علاقته بالواقعة.[90]

(88) من مقابلة منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، بتاريخ 2 مارس/آذار 2017.

(89) السابق.

(90) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع أحد أقارب عبد الودود، بتاريخ 20 يونيو/حزيران 2018.

جمال (اسم مستعار - 48 سنة) – حضرموت

" لا نعرف في أي سجن هوا! وهل هو بخير أو مريض؟ هل يتعرض للتعذيب أم لا؟ ونوع ما يتناوله من الطعام والشراب"

أخ جمال

في ليلة 28 مارس/آذار 2019 حاصر جنود ملثمين يرتدون زيًّا أسود خاصًّا بالمداهمات، على متن عدد من العربات العسكرية وسيارات لا تحمل لوحات معدنية، منزل جمال (اسم مستعار - 48 سنة) في مديرية الشحر، محافظة حضرموت. قامت هذه الجماعة باحتجاز جمال بعد أن قيدت يديه وقدميه، وعصبت على عينيه واقتادته إلى مكان مجهول.

يقول أخو جمال في إفادة لـ "مواطنة" لحقوق الإنسان: "منذ يوم احتجازه وحتى الآن لم يتصل بنا أبدًا ولا نعرف مكانه حتى نطالب بزيارته".[91] وأضاف بأنهم ذهبوا لجميع الإدارات الأمنية والسلطات الإماراتية وجميعهم نفوا وجوده لديهم. كما تلقى أقارب جمال وعودًا من مشائخ قبليين في حضرموت وقيادات أمنية بالبحث والإفراج عنه.

وما يزال جمال مختفيًا قسرًا حتى كتابة هذا التقرير.

(91) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع أخي جمال، بتاريخ 10 أبريل/نيسان 2019.

الفصل الثاني:

مختفون قسرًا من مناطق تحت سيطرة قوات الرئيس هادي

تستمر القوات الموالية للرئيس هادي في إخفاء المدنيين قسرًا، رغم جهود ذويهم في الحصول على معلومات عن مصائرهم وأماكن احتجازهم، وقد وثقت "مواطنة" لحقوق الإنسان وقائع لم تسمح فيها إدارات مراكز الاحتجاز السماح لذوي الضحايا زيارة أقاربهم في هذه المراكز.

وخلال الفترة من مايو/أيار 2016 وحتى أبريل/نيسان 2020، وثقت "مواطنة" ما لا يقل عن 90 حالة اختفاء قسري، في مناطق سيطرة قوات موالية لهادي في محافظات: (مأرب، وتعز، والجوف، وشبوة، وحضرموت).

وثّقت "مواطنة" وقائع لاعتقالات تعسفية واختفاءات قسرية في نقطة تفتيش "الفلج" (البوابة الشمالية لمدينة مأرب) وتسيطر عليها قوات حكومية محسوبة على حزب الإصلاح وموالية للرئيس هادي. وتم فيها إيقاف مسافرين من صنعاء إلى سيئون، واستجوابهم، وفي بعض الحالات تم احتجازهم بشكل تعسفي عند نقطة التفتيش هذه، كما يبدو غالبًا بسبب ألقابهم العائلية. واختفى الكثير ممن أخذوا من نقطة تفتيش "الفلج"، ولم تعرف أسرهم بمصيرهم أو أماكن احتجازهم. ورغم أن أقاربهم بحثوا عنهم، لم تسمح سلطات مأرب بزيارة المحتجزين، أو بالإفصاح عن مصير مختفين قسرًا أو مكان احتجازهم.

وقائع:

سعيد (اسم مستعار - 18 سنة) – تعز

"لم نسمع صوته منذ اختفائه. نحن نعيش حالة قلق وتوتر منذ ذلك الحين"[92]

شقيقة سعيد

في يوم الجمعة 10 أغسطس/آب 2018، كان سعيد (اسم مستعار - 18 سنة) يعمل على متن دراجته النارية في جولة المسبح، مديرية المظفر، محافظة تعز، وهي منطقة تقع تحت سيطرة جماعات موالية للرئيس هادي، حين قدم إليه مسلحان وطلبا منه إيصالهما إلى المسبح الأعلى. اختفى سعيد بعدها ولم تستطع أسرته التواصل معه أو معرفة مكانه.

قابلت "مواطنة" لحقوق الإنسان أفراد أسرة سعيد حيث أفادوا بأنه خرج للعمل على متن دراجته النارية في ذلك اليوم ولكنه لم يعُد. وقد قدمت الأسرة بلاغًا للسلطات الأمنية في المنطقة باختفائه وبحثت عنه في السجون الرسمية وأقسام الشرطة، ولكن لم تستطع معرفة مكانه. تقول شقيقة سعيد: "لم نسمع صوته منذ اختفائه. نحن نعيش حالة قلق وتوتر منذ ذلك الحين".[93]

تلقى أقارب سعيد اتصالًا هاتفيًا من شخص يقول بأنه رفيق سعيد في مركز الاحتجاز وقد أفرج عنه للتو، وأخبرهم بأن سعيد محتجز في سجن النيابة العامة الذي يستخدمه لواء "الصعاليك" كمركز احتجاز سري، وأن سعيد يتعرض للتعذيب والعنف الجسدي واللفظي دون أي تهمة.

تم الإفراج عن سعيد بعد شهرين من احتجازه، وفي فبراير/شباط2019، ثم احتجازه مرة أخرى ولا يزال مختفيًا قسريًا حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

(92) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع أقارب سعيد بتاريخ 28 أغسطس/آب 2018.

(93) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع أقارب سعيد بتاريخ 28 أغسطس/آب 2018.

بلال (اسم مستعار- 33 سنة) - مأرب

"أخبرني ولدي بأنه وصل مأرب فظننت أنه أصبح بمأمن، لم أكن أعرف أن الحكومة المعترف بها دوليًا تمارس الاحتجازات التعسفية أيضًا "[94]

والدة شريف

في يوم الأربعاء 13 يونيو/حزيران 2018، قامت مجموعة من حرس المنشآت في مجمع الإصدار الآلي في محافظة مأرب باحتجاز بلال (اسم مستعار - 33 سنة) بينما كان يعمل على إصدار جواز سفر برفقة صديقه. وتم احتجاز بلال وصديقه بتهمة الاشتباه بالانتماء لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، ونقلهم إلى مبنى الأمن العام بمدينة مأرب. وبعد التحقيق معهم، تم الإفراج عن صديق بلال بعد أن تعهد بعدم التعامل مع الحوثيين أو العمل ضد القوات الموالية للرئيس هادي، بينما ظل بلال في مركز الاحتجاز.

ويقول أقارب بلال لـ"مواطنة" أنهم يعتقدون أن احتجازه هو بسبب لقبه العائلي، رغم أنه أوضح للسلطات أنه غير منتمٍ للجماعة، بل إن هناك خطأ في اسمه العائلي وقد حصل على حكم من المحكمة عام 2013 لتغيير لقبه في الهوية.

لم تستطع أسرة بلال، لمدة أسبوع، معرفة مكانه أو ما حصل له. وقال أقاربه أنهم علموا باحتجازه بعد ثمانية أيام من الواقعة، عندما تمكن بلال من تسريب خبر احتجازه عبر أحد زوار السجن. لكنهم لم يتمكنوا من التواصل معه أو زيارته.

وعندما أُطلق سراح المحتجز الآخر الذي كان معه في الأمن العام، عاد لزيارة بلال في اليوم التالي وأحضر له بعض الطعام والملابس، لكنه مُنع من الدخول، وزعم المسؤولون أن بلال لم يعد موجودًا في موقع الاحتجاز.

تقول والدة بلال: "لا أستطيع تحمل تكاليف توكيل محامٍ، ولا أستطيع تحمل أسئلة أولاد بلال عن أبيهم، لقد أرهقني احتجاز بلال".[95]

واصلت عائلة بلال محاولة السعي لإطلاق سراحه، وتمكنت في نهاية المطاف من التحدث إليه بشكل مقتضب في أغسطس 2018، حيث أكدوا أنه محتجز في مأرب.

وفي 9 سبتمبر/ أيلول 2018 تم الإفراج عن بلال، وقال أحد أقاربه أنه تعرض للضرب خلال فترة احتجازه.

(94) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع والدة بلال بتاريخ 12 أغسطس/ آب 2018.

(95) السابق.

الفصل الثالث:

مختفون قسرًا في مناطق تخضع لسلطة جماعة أنصار الله (الحوثيين)

نفذت جماعة أنصار الله (الحوثيون) العديد من حملات الاحتجاز ومداهمة منازل معارضين سياسيين وصحفيين وناشطين حقوقيين في المناطق الخاضعة لسلطاتها منذ الأيام الأولى لإحكام سيطرتها على العاصمة صنعاء أواخر العام 2014. وظل العديد من المحتجزين مخفيين قسرًا، ولم يسمح لهم بالتواصل مع ذويهم أو السماح لذويهم بمعرفة مصيرهم.

خلال الفترة من مايو/أيار 2016 وحتى أبريل/نيسان 2020، وثقت "مواطنة" لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 353 حالة اختفاء قسري، في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيون) في محافظات: (أمانة العاصمة، وصنعاء، وإب، وعمران، وريمة، وذمار)، وأجزاء من محافظات: (تعز، والبيضاء، وحجة، والحديدة، وصعدة، والضالع).

ومنذ بدء النزاع المسلح في اليمن، شنت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات هجمات جوية على ما لا يقل عن أربعة سجون ومراكز احتجاز في مناطق سيطرة الحوثيين، ما زاد من مخاوف ذوي المختفين قسرًا بمصير أبنائهم المحتجزين في ظل إنكار إدارة السجون وجودهم.

وقائع:

عبد السلام توفيق (اسم مستعار – 38 سنة) – صنعاء

"أرى زوجي يومًا بعد يوم ينطفئ داخل محتجزه دون ذنب اقترفه ودون أمل لخروجه"[96]
زوجة عبد السلام

في يوم الخميس 11 يونيو/حزيران 2015، قام مسلحون ينتمون لجماعة أنصار الله (الحوثيين) باعتقال عبد السلام توفيق (اسم مستعار – 38 سنة) من أحد أحياء مديرية التحرير، في العاصمة صنعاء. اختفى بعدها عبد السلام لما يقارب عشرة أشهر في سجون الأمن السياسي بصنعاء، بتهمة "الانتماء إلى حزب الإصلاح".

بعد قرابة عشرة أشهر تمكن عبد السلام من الاتصال بزوجته التي استطاعت بعد قرابة شهر من اتصاله أن تزوره في سجن الأمن السياسي بصنعاء، وكان يبدو عليه التعب، وآثار التعذيب، وكسر في أحد ضلوع قفصه الصدري.

في نهاية العام 2017 تم تحويل عبد السلام إلى النيابة الجزائية ومنعت أسرته من زيارته لحوالي أربعة أشهر، بعد ذلك تجاهلت السلطات ملف عبد السلام، ولم تعرضه على المحاكمة حتى لحظة كتابة التقرير.

تقول زوجة عبد السلام لـ"مواطنة": "أخبرني بأن الغرض من وراء إطالة مدة إخفائه هو محاولة السجّانين طمر آثار التعذيب البادية عليه، إذ تعرض لكسر في أحد ضلوع صدره". وأضافت: "ضاق بي الحال فلم أعد أملك قوت يومي، أنا إنسانة بسيطة بلا مهنة ولا عمل، وزوجي كان المعيل الوحيد لأسرته".

واختتمت الزوجة بالقول: "أشعر بأسى ينفطر له قلبي كوني أرى زوجي يومًا بعد يوم ينطفئ داخل محتجزه دون ذنب اقترفه ودون أمل لخروجه." [97]

(96) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع زوجة عبد السلام، بتاريخ 6 يوليو/ تموز 2018.

(97) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع زوجة عبد السلام، بتاريخ 6 يوليو/ تموز 2018.

مريم سعيد (اسم مستعار – 21 سنة) - الحديدة

"سمعتهم يقولون: بحثنا عنها في كل مكان ولم نجدها. نشعر أننا لن نراها مجددا"
شاهد

عند منتصف صبيحة أحد أيام شهر يوليو/تموز 2017، اعترضت سيارة لونها أسود طراز (جيب) عليها عدد من المسلحين يرتدون زيًّا مدنيًّا يتبعون جماعة أنصار الله (الحوثيين) طريق مريم سعيد (اسم مستعار – 21 سنة) قرب الحي الذي تسكن به بإحدى مديريات محافظة الحديدة، وأمر أحد المسلحين باحتجازها. اعتقلت مريم على خلفية احتجاجها على أحد أعيان الحي الذي لم يكن منصفًا في توزيع المعونات الإنسانية.

ذهب زوج مريم وأقاربها للبحث عنها في كل مكان احتجاز يعلمون به، وكانت ردود القائمين على أماكن الاحتجاز والمسؤولين في الجماعة أنه ليس لديهم نساء محتجزات، أو هم بحاجة لمعرفة من قام باحتجازها لتحديد مكانها. في نفس اليوم عاد أقارب مريم للمنزل وهم خائبون، ويذرفون الدموع.

قال أحد أصدقاء أسرة مريم لـ"مواطنة": "سمعتهم وهم يقولون: بحثنا عنها في كل مكان ولم نجدها. نشعر أننا لن نراها مجددا".[98]

وكانت أسرة مريم قد نزحت جراء النزاع المستعر في محافظة تعز لتستقر في مدينة الحديدة حيث اختفت ابنتها قسرًا، وما تزال قيد الاختفاء القسري حتى لحظة كتابة التقرير.

(98) من مقابلة أجرتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، بتاريخ 13 مارس/ آذار 2018.

الباب السابع:
الإطار القانوني

معايير القانوني الدولي

ينطبق القانون الإنساني الدولي، والمعروف أيضا بقانون النزاعات المسلحة، على النزاعات المسلحة غير الدولية التي تجري في اليمن بين جماعة أنصار الله والمعروفة بجماعة الحوثي المسلحة والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا. والقانون الإنساني الدولي مُلزِم لكل أطراف النزاع المسلح في اليمن سواء كانت حكومية أم غير حكومية، بما في ذلك الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، وقوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات، وقوات جماعة أنصار الله (الحوثيين) والجماعات غير الحكومية الأخرى. يشمل القانون المُطبق هنا المادة 3 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والبروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية جنيف للعام 1977، بالإضافة للقانون الدولي العرفي. ويستمر العمل بقانون حقوق الإنسان الدولي خلال النزاعات المسلحة.

وقّعت اليمن على مجموعة من المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل. وتظل هذه المعاهدات سارية المفعول في فترات النزاع المسلح. وتظل الحكومة اليمنية مسؤولة بموجب المعاهدات في المناطق التي تقع داخل وخارج سيطرتها الفعلية. وكذلك سلطات الأمر الواقع على أجزاء كبيرة من أراضي اليمن وسكانه التي تمارس وظائف شبيهة بالحكومة، مثل جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيين)، لديها أيضا التزامات باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان. دول التحالف، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، لديها أيضًا التزامات تتعلق بحقوق الإنسان حيث تمارس الولاية القضائية أو السيطرة الفعلية في اليمن، وعلى سبيل المثال بعض مراكز الاحتجاز أو القواعد العسكرية الخاضعة لسلطتها.

التعذيب وأساليب المعاملة اللاإنسانية والمهينة والقاسية

يُحظر التعذيب تحت أي ظرف وفي أي وقت بما في ذلك خلال أوقات الصراع، وهو حظر جوهري لا شيء يبرره. تفرض المادة الثالثة من اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 تحديدا حماية الأشخاص الواقعين تحت السيطرة، سواء كانوا مدنيين أو محاربين مأسورين، "من الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب"، وكذلك "الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة المحُطِة بالكرامة". وتضع اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (وهي اتفاقية اليمن عضو فيها) سلسة من المطالب التي على الدول منعها، والتحقيق فيها ورفع دعاوى قضائية بها، وضمان استدراك التعذيب. وكذا يُحظَر الاغتصاب وكل أنواع العنف الجنسي بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي.

الاختفاء القسري

تنتهك الاختفاءات القسرية أو تمثل تهديدًا بانتهاك عدد من أحكام القانون الدولي الإنساني العرفي، منها الاحتجاز القسري، والتعذيب، وأساليب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية، والقتل. ويقع الاختفاء القسري عندما تعتقل السلطات شخصًا ما وتنكر احتجازها له أو ترفض الاعتراف بمصير الشخص ومكان وجوده. ويكون الأشخاص المختفون قسريا عُرضة للتعذيب وأساليب المعاملة السيئة الأخرى، خاصة عندما يتم احتجازهم في مراكز احتجاز غير رسمية. ويجب على أطراف النزاع اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الاختفاءات القسرية، كتسجيل أسماء المحتجزين، واتخاذ كل الإجراءات المناسبة لتفسير مصير كل الأشخاص المختفين بسبب النزاع، وتزويد أفراد عائلاتهم بمعلومات عن مصائرهم.

الاحتجاز التعسفي

يحظر كلٌّ من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الاحتجاز التعسفي. وتنص المادة التاسعة من المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية (اليمن من الموقعين عليها)، على أنه "لا يجوز توقيف أي شخص أو احتجازه تعسفيا أو حرمانه من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراءات المقررة فيه". وصرحت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أنه لا يحق للدولة فرض حالة الطوارئ لتبرير الاحتجاز التعسفي. ولا بد من وجود سبب مبرر لكل من الاحتجاز المبدئي واستمرار هذا الاحتجاز لمنع الاحتجاز التعسفي، كما يجب إبلاغ الشخص عن أسباب القبض عليه وعرضه فورا على القضاء لكي يحصل على فرصته للطعن في مشروعية احتجازه. ويُعد حرمان الشخص من الحق بمحاكمة عادلة جريمة حرب.

في هذا التقرير، تُعد الاحتجازات تعسفية نظرًا لإنكار الحق بمحاكمة عادلة، مثل الاحتجاز بدون القيام بمتابعات قانونية أو بدون توجيه أي تهم لفترات طويلة (بعضها قد يتجاوز ثلاث سنوات)، وعدم إمكانية الحصول على التمثيل القانوني، وعدم الالتزام بقرارات الإفراج التي يصدرها وكلاء النيابات والمسؤولون الحكوميون عند عدم وجود تهم منسوبة للمحتجزين أو عند تأخير في الإفراج. وفي بعض الحالات، كان الاحتجاز تعسفيًا نظرًا لأنه تم القبض على الأشخاص واحتجازهم بسبب تعبيرهم عن معارضتهم للسلطات الحالية، أو بسبب ممارستهم لحقوقهم في الاعتقاد والتعبير والرأي.

ظروف الاحتجاز

يحدد القانون الدولي الحد الأدنى من شروط الاحتجاز، بما في ذلك أثناء النزاع المسلح، من أجل ضمان تزويد السجناء بالوسائل الضرورية للبقاء، مثل المساحة، والطعام، والرعاية الطبية، والهواء، والضوء، والأنشطة الجسدية، وكذلك لضمان أن ظروف الاحتجاز لا تمثل شكلًا من أشكال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتنص المادة 10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه "يجب معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية مع احترام الكرامة الأصيلة للإنسان".

وتحدد قواعد الأمم المتحدة الدنيا لمعاملة السجناء الحد الأدنى المقبول لمعاملة المعتقلين، بما في ذلك خلال أوقات النزاع. وبموجب القواعد النموذجية الدنيا، يجب أن يستوفي السكن المتطلبات الصحية، بما في ذلك الهواء، والإضاءة، والتدفئة، والتهوية، والمعدات والأجهزة الصحية الضرورية لضمان الكرامة؛ وأن يكون الأشخاص المحتجزون قادرين على غسل أنفسهم، وارتداء ملابس نظيفة، وتناول الطعام الكافي، والقدرة على ممارسة الرياضة؛ ويجب أن يحصل الأشخاص المحتجزون في جميع الأوقات على الرعاية الطبية؛ وأن يُحتجز الأطفال بشكل منفصل عن البالغين، وأن تُفصل النساء عن الرجال، وأن يُفصل السجناء غير المحاكَمين عن المدانين. ومن بين الضمانات الدنيا الأخرى يحتفظ السجناء بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أثناء فترة احتجازهم.

هذه القواعد والمعايير الدولية يتم انتهاكها باستمرار وبشكل فاضح في اليمن، حيث ظروف الاحتجاز غالبا ما تكون سيئة للغاية. وكما هو موثق في هذا التقرير، يُحتجز المعتقلون في كثير من الأحيان في مرافق مزدحمة مع وصول قليل أو معدوم إلى المعدات والمنشآت الصحية، ولا يحصلون على ما يكفي من الغذاء والماء الصحيّين، ويُحرمون بانتظام من الحصول على الرعاية الصحية. ليس من المستغرب -والحال هذه- أن مرافق الاحتجاز في اليمن قد شهدت بالفعل تفشي الأمراض المعدية المختلفة.

الجرائم الدولية والمساءلة والإنصاف

يشكل التعذيب والمعاملة القاسية والاعتداء على الكرامة الشخصية جرائم حرب في النزاعات المسلحة غير الدولية عند ارتكابه كجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين، ولذلك فإن التعذيب يشكل جريمة ضد الإنسانية. وبناء على نظام روما الأساسي، (الاتفاقية المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية) تُشكل ممارسة الإخفاء القسري الممنهج جريمة حرب ضد الإنسانية. وعلى الرغم من أن اليمن ليست طرفًا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلا أن العديد من أحكام قانون روما الأساسي تنعكس في القانون الدولي العرفي.

يُعد أخذ الرهائن، أو احتجاز شخص ما والتهديد بالقتل أو الإيذاء، أو الاستمرار بحجز شخص ما لإجبار طرف ثالث على عمل شيء ما أو الامتناع عن عمله كشرط للإفراج أو ضمان سلامة الشخص المُحتجز، جريمةَ حرب تحت بنود اتفاقية نظام روما الأساسي. وقد يؤدي الاغتصاب أو العنف الجنسي إلى تقرير المسؤولية الجنائية الفردية في جرائم حرب الاغتصاب، وكل أنواع العنف الجنسي الأخرى، وكذلك التعذيب والتعدي على الكرامة الشخصية.

يجب على الحكومات التحقيق في ادعاءات جرائم الحرب الموثوقة التي قام بارتكابها أفراد من القوات المسلحة أو أشخاص في نطاق مناطق سيطرتهم. وتقتضي عقيدة مسؤولية القيادة العسكرية وواجب أخذ إجراءات احترازية والمادة العامة 1 بأنه يجب التحقيق في كل الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

وقد يخضع القادة المدنيون والعسكريون للمحاكمة في جرائم حرب كنتيجة لـ"مسؤولية القيادة" إذا ما علموا أو وجب أن يعلموا بارتكاب أحدهم لجرائم حرب ولم يقوموا بالإجراءات الكافية لمنعهم من ارتكابها أو إيقاع العقاب على المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم.

وجدت مجموعة الخبراء البارزين بشأن اليمن أسبابا معقولة للقول بأن كلًّا من اليمن، والسعودية، والإمارات، وكذلك جماعة أنصار الله (الحوثيين) قد قاموا بانتهاك "حق الفرد في الحرية والأمان على نفسه من خلال قيامها بالاختفاءات القسرية والاحتجازات التعسفية، بالإضافة للتعذيب وصنوف المعاملة السيئة الأخرى، بما فيها الاغتصاب والأشكال الأخرى من العنف الجنسي". ووجد الخبراء أيضا بأن "من الممكن تحميل الأفراد المتورطين بارتكاب أو أمروا بارتكاب انتهاكات، بموجب مسؤولية القيادة، مسؤولية جرائم الحرب التالية: التعذيب، والمعاملة القاسية واللاإنسانية، والاعتداء على الكرامة الشخصية، والاغتصاب وكل أشكال العنف الجنسي".

ويلزم القانون الدولي الإنساني الدولة بالقيام بالتعويضات الشاملة للضرر الناتج عن الانتهاكات. ويجب على الدولة أيضا القيام بإصلاحات فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. وتشمل الإصلاحات تقديم تعويضات مناسبة، وأيضا، إذا كان الوضع يسمح، إعادة الأمور إلى وضعها السابق، وإعادة التأهيل وتقديم وسائل ترضية مثل الاعتذار العلني والتأبين العلني، وضمان عدم تكرار الانتهاك، والقيام بتغييرات في الممارسات والقوانين ذات الصلة، وكذلك تقديم مرتكبي الانتهاكات ضد حقوق الإنسان للعدالة.

القانون اليمني

ينص الدستور وقانون العقوبات اليمني بأن المسؤولية الجنائية شخصية وأن الفرد مسؤول جنائيًّا عن أفعاله الخاصة، ويُفترض اعتبار الشخص بريئًا حتى تحكم المحكمة بالعكس.[99]

كما يحظر الدستور القبض والتفتيش والاحتجاز إلا بناء على أمر قبض من النيابة العامة أو المحكمة، ولا يجوز احتجاز أي شخص في غير أماكن الاحتجاز القانونية وهي السجون المركزية أو الاحتياطية وبمسوغ قانوني،[100] ويحظر القانون اليمني التعذيب وأي نوع من أنواع المعاملة اللاإنسانية.[101]

كما يقضي الدستور بأن يحال الشخص المحتجز إلى النيابة خلال 24 ساعة، ولا يجب أن يستمر الاحتجاز إلا من خلال أمر بالتمديد للتحقيق من قبل النيابة أو حكم قضائي، وعلى ممثل السلطة القضائية إبلاغ الشخص بسبب احتجازه ومنحه فرصة الحصول على دفاع.[102]

وبالرغم من أن الدولة لم تصادق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، فإن المادة السادسة من الدستور اليمني تنص على تنفيذ واحترام ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق جامعة الدول العربية، وقواعد القانون الدولي المعترف بها بشكل عام.[103] وفي حين أن القانون اليمني لا يتناول على وجه التحديد حالات الاختفاء القسري، فإن المبادئ الدستورية والقانونية المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية تحظر هذه الممارسات،[104] وتمنح الحق في الزيارة لجميع المحتجزين.[105] ويجب على الحكومة اليمنية المصادقة على الاتفاقية ومواءمة القانون المحلي مع مبادئها.

(99) الدستور اليمني، المادة (47).

(100) الدستور اليمني، المادة (48) الفقرة (أ) و(ب)، وقانون العقوبات اليمني، المادة (172).

(101) الدستور اليمني، المادة (48) الفقرة (ب).

(102) الدستور اليمني، المادة (48) الفقرة (ج).

(103) الدستور اليمني، المادة (6).

(104) الدستور اليمني، المادة (48) الفقرة (د).

(105) قانون تنظيم السجون اليمني، والمادة (9)، والمادة (30)، والمادة (31).

تنويه وشكر

أعد هذا التقرير فريق الأبحاث والدراسات وفريق الدعم القانوني في مواطنة لحقوق الإنسان، بإشراف الإدارة التنفيذية والإدارة العليا، وبتعاون باقي الوحدات والإدارات في المنظمة – وحدة البرامج والمشاريع، وحدة الإعلام والاتصال والمناصرة، إدارة الموارد البشرية والإدارة المالية.

تتوجه "مواطنة" بالشكر الجزيل إلى كل من أدلوا بشهاداتهم ممّن تمت مقابلتهم من ضحايا وذوي ضحايا، كما تتوجه بالشكر أيضاً إلى الاستشاريين الذين ساهموا بتقديم المعلومات وإثراء التقرير أثناء فترة إعداده ومراجعته.

لولاهم جميعاً لما رأى هذا التقرير النور.

في العتمة

وقائع الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب في مراكز الاحتجاز غير الرسمية في اليمن
للفترة مايو/ أيار 2016 – أبريل/ نيسان 2020

أدى الصراع في اليمن -والذي يدخل عامه السادس- إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية من صنع البشر في العالم. وكان لحجم وشدة الانتهاكات المرتبطة بوقائع الاعتقال (الاحتجاز) التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، أثر اجتماعي بالغ. فما يزال مئات المدنيين يحلمون بالحصول على حريتهم المسلوبة، وما تزال مئات الأسر اليمنية تتجشم عناء البحث عن ذويها المحتجزين في مناطق مختلفة من اليمن. وتستمر -في الوقت ذاته- جميع أطراف النزاع في اليمن في ممارسة الاحتجاز التعسفي، والتورط في ارتكاب وقائع اختفاء قسري، وتعذيب المدنيين أو تعريضهم لضروب من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وعلى الرغم من أنهم يمثلون سلطات متعددة، إلا أنهم يشتركون في نفس السلوكيات غير القانونية.

يوثق هذا التقرير وقائع احتجاز تعسفي واختفاء قسري وتعذيب قامت بها كافة أطراف النزاع خلال الفترة مايو/ أيار 2016 – أبريل/ نيسان 2020. وفي حين أن ظروف الاحتجاز في جميع أنحاء اليمن، بما في ذلك في مواقع الاعتقال الرسمية، غالبًا ما تكون مروعة، يركز هذا التقرير على أماكن الاحتجاز غير الرسمية. وتثير مواقع الاحتجاز غير الرسمية قلقًا خاصًا نظرًا لأن وصول المراقبين المستقلين والعائلات يكون عادة بين المحدود وغير المتاح، كما أن التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة منتشرة في هذه الأماكن بشكل خاص، وتستخدم العديد من هذه المواقع لإخفاء الأفراد لفترات طويلة.

ويتضمن التقرير قائمة من التوصيات الهامة، بما في ذلك الإفراج عن جميع المحتجزين بشكل عاجل، في ظل التهديدات التي يمثلها انتشار فيروس (كوفيد -19)، وإعطاء الأولوية للاستجابة للفيروس على استمرار النزاع والانتهاكات على خلفيته، والتي يمكن للأطراف المتحاربة اتخاذها على الفور للتخفيف من الأثر المدمر المحتمل للوباء على المحتجزين في اليمن، وعلى عموم السكان.